REFORM

المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية

The Palestinian Association for Empowerment and Local Development

قضايا اللاجئين
من وجهة نظر الشباب
تشرين الأول 2021

Palestine Polytechnic University

جامعة القدس AL-QUDS UNIVERSITY

Bethlehem University

جامعة بيت لحم

Palestine Ahliya University

قضايا اللاجئين من وجهة نظر الشباب

فريق التدريب والمتابعة:

د. احمد مصلح
أ. انور حمام

لجنة التحكيم:

د. سنية الحسيني
د. عبد الرحمن التميمي
د. نادر صالحة

اشراف ومتابعة:

اسراء عبيد
نديم قنديل

تدقيق لغوي:

أ.خالد سليم

ليس بالضرورة ان تعبرهذه الأوراق السياساتية عن وجهة نظر مؤسسة REFORM وتقع مسؤولية المعلومات الواردة في هذه الأوراق السياساتية على طلبة الجامعات المشاركين في اعدادها.

تم اعداد اوراق السياسات هذه ضمن مشروع «بلا قيود » الذي يهدف الى تعزيز المشاركة المجتمعية للفئات المهمشة، وتطوير سياسات عامة مستجيبة لاحتياجات الشباب والشابات في إطار بناء هوية فلسطينية جامعة.

الفهرس

العنوان	الرقم
المقدمة	5
أثر الانقسامات الاجتماعية على الهوية الجمعية والسلم الأهلي في المخيمات الفلسطينية. أماني الخواجا وأحلام أبو نجم، جامعة فلسطين التقنية.	7
الشباب اللاجئ.. بين حالة الاغتراب والمشاركة المجتمعية. أسماء حسام رابعة، الجامعة العربية الأمريكية.	17
نحو سياسات عامة لمعالجة المساكن غير الصحية في المخيمات «مخيمي الامعري وقلنديا نموذجا» آية عصفور، بانا مشارقة، جامعة بيرزيت.	24
نحو سياسات عامة لمعالجة مشاكل النفايات الصلبة في المخيمات (مخيم الدهيشة نموذجاً) كرستي إسطفان، أسيل أبو عليا، جامعة بيت لحم.	35
التعاونيات الشبابية في المخيمات الفلسطينية كأداة لمحاربة التهميش والإقصاء والبطالة (مخيم الجلزون نموذجاً) ليان مراد عوض الله، أفنان جعفر قرارية، جامعة فلسطين التقنية، فرع رام الله.	44
نحو تمثيل منصف للنساء في اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية. أماني شومان، محمد عاقلة، جامعة القدس المفتوحة.	53
دور المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام أسيل مازن سمحان، هبة محمد الكرمي، جامعة النجاح الوطنية.	61
سياسات تسهيلية لنساء المخيمات العاطلات عن العمل في الضفة الغربية لإقامة مشاريع متناهية الصغر (الفوار نموذجاً). سارا الصليبي، بتول الجنيدي، جامعة الخليل.	68
نحو سياسات مستجيبة لتوفير حدائق عامة ومساحات ترفيهية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين. رهام إعسيلة، عائشة مشعل، جامعة بيت لحم.	76
نحو سياسات عامة لمعالجة محدودية الدعم النفسي والاجتماعي وأثرها على العنف تجاه النساء في المخيمات الفلسطينية. رغدة فنون، لين دويك، جامعة القدس.	83
نحو دور فاعل للشباب في صناعة القرار داخل الهيئات المحلية في مخيمات اللاجئين. فاطمة الزهراء عبد الله، إبراهيم شعراوي، جامعة فلسطين الأهلية.	90
مراكز الإنترنت كبؤر غير آمنة على تشكيل وعي الشباب اللاجئ. عبيدة عبد الفتاح إخليل، محمد زايد المناصرة، جامعة الخليل.	96
مدى جهوزية المراكز الصحية في مخيمات جنوب الضفة في مواجهة التحديات الصحية الطارئة (مخيما الفوار والعروب نموذجاً). هديل عايش، شهد إدعيس، جامعة القدس.	104
دور مدارس الأونروا في تعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية. ملك حسون، نورهان طنبور، جامعة النجاح الوطنية.	116

المقدمة

شهد المجتمع الفلسطيني عدد من التغيرات السياسية والاجتماعية خلال العقود الماضية، حيث ومع بداية التسعينيات من القرن المنصرم اتسعت فجوة الاستقطاب المبنية على التقسيمات الجغرافية والبنيوية، مما أسهم في تهميش المناطق المصنفة «ج» والمخيمات الفلسطينية، مما ساهم في بروز عديد الاحتياجات في تلك المناطق، والتي تحتاج الى جهود مكثفة من مختلف المكونات المجتمعية لتسليط الضوء عليها بغية ايجاد حلول لها.

في إطار مشروع بلا قيود الذي تعمل عليه المؤسسة، وضمن مسار تطوير اوراق العمل البحثية « نهر حياة « بهدف تمكين وتشجيع طلبة الجامعات على استخدام منهجيات البحث العلمي في عمليات التنمية في مجتمعاتهم، وبناء وتطوير قدراتهم على البحث والتحليل المعمق، للمساهمة في عملية التنمية ومعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية، تم العمل على تطوير أوراق عمل بحثية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، تختص في قضايا اللاجئين.

شارك في مسار نهر حياة اربعين طالبا وطالبة من طلبة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية (جامعة القدس، جامعة فلسطين التقنية، جامعة القدس المفتوحة، جامعة النجاح، جامعة بيت لحم، جامعة الخليل، جامعة بيرزيت، جامعة بوليتكنيك فلسطين، الجامعة الاهلية، والجامعة الامريكية). تلقى الطلبة في بداية المسار تدريب على اليات البحث العلمي وكتابة اوراق السياسات، ومن ثم عمل الطلبة المشاركون على اختيار القضايا ذات الصلة باللاجئين للغوض فيها وتحليلها لجهة تطوير افكار لمعالجة التحديات والمشاكل التي تواجههم في مجتمعاتهم ورفد صانعي السياسات العامة بها.

أثر الانقسامات الاجتماعية على الهوية الجمعية والسلم الأهلي في المخيمات الفلسطينية

"إعداد: أماني الخواجا وأحلام أبو نجم جامعة فلسطين التقنية"

المقدمة:

تعتبر المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية صورة انعكاسية عامة عن حالة اللجوء الفلسطيني والتهجير الذي تعرض له أبناء الشعب الفلسطيني من أراضيهم عام 1948، حيث تعتبر هذه المخيمات بوتقة انصهر فيها عدد كبير من البشر من شرائح اجتماعية مختلفة ومن تكوينات اجتماعية متعددة، سكان مدن وقرى وبدو وأشباه بدو كانوا يعيشون منفصلين قبل عام 48، وتم دمجهم وصهرهم قسراً داخل المخيمات بفعل النكبة. وتعتبر هذه الثنائيات الاجتماعية في حياة اللاجئين موجودة منذ اللحظة الأولى لتشكيل المخيم، بين لاجئ ومواطن، من أصول مدنية وأصول ريفية، عمال ومزارعين، مدني وفلاح، وهذه الثنائيات كانت حاضرة في البنية الذهنية والممارسة الفعلية داخل الحياة في المخيمات، حيث يعيش سكان هذه المخيمات ظروفاً إنسانية في غاية الصعوبة في ظل تدني مستوى الخدمات العامة المقدمة لهم وحالة التكدس العمراني، وغيرها من الظروف الأخرى التي تحيط بحياة أهالي المخيمات الفلسطينية.

وأدى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتراجع دور المنظمات الفلسطينية، وخاصة بعد الاحتقان الداخلي والانقسام الفلسطيني بعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية الأخيرة؛ إلى هشاشة في النظام الداخلي الفلسطيني وخاصة المخيمات الفلسطينية، وهذا ما يساهم في إضعاف الكوابح المحافظة على السلم الأهلي وتفتيتها، كما يمكن لهذه الظروف التي تؤثر بهذه التجمعات السكانية أن تحدث تغيّرات جوهرية معمقة في حياة قاطنيها وتؤثر على نمط وأسلوب حياتهم الاجتماعي والاقتصادي. وهذه الأوضاع من أهم المسببات التي يمكن أن تحدث ثغرة كبيرة في نظام الحياة العامة لأهالي هذه المخيمات، وتهدد بشكل مباشر السلم الأهلي وتغيّر من الصورة الجمعية لهذه الفئات. ويعتبر كثير من الباحثين أن من أهم مسببات تراجع السلم الأهلي في المخيمات، الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهذه المخيمات وتؤثر على حياة قاطنيها بشكل كبير جداً.

كما أن غياب الأمن، وخاصة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، يمكن أن يحدث حالة من الاختراق التي تتولد عنها حالة فلتان أمني واقتتال داخلي. وقد شهدت ساحة المخيمات الفلسطينية في السنوات الأخيرة المزيد من الصدامات، منها صدامات مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وراح ضحيتها فلسطينيون. ويرجح كثير من الباحثين أسباب هذه الصدامات والانفلات الأمني داخل المخيمات إلى استغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية واختراق النسيج المجتمعي فيها من قبل بعض الأطراف المعارضين لنظام السلطة الفلسطينية ودعم هذه الفئات المهمشة بالمال والسلاح، وهذا ما أدى إلى اقتتال داخلي نتجت عنه حالات وفاة. ويعد هذا النوع من الصراعات من أكثر الصراعات التي تهدد الأمن والسلم الأهلي للمخيمات الفلسطينية وقاطنيها، وتشوه الصورة الجمعية لهذه المخيمات[1].

المشكلة:

المخيمات الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني، حيث يشكل السكان والقاطنون في هذه المخيمات ما نسبته 26% من عدد السكان اللاجئين في الضفة الغربية، أي أن ما يعادل ربع السكان اللاجئين في الضفة الغربية هم من سكان المخيمات. وهذه النسبة هي من النسب المرتفعة مقارنة بالنسبة العامة لعدد السكان، حيث تُعد المخيمات الفلسطينية مراكز تجمعات وتكدس سكاني في ظل صغر المساحة الكلية للأرض بالنسبة إلى عدد السكان القاطنين عليها.

ومن خلال مراجعتنا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بالجريمة، وجدنا أن ما نسبته 64% من الجريمة تتم في المخيمات، مقابل 34% من الجريمة في الريف والمدن، كما وجدنا أن ما نسبته 44% من هذه الجرائم التي تتم داخل المخيمات هي في داخل البيت نفسه من المخيم، و23% منها تتم في جوار البيت، لكن داخل حدود المخيم. وقد اختلفت أنواع هذه الجرائم، من سرقة وقتل واعتداء وتهديد. وعزا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أسباب هذه الجرائم إلى مشاكل اقتصادية في الدرجة الأولى، ومشاكل الانتماءات السياسية والتنظيمية في الدرجة الثانية، ومشاكل اجتماعية في الدرجة الثالثة، والفقر والبطالة في الدرجة الرابعة، ورفقة السوء في الدرجة الخامسة[2].

لهذا، كان مهمّاً أن نبحث في جميع الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى تهديد السلم الأهلي والهوية الجمعية في المخيمات الفلسطينية، من خلال مراجعة جميع هذه الأسباب والتعمق فيها بشكل يتضمن تفاصيلها وأثرها على السلم الأهلي والهوية الجمعية.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع اللاجئين الفلسطينيين لعام 2019.

[2] مركز المعلومات الفلسطيني وفا، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع الجريمة في فلسطين، 2019.

الهدف:

تسليط الضوء على الانقسامات والأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السلم الأهلي وصورة الهوية الجمعية في المخيمات الفلسطينية وأهمية الوحدة وأثرها على السلم الأهلي.

الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تهديد السلم الأهلي والهوية الجمعية في المخيمات الفلسطينية:

أولاً: المشاكل الاقتصادية

يواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام العديد من التحديات والصعوبات ومعيقات النهوض به. ولا شك أن هذا يؤثر بشكل كبير على سكان المخيمات الفلسطينية، كونهم يعيشون في إطار المجتمع الفلسطيني، حيث تعتبر نسبة العاملين في الداخل المحتل النسبة الاكبر والتي تتأثر بشكل كبير بالواقع الاقتصادي المحيط، حيث يعمل غالبية هؤلاء العمال في الداخل المحتل. وتشكل الفئات العاملة من مجمل الفئات الشبابية ما نسبته 45% من مجمل فئة الشباب، ما يعني أن 55% من مجمل فئة الشباب هي فئة عاطلة عن العمل، بسبب البطالة التي لحقت بهم جراء عدم قدرتهم على العمل في الداخل المحتل أو توافر فرص عمل لهم في الضفة الغربية.

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الخطرة على الحياة العامة في هذه المخيمات، ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم كبير في انحراف سلوكيات هؤلاء الأفراد وتوجهاتهم الفكرية، بسبب الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها.

وتشير دراسات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معظم الجرائم التي تمت في هذه المخيمات بسبب الظروف الاقتصادية، تأتي وفق التصنيف التالي:

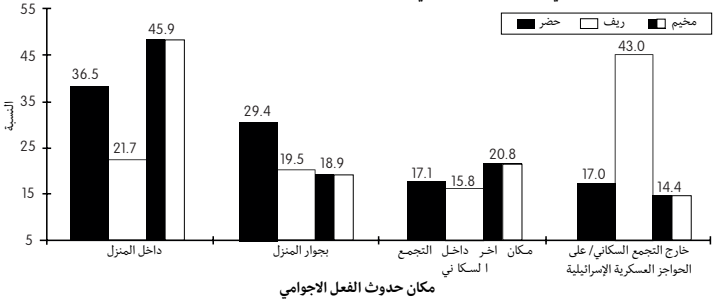

مكان حدوث الفعل الاجوامي

ويشير الجدول أعلاه إلى نسب الجريمة داخل المنزل في المخيم الفلسطيني وبجانب المنزل، وهذا يعود في مجمله إلى السبب الأهم وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهو الظروف الاقتصادية، حيث تعد الظروف الاقتصادية أحد مقومات الحياة العامة ومرتكزاتها، ولها أثر على سلوكيات الفرد وانضباطه داخل المجتمع وانخراطه في الفكر القويم لهذا المجتمع. وقد ركزت الكثير من الدراسات على أن الظروف الاقتصادية داخل المخيمات تتفاقم على مر الزمن بشكل كبير في ظل الزيادة السكانية وارتفاع مستويات البطالة وخط الفقر في ظل تردي الظروف الاقتصادية، وهذا يساهم بشكل كبير في إحداث فجوة مجتمعية كبيرة تؤدي إلى تهديد السلم الأهلي داخل المخيمات الفلسطينية، وتفشي أشكال الجريمة المجتمعية، وهذا يمكن أن يساهم في تهديد وتشويه الصورة والهوية الجمعية الفلسطينية[3].

ثانياً: الانتماء السياسي والتنظيمي

كانت التنظيمات الفلسطينية الحاضنة الوطنية لهذه التجمعات السكانية، وكانت الداعم الرئيسي لها والمساند لها في ظل غياب الوجود الأمني داخلها، حيث كانت هذه التنظيمات مركزاً مهماً في توظيف الأفكار الوطنية وتكريس العمل الوطني بين أبناء المخيمات الفلسطينية. وقد برز دورها حتى عام 2007 كحامية للمشروع الوطني الفلسطيني والحفاظ على حق اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما كان بارزاً من خلال حماية الأهالي في الاجتياحات الإسرائيلية للمخيمات الفلسطينية عام 2002، ولكن هذا الدور تلاشى بعد العام 2007، عام الانقسام الفلسطيني، وتصدع وتراجع بشكل كبير، وساهم في خلق بيئة خصبة لتغلغل الانقسام وتكريسه بشكل ممنهج يخدم أهداف الاحتلال، حيث لم تساند الكثير من التنظيمات في المخيمات أبناءها في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وغياب الوحدة الوطنية الفلسطينية بالعمل التنظيمي الفردي واستهداف أبنائها لدوافع تنظيمية بعيداً عن الوحدة الوطنية الفلسطينية والعمل الوطني الفلسطيني.

ومن خلال اطلاعنا على بعض التقارير الخاصة بأحوال المخيمات، وجدنا أنه حتى داخل الفصيل الواحد، هناك انشقاقات على إدارة شؤون هذا الفصيل وتناحرات سياسية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات مسلحة بين أبناء المخيم الواحد. ولاحظنا الكثير من هذه المشاكل في الآونة الأخيرة التي راح ضحيتها عدد من الشباب الفلسطيني من أبناء المخيمات الفلسطينية. وفي كثير من الأحيان، أدى ذلك إلى زعزعة أمن المخيمات وتهديد القاطنين فيها جراء تبادل إطلاق النار فيها بسبب هذه الخلافات بين أفراد التنظيم الواحد أو أفراد التنظيمات الأخرى، ما جعل من هذه التنظيمات السياسية التي تعمل في إطار من العشوائية واستغلال الظروف العامة التي يعيش بها أبناء المخيمات الفلسطينية، سبباً من أسباب الفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي والحياة المجتمعية فيها[4].

ثالثاً: المشاكل الاجتماعية

تشكل الحياة الاجتماعية لساكني هذه المخيمات الصورة النمطية اليومية التي يعيشها سكان المخيمات الفلسطينية، وتسيطر البيئة الاجتماعية على الواقع العام داخل المخيمات، التي تعاني من التكدس وزيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة في المسكن الواحد، وتدني مستوى المعيشة من حيث الخدمات العامة والصحية والنفايات والصرف الصحي وانقطاع الكهرباء، وغيرها من المشاكل التي ساهمت في التفكك الاجتماعي والأسري، الذي يتفاقم وصولاً إلى اعتبار الحياة الاجتماعية داخل هذا المجتمع تعاني من الهشاشة والضعف بسبب الظروف التي تحيط بها، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجهل والبطالة والفقر وانخفاض الرقابة الأسرية، وهذه الأسباب جميعها تساهم بشكل وثيق الصلة في رفع مستويات الجريمة وتدمير الهوية المجتمعية لهذا المجتمع.

ولاحظنا خلال مراجعتنا لدراسات سابقة أن جزءًا من الأسباب الكامنة وراء ارتفاع مستوى الجريمة في مجتمع المخيمات الفلسطينية تعود إلى الظروف الاجتماعية.

[3] منظمة التحرير الفلسطينية، واقع المخيمات الفلسطينية.
[4] هيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية، الصراعات والنزاعات في المخيمات الفلسطينية، 2020.

ويرى كثير من الباحثين الفلسطينيين أن الحياة الاجتماعية التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون داخل المخيمات الفلسطينية تنعكس بشكل كبير على حياتهم وتوجهاتهم المستقبلية، كما يتأثر الأطفال الفلسطينيون في هذه المخيمات بالأفكار التنظيمية ويترعرعون عليها منذ نعومة أظفارهم، حيث إن هذا الجيل الجديد الذي عاش الانتفاضة الفلسطينية الثانية وكان شاهداً عليها، تأثر بشكل كبير في معطياتها ومخرجاتها، وجرى مع تنظيماتها وتأثر بالانقسامات السياسية التي عصفت بالواقع الفلسطيني، وكانت سبباً كافياً في الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني، الذي تأثرت به معظم المخيمات الفلسطينية، حتى أنها أثرت على بعض الأسر والعائلات وبين أفرادها، ما أدى إلى تعاظم النزاعات وتفاقمها حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، وكادت تكون مصدر تهديد للسلم الأهلي والأمان الحقيقي لأبناء المخيم الواحد.

رابعاً: الفقر والبطالة

تعد حالة الفقر والبطالة من المؤشرات الرئيسية التي تسيطر على الصورة العامة للمخيمات الفلسطينية، التي يعاني منها إجمالي السكان في المخيمات الفلسطينية، إذ إن نسبة الفقر في المخيمات الفلسطينية من أعلى النسب على مستوى الضفة الغربية، وقد ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مكان الإقامة من ضمن الأمور التي تؤثر في نسبة الفقر لدى السكان، وأظهرت النتائج أن مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد في المخيمات أعلى منها في المناطق الحضرية والريفية، فقد بلغت نسبة الفقر 38.1% في المخيمات مقارنة بـ 22.2% في المناطق الحضرية، و9.00% في المناطق الريفية. أما على مستوى حالة اللجوء لرب الأسرة، فقد بلغت نسبة الفقر بين اللاجئين 31.0% أعلى بكثير منها بين غير اللاجئين 18.9%، بالمقابل، تظهر نسبة مؤشر الفقر المعدلة مماثلاً يتراوح بين 16% في المخيمات مقارنة بـ 5.6% في المناطق الحضرية.

وتعتبر هذه المؤشرات ذات أهمية كبيرة، وتمثل فارقاً كبيراً مقارنة بعدد السكان العام للمخيمات مع المدن الفلسطينية والأرياف. كما تدل نسبة الفقر هذه على ارتفاع منسوب البطالة في المجتمع الفلسطيني. ويعزى ارتفاع نسب الفقر والبطالة في أي مجتمع إلى مجموعة من العوامل والظروف، منها ظروف السكان والمعيشة والصحة والرفاهية الاجتماعية والتعليم والعنف، وعدم الاندماج في المخططات التنموية على الصعيد الوطني، وتراجع خدمات الأونروا، وقلة الفرص وضعف الموارد لدى اللاجئين في المخيمات، وغيرها، بالإضافة إلى الظروف السياسية العامة والاحتلال الإسرائيلي[5].

آثار الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفقر والبطالة على واقع السلم الأهلي وصورة الهوية الجمعية في المخيمات الفلسطينية:

تعد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانقسامات الداخلية من أهم المؤثرات على السلم الأهلي والهوية الجمعية الفلسطينية، وهذا يؤدي إلى العديد من الآثار، منها:

أولاً: تكريس واقع الانقسام الفلسطيني في ظل تفشي ظاهرة التنظيمات السياسية الفلسطينية واستغلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأبناء المخيمات الفلسطينية والزج بهم في التنافس السياسي القائم بين هذه الفصائل، ما يؤدي إلى اقتتال داخلي يمكن أن يمس السلم الأهلي ويهدد حياة الآمنين في هذه المخيمات.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

ثانياً: تشكل المخيمات الفلسطينية، في ظل تفشي البطالة والفقر، بؤرة خصبة لانتشار جميع أشكال الجريمة، التي يمكن أن تساهم في تدمير الثقافة الوطنية والصورة الجمعية لهذا المجتمع الذي يفتخر ويعتز بثقافته وتراثه.

ثالثاً: يمكن أن يؤدي تهميش هذه المخيمات الفلسطينية وحرمانها من حقوقها الطبيعية ومن الخدمات الأساسية، إلى انقسامات في المجتمع الفلسطيني، وأن يساهم في تفاقم الخلافات الداخلية الفلسطينية.

البدائل:

البديل الأول: ان تكون المخيمات حاضرة على اجندة السياسات الوطنية بما يساهم في تقديم الخدمات الأولية للمخيمات دون اهمال لمسؤولية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

تقييم البديل الأول

إمكانية التطبيق: يمكن تأييد هذا البديل وتطبيقه، مقارنة بالنسبة العامة لمواطني وسكان هذه المخيمات من شريحة المجتمع الفلسطيني، حيث إنهم يمثلون ربع سكان الضفة الغربية.

الكفاءة: يشكل هذا البديل جزءاً بسيطاً من خطة التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيقها الحكومة الفلسطينية (أجندة السياسات الوطنية)، وهذا ما يساهم في تفعيل دور المخيمات في المجتمع الفلسطيني، ويساهم أيضاً في التخفيف من معاناة هذه الفئة من المجتمع، وذلك من خلال تقديم أبسط الحقوق التي تحتاج إليها هذه المخيمات، وفي الوقت ذاته رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لأبناء هذه المخيمات من خلال نشر الأفكار التوعوية وتنظيم الندوات وورشات العمل التي يمكن أن تساهم في التأثير الحقيقي على هذه الفئات الشابة وتوجيه مسارها نحو العمل الوطني الاجتماعي والتركيز على أهمية الحفاظ على الصورة الجمعية.

العدالة: يعد هذا البديل من أسس العدالة الاجتماعية التي يمكن أن تقدمها الحكومة الفلسطينية لهذه الشريحة المجتمعية، كونها استحقاقاً لهم، ومطلباً شرعياً، بما أنهم جزء أصيل لا يتجزأ من هذا المجتمع الفلسطيني، وكباقي أفراد المجتمع الفلسطيني، يستحقون من هذه الحكومة تقديم أبسط حقوقهم ومتطلبات الحياة الخاصة بهم، كما يمكن أن تحقق الندوات الثقافية وورش العمل التوعوية أسس تعزيز مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال نشر ثقافة الوعي الفكري المجتمعي بين أبناء هذه المخيمات.

البديل الثاني: تشكيل ميثاق شرف فصائلي تقوم جميع الفصائل الفلسطينية في هذه المخيمات بالتوقيع عليه والالتزام ببنوده، من حيث تحريم الدم الفلسطيني على الفلسطيني والحفاظ على السلم الأهلي وأمن المخيمات الفلسطينية والمحافظة على أهالي هذه المخيمات ومحاربة جميع أشكال الجريمة فيها.

تقييم البديل الثاني

إمكانية التطبيق: الإمكانية كبيرة، بسبب وجود فصائل وأحزاب سياسية في هذه المخيمات، من أجل الحفاظ على الأمن العام وأمن هذه المخيمات وإظهار صورة الفصائل الفلسطينية بالصورة المثلى بعيداً عن أي انقسامات واختلافات سياسية عامة.

الكفاءة: إن قوة الفصائل الفلسطينية وأهميتها وتأثيرها على الشارع العام، وخصوصاً في المخيمات الفلسطينية، تلعب دوراً هاماً في تطبيق هذا البديل من خلال توافق فصائلي من أجل الحفاظ على السلم الأهلي في هذه المخيمات وتكوين صورة وطنية عن دور هذه المخيمات في الحفاظ على السلم الأهلي والأمن العام.

العدالة: إن الاهتمام بأمن المخيمات وتحقيق السلم الأهلي فيها يساهم في رفع مستوى الثقة في هذه التنظيمات، ما يحقق روح العدالة الاجتماعية ويساهم في تنمية هذه التجمعات السكانية في بيئة خالية من أشكال الجريمة ويحافظ على أنماط العيش فيها، ويكرس روح العادات والتقاليد الفلسطينية الموروثة.

البديل الثالث: تفعيل دور لجان الخدمات الشعبية وتنظيمها من جميع أطياف المخيم الفلسطيني، من خلال التركيز على الفئات الشبابية المثقفة والواعية والفاعلة فيه.

تقييم البديل الثالث

إمكانية التطبيق: إن تطبيق هذا البديل يمكن من خلال الإسهام المحلي والوطني والعائلي بين عائلات المخيمات الفلسطينية من خلال تشكيل لجان مخيمات شعبية للخدمات عبر آلية انتخابات ديمقراطية يساهم بها الجميع بعيداً عن آليات التوافق والمحاصصة من أجل تطوير الأوضاع الاجتماعية داخل المخيمات ومعالجة القضايا العالقة وإنجاز تدخلات فاعلة على جميع المستويات، وحيث إن الانتخابات الديمقراطية التي يتم من خلالها اختيار الفئات الشبابية الواعية والفاعلة داخل أطر هذه المخيمات يمكن أن تساهم في رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي داخل هذه المخيمات من خلال هذه القيادات الشابة والواعية والمثقفة فكرياً وثقافياً، التي يمكن من خلال مساهماتها الفاعلة أن تساهم بشكل وثيق في رفع مستوى ثقافة المجتمع، وبذات الوقت محاربة كافة أشكال الجريمة ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي بين أبناء وشرائح المخيم المختلفة.

الكفاءة: يساهم هذا الحل في رفع كفاءة التطبيق من حيث تمثيل الجميع، ما يساهم في رفع مستوى التمثيل العام للمخيم بجميع عائلاته وأفراده، وهذا ما يحقق كفاءة التطبيق الفعلي لهذا الحل بالشكل العملي والواقعي. إن آلية اختيار اللجان الشعبية عبر آلية انتخاب ديمقراطية من شأنها أن تعزز الشفافية والمساءلة والتشاركية المجتمعية وحشد المبادرات والطاقات الكامنة وتوظيفها لصالح المخيم وتعزيز التنافس لخدمة مصالح الجمهور بدلاً من التنافس السلبي.

العدالة: يوفر هذا البديل فرصة عملية وواقعية وعادلة من حيث التطبيق النسبي، الذي يشتمل على جميع سكان المخيمات الفلسطينية من حيث تمثيلهم في لجان المخيمات.

التوصيات والمفاضلة بين البدائل:

بعد مراجعتنا لجملة البدائل التي تم وضعها بشكل واقعي، ويمكن أن تكون حلولاً واقعية ممكنة التطبيق، فإن من بين هذه البدائل الأولى بالتطبيق، البديل الأول، الذي يعتبر معالجة حقيقية للمشكلات التي تتسبب في انتشار الظواهر والجريمة التي تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتؤثر على السلم الأهلي وتهدد أمن المجتمع وتشوه صورته الجمعية، وهذا الحل يجب أن يكون على سلم أولويات الحكومة الفلسطينية، من حيث رفع مستوى المتابعة للمخيمات من خلال تشكيل لجنة وزارية دائمة ومراجعة التحويلات النقدية والمشاريع التطويرية الخاصة بالمخيمات ورفع نسبة الدعم الخاص بهذه المخيمات، التي من شأنها التقليل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة في هذه المخيمات، ما يساهم في تقليل مستوى تفكك النسيج الاجتماعي ويساهم في الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي في المخيمات الفلسطينية.

أما بالنسبة للبديلين الثاني والثالث، فإنهما متشابهان من حيث المضمون والفكرة، ويمكن تطبيقهما بسهولة، باعتبارهما يعتمدان على نسيج ومكونات المخيمات الفلسطينية، وهذا ما يمكن تطبيقه من خلال التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والفصائل الفلسطينية والعمل عليه بشكل وثيق.

التوصيات:

- دعوة الحكومة الفلسطينية إلى رفع مستوى الاهتمام بالمخيمات باعتبارها أولوية تنموية، من خلال لجنة وزارية متخصصة ودائمة تعنى بشؤون المخيمات وبتمثيل كافة الشركاء الفاعلين في هذا المجال ورفع مستويات الدعم الاقتصادي والاجتماعي وإيجاد فرص العمل لهذه الفئات المهمشة من أبناء المخيمات.
- دعوة الفصائل الفلسطينية إلى تشريع وثيقة شرف تحرّم الدم الفلسطيني على الدم الفلسطيني.
- دعوة مؤسسات المجتمع المدني للتعاون مع المؤسسات العاملة في المخيمات الفلسطينية وذلك من أجل تشكيل وتفعيل دور لجان المخيمات الشعبية للخدمات وتنظيم آليات عملها ودورها في إطار العمل داخل المخيم والانتقال لعملية انتخاب هذه المجالس بطريقة ديمقراطية تمكن من أوسع مشاركة، وخصوصاً لفئات الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال النشرات واللقاءات التوعوية الخاصة بالحفاظ على السلم الأهلي والصورة الجمعية داخل إطار المخيمات الفلسطينية وخارجها.
- تكريس العمل من أجل رفع مستوى الثقافة والتعليم في المخيمات الفلسطينية ورفع نسبة التمثيل الوظيفي للمتعلمين من أبناء المخيمات الفلسطينية.
- رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي من خلال تكريس دور المنظمات والمؤسسات المحلية في عقد ورشات العمل والندوات الثقافية والتوعية في إطار المخيمات الفلسطينية.
- تفعيل مراكز الخدمات الاجتماعية داخل المخيمات وتقديم الدعم اللازم لها من أجل تكريس دورها الثقافي والاجتماعي في توعية وتوجيه الفئات الشبابية نحو الواقع الخدماتي والثقافي والاجتماعي.

المصادر والمراجع:

- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان– حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الفلسطينية– 2005.
- جامعة القدس– الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على معدلات الجريمة– ميس مروان السلايمة– 2018.
- ارتفاع نسبة جرائم القتل في فلسطين– جودت صيصان– 2021.

مواقع إلكترونية:

- إحصائيات وأرقام– الجريمة في فلسطين بالأرقام– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
https://www.pcbs.gov.ps
- مخيم للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بؤرة صراع محتمل. https://www.swissinfo.ch/ara/afp

المخيمات الفلسطينية– دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين– منظمة التحرير الفلسطينية./http://www.plo.ps

فعاليات السلم الأهلي– مخيم الأمعري. https://info.wafa.ps/

الشباب اللاجئ.. بين حالة الاغتراب والمشاركة المجتمعية

"إعداد الطالبة: أسماء حسام ربايعة الجامعة العربية الأمريكية"

المقدمة:

يعتبر **مفهوم الاغتراب** من المفاهيم المعقدة في علم الاجتماع، وجاءت جذوره من موضوعات الفلسفة والاجتماع والسياسة والثقافة والدين، لذلك، تعددت تعريفاته حسب المجال الذي تطرقت إليه الدراسات المتعددة. كما أنه حكر فقط على الإنسان، فهو الكائن الوحيد الذي يستطيع الانفصال عن ذاته ومجتمعه أو كليهما. وتختلف درجة الإحساس به حسب الظروف المهيئة له. ويتباين الأفراد في درجة إحساسهم بالاغتراب.

والاغتراب هو الإحساس بالغربة والعزلة والحصار، وأكثر أنواعه شيوعاً الاغتراب السياسي في المجتمع المعاصر والمجتمع العربي خاصة. ومن أهم مظاهره أن الفرد المغترب ليست لديه قدرة على إصدار القرارات المؤثرة في الجانب السياسي. ويفتقد للمعايير والقواعد الناظمة للسلوك السياسي، فيشعر الفرد أنه ليس له دور بالعملية السياسية. وصانعو القرار لا يضعون له أي اعتبار ولا يحسبون له حساباً.

ويعرف الاغتراب أيضاً بأنه شعور الفرد بالعجز في المشاركة الإيجابية في الانتخابات السياسية التي تعبر عن رأي الجماهير، وشعوره بالعزلة عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية التي تتعلق بمصالحه، واليأس من المستقبل، لأن رأيه لا يسمعه أحد ولا يهتم به.

والعزلة الاجتماعية: شعور الفرد بالوحدة والفراغ النفسي والافتقاد للأمن والعلاقات الاجتماعية والبعد عن الآخرين ولو كان بينهم، وشعور بالرفض الاجتماعي والانفصال بين أهداف الفرد وقيم المجتمع ومعاييره.

والمشاركة المجتمعية: هي الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، على أساس المسؤولية الاجتماعية في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية.

نشأت مخيمات اللجوء الفلسطينية كإحدى النتائج الأساسية والمستمرة لنكبة الشعب الفلسطيني عام 1948م. وتشير سجلات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد اللاجئين في الضفة الغربية بلغ 800 ألف لاجئ، فيما تشير معطيات «الأونروا» (للعام 2020)، إلى أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في الضفة الغربية هو 914 ألف لاجئ، يشكل هؤلاء ما نسبته 30% من مجموع سكان الضفة الغربية. ويبلغ عدد المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة (27) مخيماً بما فيها المخيمات غير المعترف بها.

وبسبب سياسة التهجير القسري والتطهير العرقي التي اتبعتها العصابات الصهيونية، فالمخيم واللاجئ مفهومان متلازمان، وأصبحت هنالك مجموعات متنوعة من أصول اجتماعية مختلفة، تم صهرهم عنوة للعيش داخل فضاء اجتماعي جديد ومختلف عن كل الأصول الاجتماعية التي جاء منها اللاجئ داخل مدن وقرى فلسطين التاريخية، وقد مرت المخيمات بمراحل متعددة، إذ بدأ سكانها بالخيام ومن ثم ألواح (الزينكو)، وبعدها بناء بيوت وغرف صغيرة أطلق عليها اصطلاحاً اسم (غرف الوكالة)، وهي مبنية من الطوب.

مع تطور الأوضاع، والنمو السكاني، بدأت المخيمات بالتوسع بشكل عمودي وليس أفقياً، لأن مساحة المخيم ثابتة، وأعداد السكان داخله متغيرة.

ومن هنا، بدأ مشوار طويل من المعاناة بكافة أشكالها التي عانى منها سكان المخيمات الفلسطينية، كالأعداد الكبيرة والمتزايدة من المهجرين، الذين لم تستطع وكالة الغوث استيعابهم، وازدياد الضغط السكاني داخل المخيم، والضغط على الخدمات التي تقدمها الوكالة للأهالي داخل المخيم، وسوء الخدمات التعليمية والصحية، زد على ذلك المشاكل الاجتماعية التي ظهرت على السطح وبدأت تطفو نتيجة للظروف المحيطة بالمخيم.

وقد تركزت هذه التجمعات السكانية في مخيمات مستقلة، سواء داخل حدود المدن أو على أطرافها، إلا أن موضوع العزلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح كبيراً ومتزايداً مع مرور الوقت، وموضوع التفاعل والحراك الاجتماعي والجغرافي أصبح مطلباً ملحاً، وأصبحت هنالك فجوة كبيرة وواضحة بين سكان المخيم والبيئة المجاورة، ولا نستطيع أن ننسى العزلة الحقيقية داخل أروقة المخيم نفسه، ونقصد بذلك أهل المخيم أنفسهم، ونتج عن ذلك نوع من الاغتراب، يمكننا أن نصنفه في نوعين: اغتراب داخلي (علاقات الأفراد داخل المخيم مع أنفسهم)، واغتراب خارجي (علاقات الأفراد داخل المخيم مع سكان البيئة المحيطة).

تحليل المشكلة:

تتركز المشكلة في كون المخيمات الفلسطينية مناطق محدودة المساحة، أنشئت لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين، من أجل حل مشكلتهم المعيشية واليومية التي استمرت أكثر من سبعين عاماً، واستمرت الزيادة السكانية بشكل كبير مع ثبات في المساحة الجغرافية، ما أنتج عدة إشكاليات وصعوبات عانت منها المخيمات الفلسطينية.

ومن هنا، كانت قلة فرص المشاركة الاجتماعية للاجئين وتأثيرها على شعورهم بالاغتراب والعزلة. ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك:

عدم تقدير الفرد واحترام رأيه من الآخرين، وبعض الضغوط الاجتماعية من العادات والتقاليد السلبية، والأوضاع الاقتصادية السيئة، والصراعات والنزاعات السياسية، وعدم وجود برامج وطنية لتسهيل عملية الإدماج، وارتفاع نسبة الفقر وانتشار ظاهرة البطالة والتسرب من المدارس، والزواج المبكر، وزيادة عدد أفراد الأسرة، كل ذلك أسهم في ازدياد الشعور باليأس والإحباط بين فئة الشباب، وكذلك الشعور بالضغط النفسي والتوتر والقلق، خاصة لدى فئة النساء.

لقد شكل المخيم حالة من الغربة الاجتماعية مع المحيط المجاور باعتباره خارج المكان الأصلي، بل تمادى ليصبح غربة مركبة، وهذا الوضع لم يقتصر على مشاكل اجتماعية، بل عزز ثقافة لدى ابن المخيم بوجود إشكالية كبيرة كونه ابن مخيم (لاجئاً)، وزاد شعور العزلة لديه والانزواء لديه بسبب الفجوة مع البيئة المجاورة نتيجة الوضع والظروف المحيطة به، حيث شكلت مرحلة ما بين 48-67 مرحلة ذروة العزلة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية لدى اللاجئين، وتعود العزلة إلى عديد الأسباب، منها الاختلافات الاجتماعية ما بين اللاجئ والمواطن والخضوع للرواية الصهيونية بأن اللاجئين هربوا وفروا من أراضيهم، وفي حقيقة الأمر، تم تهجيرهم وطردهم من أراضيهم وبيوتهم ومصادرة رزقهم. والعزلة لدى اللاجئ في تلك الفترة تعمقت بسبب شعور اللاجئ بالخجل وتحميل الذات الذنب والمسؤولية. ويمكن تصور المشاعر التي تترك تأثيرها على ابن المخيم، وتنتقل من جيل لآخر، وهم يشعرون بعدم توافق اجتماعي، ومن الجدير ذكره أن نوعية العلاقات الاجتماعية، اتسمت بنوع من اللاتوافق الاجتماعي وخلل في العلاقات الاجتماعية وضعفها، التي ألقت بظلالها على الأجيال القادمة ووسعت الفجوة بين الطرفين، وبدأت عملية الاغتراب الحقيقي في العلاقة بين أهالي المخيمات والبيئة المجاورة.

إلى أي مدى يمكننا الحديث عن تحسن الأوضاع السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيئة المخيم، حيث ما زالت المخيمات تلاقي مزيداً من التهميش، حتى أنه لم يطرأ عليها تطوير أو تأهيل سوى القليل منذ قيام السلطة الفلسطينية التي أشرفت على مدن ومخيمات الضفة والقطاع.

إن تحسين وتطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والصحي للمخيم، لا يتناقض مع مبدأ حق العودة كحق سياسي ما دام يشكل رؤية دائمة للتجمعات الفلسطينية في المخيمات، لذا، فقد كانت هناك إمكانية لأن يكون وضع المخيمات الفلسطينية على نحو أفضل. إن تحسين وضع المخيمات لا يضر بحق العودة، وهذه من الإشكاليات التي عطلت تاريخياً أي تقدم أو تنمية داخل المخيمات، لكن اليوم الكل يقر بأن تحسين الأوضاع ليس توطيناً، وبالتالي، لا يضر بحق العودة، بل بالعكس يقوي حق العودة، كلما تحسنت أوضاع اللاجئين وتحسنت شروط الحياة، وزاد التعليم والثقافة، وزاد الإحساس بضرورة التمسك بحق العودة.

والسؤال الإشكالي، هو: إلى أي مدى ساهمت عملية التهميش والعزلة التي تعرضت لها المخيمات على مدار عشرات السنين في عدم تحقيق المشاركة الاجتماعية للشباب اللاجئ؟

<u>الهدف:</u>

تسعى هذه الورقة إلى تقديم آليات من شأنها المساهمة في زيادة فرص المشاركة الاجتماعية للاجئين لتقليل شعورهم بالاغتراب والعزلة.

<u>الخيارات والبدائل:</u>

البديل الأول: تفعيل دور المؤسسات واللجان الشعبية في المخيم، للعمل على ترسيخ نوع من علاقات المحبة والتعاون، إضافة إلى تقديم الدعم والمساندة لأفراد المخيم لإدماج اللاجئ مع البيئة المجاورة له.

وجود المؤسسات واللجان الشعبية يعمل على تعزيز وحدة العلاقات وإبقائها قوية، وعدم السماح بانتهاكها أو تمزيق أوصال العائلات في سبيل تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية، وخلق تواصل بين أفراد السكان من خلال مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي تشعر السكان بأهمية وجود مثل هذه العلاقات المميزة.

وهذا يؤدي إلى خلق محاولات جادة من أجل بناء جسور قوية بين أفراد المخيم، وإزالة كل الفوارق، وتقوية جذور العلاقات الاجتماعية، والمحاولة الجادة لتقديم الدعم الاجتماعي، وبلورته بالشكل الصحيح في ظل ظروف صعبة، من أجل وجود نسيج اجتماعي حقيقي، والسبب الحقيقي لكل ذلك هو ما تجنيه العلاقة الاجتماعية الفاعلة، من آثار إيجابية تساهم في تطوير بيئة المجتمع، وخلق أجيال قادرة على التفكير والإنجاز والإبداع والانخراط في المجتمع، بعكس العلاقات الاجتماعية السلبية التي من شأنها إحداث اختلالات داخل بنية المجتمع وفككة العلاقات الاجتماعية داخله.

ولا نستطيع أن نقوم بالعمل على زيادة فرص المشاركة الاجتماعية، دون العمل على تحسين العلاقات الاجتماعية الداخلية، وتطويرها نحو الأحسن، وذلك بهدف إدراج مشاركة أفراد مجتمع المخيم في القرارات، والمشاركة المجتمعية بتلبية احتياجاتهم وتحديدها، من أجل العمل على تكافؤ الفرص لدى جميع الأفراد في الحياة

الاجتماعية، والانخراط بالنشاطات الاجتماعية، وهذا بالطبع لن يتحقق في ظل اضطراب فعلي في العلاقات الاجتماعية.

البديل الثاني: تحويل المخيم لديناميكية فعل وإرادة

لا يوجد شعب لا يملك إرادة، ولكن الإرادة نوعان: إرادة الهدم وإرادة البناء، فكيف يمكن تحويل هذه الإرادة إلى طاقة للبناء. المدخل الحقيقي يكمن في المعطى الوطني، كيف يمكن تحويل العمل داخل المخيمات في إطار معطى وطني جمعي يتشارك فيه الجميع، عبر نشر ثقافة الانخراط بجهد وطني يسعى لتعزيز حق العودة، ويسعى إلى تعزيز صمود الناس وتحسين أوضاعهم داخل المخيمات ثانياً. ولتحسين أوضاع اللاجئين داخل المخيمات، فالمطلوب معالجة كافة أشكال الفقر والحرمان والتهميش والهشاشة والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، من خلال عملية تمكين شاملة تتضمن تعزيز دور الشباب، وتمكين المرأة، وحماية الأطفال، وخلق شبكات دفاع اجتماعي ودعم نفسي، وخلق برنامج فرص عمل من خلال مشاريع التمكين الاقتصادي للشباب والخريجين والعاطلين عن العمل.

البديل الثالث: خلق برامج وطنية توعوية تعزز حالة الشعور بالانتماء عند المواطنين وإشراك حقيقي وفاعل في كافة المجالات والميادين العامة وإشراك النساء في المؤسسات العامة في المخيم

إن الدمج الاجتماعي وفتح علاقات اجتماعية واقتصادية مع البيئة المجاورة، إضافة إلى اتباع سياسة تنمية المخيمات وتحويلها من مناطق مهمشة وفقيرة إلى مناطق استثمارية، يستفيد منها الجميع، يساعد على خلق نوع من المشاركة المجتمعية وتوليد شعور الاندماج والمشاركة.

كما أن إدماج اللاجئ الفلسطيني مع البيئة المحيطة مهم جداً بهدف تحسين وتطوير حياة الأفراد داخل المخيم من النواحي السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدماتية، وإقامة علاقات تعاون وتكامل مع البيئة الحضرية المجاورة في مختلف المجالات الحياتية، من أجل الوصول إلى مستوى معقول من العيش كبشر، كمتطلب أساسي لتحقيق عملية الدمج، حيث ان الدمج لا يتناقض مع حق العودة كخيار للحل المستقبلي، ولكن الدمج يعني ألا يبقى اللاجئون مجموعة مهمشة يشعرون بالاغتراب في وطنهم.

تقييم البدائل: (من حيث الفاعلية والكفاءة):

البديل الأول: إن تفعيل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية واللجان في المخيم، للعمل على ترسيخ نوع من علاقات المحبة والتعاون، إضافة إلى تقديم الدعم والمساندة لأفراد المخيم، هذا البديل يؤدي إلى بناء جسور قوية بين أفراد المخيم، وإزالة كل الفوارق، وتقوية جذور العلاقات الاجتماعية، والمحاولة الجادة لتقديم الدعم الاجتماعي، وبلورته بشكل صحيح في ظل ظروف صعبة، من أجل وجود نسيج اجتماعي حقيقي، وهذا البديل له آثار إيجابية تساهم في تطوير بيئة المخيمات، وهو يحد من الشعور بالعزلة ويخلق نوعاً من المشاركة المجتمعية.

البديل الثاني: فاعلية هذا المقترح عالية جداً، فتحويل المخيم إلى ديناميكية فعل وإرادة بناء يستدعي وجود حركة اجتماعية كبيرة داخل المخيمات ترفض كل من يحاول تجاوز تاريخ المخيم وقيمه وثقافته ومكانته، وهذه الحركة الاجتماعية يجب أن تكون قادرة على نبذ أي سلوك يضر بالمخيم والناس، وهذا لن يتم بدون احترام المحددات الاجتماعية التي صاغها اللاجئون أنفسهم من داخل المعاناة والتعب والألم والصبر.

البديل الثالث: هذا المقترح ذو فاعلية عالية على صعيد المجتمع المحلي المتضرر، والعمل بهذا البديل سيعود بنتائج مرضية جداً.

لذلك، توصي هذه الورقة بالأخذ بكافة البدائل المقترحة، كون كل بديل له أثر مالي أو نفسي أو اقتصادي أو اجتماعي، على حياة اللاجئين بشكل إيجابي يزيد من فرص المشاركة المجتمعية ويحد من شعور الفرد بالعزلة والاغتراب.

المصادر والمراجع:

- دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة: حالة دراسية لمخيم بلاطة– نابلس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2007.
- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية، القدس، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2007.
- اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي: دراسة حالة مخيم بلاطة، نابلس، رسالة ماجستير، 2010.
- دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية، القدس، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2011.
- تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية- حالة دراسية: القدس، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2017.
- تقرير حول الاغتراب لدى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، شباط 2008.
- مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة (دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، د. حسن البرميل.
- بحث بعنوان: مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1991 وحتى مشروع كيري 2014: المنارة، المجلد 22، العدد 1، 2016.
- المخيم على هامش السلطة: شباط 2020. https://refugeesps.net/p/16762
- تقرير بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون الاحتمالات والآفاق». https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3928
- حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4030

نحو سياسات عامة لمعالجة المساكن غير الصحية في المخيمات "مخيمي الامعري وقلنديا نموذجا"

"إعداد: آية عصفور وبانا مشارقة - جامعة بيرزيت"

المقدمة:

المخيمات قائمة على الحاجة الملحة، فهي ظاهرة إسكان سياسي نتيجة الحاجة الماسة لإيواء آلاف المهجرين والمشردين، عبر إنشاء مساكن عاجلة بأسرع وقت وأقل تكاليف، دون الأخذ في الاعتبار المعايير التخطيطية لمشاريع الإسكان[6].

وتعاني مخيمات اللاجئين من الاكتظاظ السكاني وضيق المساحة، حيث تُبنى المساكن بالقرب من بعضها البعض. كما اضطر السكان إلى بناء طوابق إضافية لاستيعاب عائلاتهم. ويتم ذلك على الأغلب دون تصميم منظم، وبشكل عمودي صاعد للسماء. وبالتزامن مع مشكلة المنازل العمودية، ظهرت مشاكل أخرى، ألا وهي انعدام دخول الشمس للمنازل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع منسوب الرطوبة وانتشار العفن على جدران المنازل. فقد كشفت دراسة علمية حديثة أشرف عليها باحثون سويديون أن المنازل التي بها رطوبة يمكن أن تسبب العديد من المشاكل، ومنها عفن المنازل، وهو ما يسبب مشاكل صحية، حيث إن وجود بكتيريا العتة على الأرضيات والجدران والأبواب يزيد من خطر ضيق التنفس بنسبة 90%. ووفقاً لموقع صحيفة «ديلي ميل» البريطانية، وجد الباحثون أن العيش في مثل هذه البيئة قد يزيد من احتمال الإصابة بالتهاب الشُّعَب الهوائية ومشاكل الجيوب الأنفية والربو.

يقول المؤلف الرئيسي البروفيسور «كريستر جانسون»، من جامعة أوبسالا السويدية، إن هناك الكثير من الدراسات التي تظهر علاقة بين أعراض الربو ذات الصلة بالرطوبة.

كما أنه ونتيجة لهذه المشكلة، يتعرض سكان المخيم للعديد من الآثار النفسية والصحية والاجتماعية. وقد برهنت كثير من الأبحاث على وجود علاقة بين انتشار الأمراض الصحية والاجتماعية ووجود ظروف سكنية غير صحية أو غير ملائمة. ومن أمثلة هذه الأمراض: ارتفاع نسبة الانحرافات والجرائم عن المعدلات الطبيعية في المناطق السكنية غير الصحية، وتأثر بعض الفئات الخاصة من الأطفال والشيوخ نفسياً وفسيولوجياً بالبيئة السكنية غير الصحية، ما أدى لارتفاع نسبة الوفيات كنتيجة للأمراض الاجتماعية الناتجة عن الظروف غير الملائمة للبيئة السكنية. كما تؤدي هذه الظروف لارتفاع نسبة الحوادث والحرائق عن المعدلات العادية في المناطق السكنية غير الصحية بالمقارنة بمثيلتها من المناطق السكنية المناسبة، وارتفاع نسبة المرضى بأمراض الجهاز التنفسي، كالدرن والالتهاب الرئوي وأمراض الجهاز الهضمي، كالنزلات المعوية والأمراض الجلدية التي تنتقل بواسطة بعض الحشرات أو الحيوانات التي تتكاثر في ظل ظروف بيئية سكنية غير صحية أو التي تتزايد بانخفاض معدل النظافة والظروف الصحية في المكان. كما أن سوء المساكن في المخيمات يزيد من مستويات الاكتئاب والتوتر والاضطرابات النفسية، ما يؤدي إلى تفشي العنف المنزلي وارتفاع نسب الطلاق.

[6] مورفولوجيا السكن في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة- مخيم جباليا دراسة حالة.

ولا بد من القول إن المخيمات ليست إلا أمراً مناقضاً لحق المسكن حسب المعاهدات الدولية، فحقوق الإنسان هي لجميع الناس، في جميع الأماكن وفي جميع الأوقات. كما أن السكن اللائق هو حق أساسي من حقوق الإنسان الأساسية، والسكن الملائم أمر أساسي لبقاء الإنسان محتفظاً بكرامته، حيث إنه عند التخلي عن الحق في السكن، تصبح كثير من حقوق الإنسان الأساسية الأخرى معرضة للخطر، بما في ذلك الحق في الحياة الأسرية والخصوصية، والحق في حرية الحركة والحق في التجمع، والحق في الصحة، والحق في التطور، والحق في المسكن، الذي أيده القانون الدولي، بل إنه من الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي لحقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 1948، ومعترف به دولياً لمجموعة من المعايير لجميع الأشخاص دون قيد أو شرط.

وتنص المادة 25 من هذا النظام على أن «لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي للحفاظ على الصحة والرفاهية له ولأسرته، بما في ذلك.. السكن»، كما دافع الإعلان العالمي عن «حق كل أسرة بمنزل لائق»[7].

وهناك ادعاءات تقول إن تحسين منازل المخيمات تلغي حق العودة وتثبت كل لاجئ في مخيمه، إلا أن الدراسات توصلت إلى أن تقليل المعاناة وتوفير الحياة الكريمة واللائقة للاجئين لا يتناقض مع حق العودة، بل يزيد من القوة والإصرار في التمسك بهذا الحق.

المشكلة السياساتية:

تكمن المشكلة في أن معظم المساكن التي تقطنها الأسر هي مساكن غير صحية ولا تلبي متطلبات الحياة الكريمة للاجئين في المخيمات، حيث إنها لا تتوافق مع احتياجات المواطنين المعيشية، وتسبب لهم العديد من المشكلات الصحية التي تتفاقم شيئاً فشيئاً، فأصبحت المنازل العمودية تنتشر بشكل هائل بالمخيمات، نتيجة ضيق المساحة وازدياد أعداد السكان الذي يؤدي لاكتظاظ سكاني. ولا شك أن الاكتظاظ السكاني يقلل من مستوى الخصوصية ويؤدي لآثار مختلفة كما ذكرنا سابقاً. كما أن المخيمات تعاني نتيجة للبناء العمودي من مشكلة رطوبة المنازل التي تؤدي لتهتك جدران المنازل وتدمير صحة السكان وانتشار العفن على الجدران، وذلك لعدم وجود تهوية جيدة للمنازل وعدم دخول الشمس بشكل مستمر، ولا سيما أنها تزداد في موسم الشتاء أكثر من غيره من المواسم. وعندما قمنا بعمل استبانة أجاب عنها الطلبة اللاجئون من جامعة بيرزيت، فقد وصفوا بيوتهم بأنها متلاصقة وعمودية البناء، وتعاني من انعدام دخول الشمس وارتفاع الرطوبة والعفن داخل المنازل. كما أظهرت أن 48.1% من المنازل تعاني من مشاكل غير صحية. وأشارت دراستنا أيضاً إلى أن هناك 16.7% من الأشخاص يعتقدون أن مشاكل المساكن غير الصحية تؤدي لمشاكل بالجهاز التنفسي كالربو والحساسية، بينما قال 33.33% إنه يؤثر فقط على أصحاب مرض الجيوب الأنفية، و50% أجابوا أنه يسبب جميع هذه المشاكل، ألا وهي: التهاب الشعب الهوائية والربو والتأثير على المصابين بمرض الجيوب الأنفية وسيلان واحتقان بالأنف والعطس وأزمات قلبية وروماتيزم، وتؤثر على العيون. ويعتقد 60% منهم أنه لم تتم مراعاة المعايير التخطيطية عند بناء وإنشاء المخيمات والمنازل فيها. بينما أكد 40% من هؤلاء الطلبة اللاجئين أن المخيمات ليست إلا ظاهرة إسكان سياسية لإيواء اللاجئين فيها، و40% أجابوا «ربما»، فكانوا محايدين لهذا السؤال، و20% أجابوا «لا».

[7] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية.

وحول كون سبب ألم المفاصل ومرض الروماتيزم هو البرد الشديد، فهذا ما أثبتته دراستنا، وأن هذه الفكرة ما زالت متواجدة، فقد كان 60% من الفئة المستهدفة إجابتهم أن السبب هو الانخفاض في درجات الحرارة والبرودة الشديدة، بينما الـ 40% المتبقون أجابوا بأنهم لا يعلمون، وهذا ما حثنا على التطرق لهذا المرض في ورقتنا، فهذه الاستبانة دفعتنا للبحث أكثر والتعمق بمشكلة المساكن غير الصحية ومدى تأثرها ومدى الوعي فيها لدى السكان اللاجئين (الاستبانة موضحة في المرفقات).

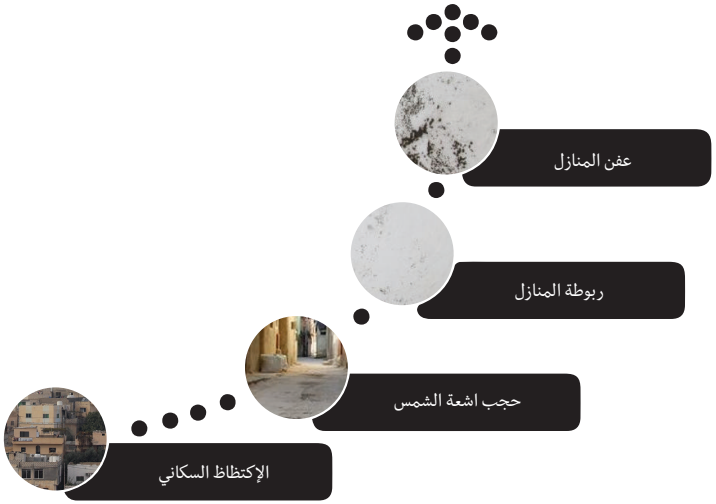

أسباب المشكلة:

السبب الأول: الاكتظاظ السكاني

مرت المخيمات الفلسطينية في مراحل مختلفة من التزايد العمراني. فقد بدأ بالخيام، مروراً بالوحدات السكنية المستقلة، وانتهاءً بالحارات السكنية. وقد تحول النسيج العمراني للمخيمات بشكل عام من نسيج من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين كمأوى مؤقت للاجئين، إلى مساكن شبه دائمة مكتظة بهم، حيث إننا وجدنا من خلال دراستنا لوضع أكثر من مخيم في فلسطين، أن هناك تزاحماً سكانياً على مساحات صغيرة، وتبين لنا حسب إحصائيات 2020 [8] الآتي:

المخيم	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين	نصيب الفرد من المساحة
مخيم الامعري	90	7000	0.01328
مخيم قلنديا	353	8832	0.03996

[8] المركز الفلسطيني للإعلام.
كتاب ضربة برص الجدران للمؤلف عبد الله عبد الفادي.
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية.

كما أن ضيق مساحة المخيمات والاكتظاظ السكاني داخلها حال دون إقامة كثير من المشاريع التنموية والترفيهية والأماكن المفتوحة التي يمكن أن تكون ملاذاً لأبناء وأطفال المخيمات في ظل الوضع السيئ الذي يعيشونه، بسبب الواقع الموجود وبسبب الاحتلال وانتهاكاته. كما تسبب ضيق المساحة بقلة أعداد المدارس المقامة، ما أدى لاكتظاظ الغرف الصفية، وشكل سبباً رئيسياً في هذا الأمر، بالإضافة للتراجع الواضح في التحصيل العلمي، وعدم قدرة المدرسين على إيصال المعلومة لكل الطلبة في ظل العدد الكبير للطلاب داخل غرفة الصف الواحدة. وهذا الازدحام السكاني عكس تدنياً واضحاً في مستوى الأوضاع الصحية في المخيمات، وتسبب بعدم وصول أشعة الشمس إلى المنازل بشكل خاص والمباني بشكل عام، وهذا بدوره يقودنا بشكل متسلسل إلى السبب الثاني من أسباب المشكلة.

السبب الثاني: عدم دخول أشعة الشمس إلى المنازل

وجدت هذه المشكلة بسبب تراكم وتلاصق المنازل بعضها ببعض، فهناك حوالي 54% من المنازل تعاني من مشكلة انعدام دخول الشمس في المخيمات مقابل 46% لا تعاني وتدخلها الشمس بفترات مختلفة. وهنا نشير إلى ما أفادتنا به السيدة زهر البواب خلال مقابلتنا لها في مخيم الأمعري: «أثاث المنزل كله بات مليئاً بالعفن، وذلك لأننا نمكث أياماً طويلة دون أن نرى ضوء الشمس.. وبذلك تنتج العديد من المشاكل الصحية، حيث يؤكد الأخصائيون أن جسم الإنسان يجب أن يتعرض لضوء الشمس خلال ست ساعات في اليوم الواحد، وتزداد الحاجة إلى ضوء الشمس مع قدوم فصل الشتاء البارد، الذي يضطر فيه الناس إلى الاعتكاف داخل المنازل فتزداد معها معاناتهم، وهذا حال الكثير من سكان المخيمات الذين يعانون من أمراض مصدرها غياب ضوء الشمس، الذي بدوره يعتبر المسبب لمشكلة أخرى، ألا وهي الرطوبة.

السبب الثالث: رطوبة المنازل

هذه المشكلة تنتشر في المخيمات بشكل كبير جداً لانعدام وصول الشمس إلى جميع المنازل، فتظهر على هيئة بقع بألوان مختلفة تزداد حدتها في الأجزاء المظللة والبعيدة عن التهوية والدفء. وتعد الرطوبة من أخطر العوامل المتلفة للمساكن والأبنية، سواء لصفاتها التي تظهرها أو لأضرارها التي تحدثها، فمن خلال مقابلتنا مع السيدة أم أنس من مخيم قلنديا للحديث عن وضع منزلهم، قالت إنها تعاني من الحرارة العالية في الصيف والبرودة القارسة في الشتاء، وعندما رأينا منزلها، كان من المنازل التي ما زال سقفها من الزينكو، ما يؤدي بدوره لدخول المياه في فصل الشتاء على المنزل، ويؤدي لارتفاع الرطوبة، بالتزامن مع عدم قدرتها على تهويته، فلا يوجد منفذ يدخل الشمس والهواء سوى شباك صغير، وأطفالها الصغار يعانون من أمراض تكمن أسبابها بالرطوبة العالية المتراكمة على الجدران ورائحتها الكريهة، ويعانون من سيلان بالأنف ومن الأزمات التنفسية بكثرة.

السبب الرابع: عفن المنازل

يعاني اللاجئون في المخيمات من العفن، الذي يعد نوعاً من أنواع الفطريات على شكل خيوط تنمو في الأماكن التي تعاني من الرطوبة، ويتكاثر بواسطة أجسام خفيفة الوزن لا تُرى بالعين المجردة، تسمى الأبواغ أو الجراثيم، ويحملها الهواء، ما يسهل عملية انتشارها. ويسبب دخولها مجرى الجهاز التنفسي عن طريق الأنف أنواعاً من الحساسية والربو، وتشكل خطراً جسيماً على الصحة وتفسد الأسطح التي تنمو عليها. ونشير هنا إلى ما حصل مع السيد عليان الهندي (كاتب وباحث في شؤون اللاجئين)، فقد تحدث عن مرض زوجته بالروماتيزم،

الذي كانت الرطوبة والعفن من أهم أسباب الإصابة به، فقد عاش الأستاذ عليان مع زوجته فترة زمنية طويلة في المخيم، وكان في بيتهم شباك واحد، وما إن يغلقوا النوافذ، حتى يبدأ العفن بالانتشار بكثرة ليغطي جدران المنزل وسقفه، وكانت زوجة الأستاذ تقضي معظم أيامها في المنزل الذي لا تدخله شمس ولا يتغلغل هواء بداخله، فقد أصيبت بمرض الروماتيزم بعد سنين من العيش داخل هذا المنزل.

ونود أن نشير إلى مشكلة مهمة تحدث عنها الأستاذ إسحاق العسيلي (وهو أحد الموظفين في بلدية رام الله ومن القائمين على مشاريع مخيم الأمعري)، أثناء حديثه معنا عن نقص الوعي لدى بعض سكان المخيمات بسبب الرطوبة والعفن وعدم التعرض للشمس ونقص معرفتهم بكيفية التعامل معها، فقد شاهدنا أثناء جولتنا في مخيم الأمعري منزلاً لأحد السكان في المخيم، وقد تراكم العفن على جدران منزله، مُكوناً بقعاً خضراء منتشرة وكأنها طحالب، وهذا يدل على حاجة اللاجئين المستمرة للترميم. وأشار المهندس يوسف البابا إلى أن هناك طرقاً عشوائية لمعالجة المشاكل التي ذكرناها، ولا يتم حلها بشكل جذري، وبالتالي تعود لما كانت عليه سابقاً.

<u>الأهداف:</u>

الهدف العام

تهدف هذه الورقة لتسليط الضوء على الإشكاليات والأسباب التي تؤدي إلى وجود مساكن غير صحية في المخيمات للوصول للنتائج المرجوة من هذه الورقة.

ونتفرع من هذا الهدف إلى عدة أهداف أخرى، منها تقليل الأمراض الصحية والنفسية، بالإضافة إلى تقليل نسبة الرطوبة والحد من انتشار العفن، وتسليط الضوء على التحديات التي يعاني منها اللاجئون في المخيمات ونشرها للمعنيين من خلال زيادة الوعي والمدارك الثقافية فيما يتعلق بالمشكلات الصحية وكيفية التعامل معها داخل المخيمات.

<u>البدائل المقترحة وتقييمها:</u>

أولاً: إعادة ترميم الأسقف والجدران من خلال طرق العزل الآتية:

← العزل الحراري عن طريق:

بطانية اللباد (Batt from fileted): عبارة عن ألواح يتم تثبيتها على الأسقف بالمسامير، ويتم وضع تلك الألواح بشكل خاص في الفراغات التي توجد بالأسقف.

الحبيبات السائلة (Loose fil): يمكن عزل الأسطح حرارياً باستخدام الحبيبات السائلة، حيث يتم وضع تلك الحبيبات في الفراغات التي توجد في السقف والزوايا والأماكن الفارغة باستخدام أداة مخصصة تعمل على ضغط الهواء.

الفوم أو البولى يوريثين: يمتاز هذا النوع من العازل بقدرته على العزل المائي والحراري، كما أن عمره الافتراضي يعتبر طويلاً، ولا يشكل ضغطاً على الأسطح الخاصة بالمنازل، فوزنه خفيف، وهو صديق للبيئة ولا تصدر عنه روائح غير مستحبة. ولاستخدامه في عملية العزل، يجب الحرص على تنظيف السطح من الأتربة وغسله بالكامل ثم فرد طبقة من المادة العازلة وإضافة طبقة من اللياسة للعمل على زيادة مناعة عازل الحرارة، ثم يتم رش السطح بالماء وتركه، ثم دهان السطح بطبقة من البرايمر أو الزفت أو القار، لزيادة قوة العزل، ثم وضع لفائف من البوليستر، ثم رش السطح لمدة ثلاثة أيام، ويمكن إضافة بعض المواد لزيادة قوة العزل حسب الحاجة.

الصوف الصخري: يعتبر الصوف الصخري أفضل طرق العزل الحراري للأسقف.

← العزل المائي عن طريق:

استخدام الورق المشبع بمادة البيتومين بسمك 10 سم.

سائل عازل للمياه (Ethylene Propylene Diene Monomer) (EPDM): يتم رش السطح أو دهانه بالفرشاة، ويتحول شكله إلى مادة شبيهة بالمطاط.

الألواح المعدنية: مثل ألواح الرصاص والنحاس، حيث يفضل طلاؤها بالبيتومين حتى تزيد فاعليتها.

مواد تضاف إلى الخرسانة: يمكن أن تتم إضافة بعض المواد العازلة للرطوبة في الخرسانة الخاصة بالبناء، حيث تتم إضافة تلك المواد في الفراغات التي توجد في الخرسانة. ومن المواد التي تستخدم بكثرة لتلك العملية بودرة الحديد، والجير المائي، ومادة السيكا، والدهن الحامضي.

ثانياً: استخدام لمبة sun الجديدة:

وهي لمبة ذكية على شكل دائري مثل قرص الشمس، ولها مزايا مشابهة لها، حيث إنها تعمل بتقنية الـ LED، ويمكنها أن تغير لونها وفقاً لدرجات حرارة الشمس في الخارج، حيث إنها مزودة بأجهزة استشعار دقيقة، يمكنها التغير بشكل مستمر، سواء في درجة اللون والسطوع، وفقاً لدوران الأرض وتغيير أشعة الشمس، وهي بالطبع لا تغني عن أشعة الشمس، ولكن تعوض بشكل بسيط تلك البيوت التي لا تصلها الشمس، والتي يصعب علينا هدمها وإعادة بنائها من جديد.

ثالثاً: رفع وعي المخيمات من خلال تشكيل لجان لتوعية اللاجئين فيما يتعلق بمشكلة المساكن غير الصحية وكيفية التعامل مها.

رابعاً: من الضروري تحسين المباني، وإعادة ترميمها والتقليل من التوسع العمودي المضر صحياً بالمساكن والسكان، وذلك من خلال العمل على استئجار أراضٍ جديدة لبناء المزيد من المنازل لسكان المخيمات، حيث تعمل اللجنة الشعبية والأونروا على تحسين بعض المنازل، حيث يتداخل قطاع الإسكان تداخلاً وثيقاً مع كافة مجالات التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد، باعتباره الخطوة الأولى لتحسين نوعية حياتهم، لما يوفره من استقرار لهم وبيئة صحية آمنة مزودة بالخدمات الأساسية.

إلا أن المخيمات الفلسطينية يتم فيها عمل تنمية، ولكنها عشوائية، فيتم تطوير وتحسين بعض المنازل بالمخيمات، والبعض الآخر يبقى على حاله، وذلك مثلما أشار الأستاذ يوسف البابا، وهو أحد موظفي اللجنة الشعبية في المخيم، ويعمل لدى مؤسسة نادي الطفل الفلسطيني في مخيم الأمعري: «إن الاختيار من قبل اللجنة الشعبية يعتمد على أنها تقوم بجولة دورية على بيوت المخيم كلما توفر تمويل، وتضع البيوت في قائمة واحدة، ومن ثم يتم ترتيب البيوت حسب الأولوية، وتقوم باستثناء العديد من البيوت، وذلك بسبب التمويل المحدود الذي يصلها»، أو أنهم مثلاً يختارون مشكلة محددة من البيوت ويقومون بحلها، فهناك محدودية بالموارد والتمويل الذي يصلهم. كما أشار إلى أن اللجنة الشعبية تعمل بشكل منفصل عن الأونروا وعن تمويلاتها.

<u>المفاضلة بين البدائل:</u>

البديل الأول: إعادة ترميم الأسقف والجدران من خلال العزل الحراري بأنواعه أو العزل المائي بأشكاله المختلفة:

الفاعلية: فاعلية هذا المقترح عالية جداً، فمن خلاله نقلل الرطوبة والعفن، وبالتالي نقلل من الأمراض عند السكان.

الكفاءة: يساعد هذا البديل على العيش في بيئة صحية أفضل ومنازل آمنة صحياً ونفسياً أكثر.

إمكانية التطبيق: يمكن تطبيقه بشكل سهل، حيث يوجد عدد كافٍ من الممولين والجهات المسؤولة التي نقدم لها هذه المقترحات لتعمل عليها، مثل الأونروا واللجان الشعبية، وغيرهما من المؤسسات المسؤولة عن اللاجئين وأوضاعهم المعيشية.

التكلفة: تكلفة هذا البديل ليست مرتفعة كثيراً، ولذلك، يمكن تطبيقها.

البديل الثاني: استخدام لمبة sun الجديدة:

الفاعلية: هذا المقترح فعال بشكل كبير، فهي تعمل على إدخال أشعة بديلة لأشعة الشمس.

الكفاءة: تتمثل كفاءة هذا المقترح بوجود حل مؤقت يساعد على وجود أشعة بديلة للشمس في ظل عدم إمكانية إدخال أشعة طبيعية، بالإضافة لعدم قدرتنا على هدم جميع البيوت وإعادة ترميمها مرة واحدة.

إمكانية التطبيق: تصنف من أسهل البدائل المقترحة، فهي ليست إلا لمبة ستقوم بشرائها المؤسسات والجهات المسؤولة، وهي لا تحتاج لعمل وجهد كبير.

التكلفة: ليست باهظة الثمن، ويمكن توفيرها كحل مؤقت لمنازل اللاجئين.

البديل الثالث: رفع وعي المخيمات من خلال تشكيل لجان لتوعية اللاجئين فيما يتعلق بمشكلة المساكن غير الصحية وكيفية التعامل معها.

الفاعلية: يعتبر هذا البديل من أهم البدائل فاعلية في المخيم، ففي ظل انعدام الحلول وانتشار المشاكل

المتمثلة بانعدام دخول الشمس والاكتظاظ السكاني والبناء العمودي والرطوبة والعفن، يجب على السكان أن يكونوا على إدراك ووعي بمدى خطورة وتأثير هذه المشكلة، وحثهم على التنظيف والتعامل مع المشكلة بوعي أكثر.

الكفاءة: يعتبر هذا البديل أكثر البدائل كفاءة، ويعمل على تقليل الأمراض الصحية من خلال تقليل العفن والرطوبة، من خلال نشر الوعي، في البداية، وفي أي مشكلة، يجب العمل على الوعي في البداية، ثم الانتقال للمراحل والحلول الأخرى.

التكلفة: من البديهي أن تكلفة هذا البديل ليست مرتفعة، بل إنها شبه معدومة، فبالإمكان تشكيل لجان تطوعية توعوية أو لجان توعوية، ولكن بمبالغ رمزية، فلا بد من وجود أشخاص يحاولون نشر الوعي عن مثل هذه المشاكل، ولا بد أيضاً أن تتواجد لجان توعوية في المدارس لكي يفهم الطلاب حياتهم ومشاكلها بشكل واعٍ أكثر.

البديل الرابع: إعادة ترميم المنازل وشراء أراضٍ لتوسيع المخيمات:

الفاعلية: فعاليته مرتفعة، فمن المهم العمل على ترميم المنازل، ويعد هذه الحل من أهم الحلول، وهو يساعد السكان بشكل فعلي على حل مشاكل منازلهم من خلال هدم وإعادة ترميم هذه المنازل وتوفير أراضٍ لبناء بيوت والتخلص من البناء العمودي.

الكفاءة: تعتبر كفاءته عالية جداً، فهو يعمل على تحسين فعلي وحقيقي لمشكلة المساكن في المخيمات.

إمكانية التطبيق: على الرغم من أهمية هذ البديل، إلا أن إمكانية تطبيقه ليست بتلك السهولة، لأنه لا يمكن هدم وإعادة بناء البيوت مرة واحدة، بالإضافة لحاجة الجهات المسؤولة لتمويل كبير، كي تقوم بمثل هذه الخطوة، لذلك، تقوم اللجان الشعبية أو الأونروا بتجميع البيوت السيئة، التي تحتاج لترميم، وتحضر قوائم، وتختار الأسوأ من بين هذه البيوت، وذلك لمحدودية التمويل لديهم.

التكلفة: بالإضافة إلى صعوبة التطبيق، إلا أنه بديل مكلف بشكل كبير، ويحتاج لتمويل كبير، إلا أن هذه التمويلات تنقطع في بعض الأحيان، أو تقل بشكل تدريجي ارتباطاً بالوضع الاقتصادي، كما حدث في عام ٢٠٢٠، حيث تضرر الوضع الاقتصادي من كورونا، وانقطعت التمويلات للأونروا واللجان الشعبية، وقل عدد الترميمات في منازل المخيمات.

التوصيات:

لا بد على كل جهة مسؤولة أن تقدم مساعدات للاجئين، ونوصي في ورقتنا هذه بالبدائل المقترحة، على أن يتم تطبيقها في المخيمات ابتداءً من الأقل تكلفة والأسهل تطبيقاً، المتمثل بتشكيل لجان توعوية، وانتقالاً للمبة والعزل الحراري أو المائي كحلول مؤقتة، ثم ننتقل بشكل تدريجي وعند توفر التمويلات الكافية لإعادة الترميم وشراء أراضٍ لتوسيع المخيمات وتقليل الاكتظاظ والبناء العمودي وانعدام الشمس وارتفاع الرطوبة والعفن.

الخاتمة:

في النهاية، يجب على جميع الجهات المسؤولة أن تقوم بالعمل معاً وبشكل مستمر لحل مشاكل اللاجئين الذين هجروا رغماً عنهم من أراضيهم، فلا بد من توفير حياة كريمة وتطبيق بدائل بسيطة للتقليل من هذه المشاكل وإثرائها. كما نؤكد على تحسين وضع منازل اللاجئين الذي لا يلغي حق العودة، فالمسكن حق والحياة الكريمة حق وحق العودة حق، ولا بد أن نهتم بجميع الحقوق، ولا نتستر على مشاكل اللاجئ بذريعة غياب حق العودة، فاللاجئ حالياً بحاجة لهذه البدائل، سواء كانت بسيطة أو صعبة، ليعيش حياة كريمة وصحية وآمنة لوقت مؤقت حتى عودته لبيته الأصلي.

المراجع:

- كتاب جسر العودة: مداولات المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان.
- مجلة شؤون فلسطينية- مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.
- كتاب إعادة إعمار فلسطين- مركز دراسات الوحدة العربية.
- مقابلة مع الأستاذ عامر عوض الله– رئيس قسم الشؤون الثقافية في مكتبة البيرة.
- مقابلة مع يوسف البابا– نائب رئيس نادي الطفل الفلسطيني في مخيم الأمعري.
- مقابلة مع الأستاذ عليان الهندي– من هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وباحث في الشؤون الإسرائيلية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– قاعدة بيانات القوى العاملة 2020 رام الله- فلسطين. https://www.pcbs.gov.ps /
- مقالة د. بيتر إبراهيم في موقع اليوم السابع. /https://www.youm7.com
- مقابلة مع مزيد مطير– مدير مخيم قلنديا.
- كتاب ضربة برص الجدران للمؤلف عبد الله عبد الفادي.
- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية/http://www.almarsad.ps
- منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين http://www.plo.ps
- كتاب إستراتيجية الإنشاء للمهندس إبراهيم عوض- عضو المجالس القومية المختصة القاهرة– دار النشر للجامعات- 2009.
- الموقع الرسمي لجامعة بابل– كلية الهندسة © Web Development Department / Chancellor Office 2011-2018 admin@uobabylon.edu.iq
- مقال سعاد حسن محمد شتيوي- جامعة النجاح الوطنية.
- الموقع الفلسطيني للإعلام، مخيمات اللاجئين.. اكتظاظ قاتل وحلول شبه معدومة. https://www.palinfo.com/

نحو سياسات عامة لمعالجة مشاكل النفايات الصلبة في المخيمات (مخيم الدهيشة نموذجاً)

"إعداد: كرستي إسطفان وأسيل أبو عليا- جامعة بيت لحم"

المقدمة:

تحتل الجغرافيا البيئية حيزاً هاماً بين نوعين من العلوم، ألا وهما التطبيقي والإنساني، كما أن التفاعلات بين الأنشطة التنموية والبيئية هي التي دفعت الإنسان للاهتمام أكثر بموضوع الجغرافيا البيئية كفرع من فروع الجغرافيا الطبيعية، فالبيئة ومكوناتها تعد جزءاً أساسياً في حياة الإنسان الذي يعتمد عليها وعلى كل ما تحتويه من موارد، وبقدر ما يُحسن الإنسان التفاعل مع بيئته ويستغل مواردها بطريقة ملائمة، فهو يستطيع المحافظة على حياته وتطوير أساليبها (عابد، 2008).

إن التطور الكبير في كافة المجالات، وتحديداً بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية، أدى إلى مضاعفة استهلاك الإنسان، وبالتالي، التأثير على جوانب البيئة المختلفة، فقد تزايد حجم النفايات، ما أدى إلى سوء التعامل معها، ومن هنا، أصبحت مشكلة ذات أبعاد متعددة، يندرج في طياتها العديد من الآثار السلبية على الجانب الصحي والبيئي والاجتماعي (اشتية، 2012).

فمن هنا، يمكن تعريف النفايات على أنها مجمل مخلفات الأنشطة الإنسانية المنزلية والزراعية والصناعية والإنتاجية، أي كل المهملات المتروكة في مكان ما، التي يهدد إهمالها والإساءة في التعامل معها إلى مشكلات صحية، فالنفايات الصلبة تحديداً تحتاج إلى مئات السنين للتحلل، ويشكل تواجدها خطراً بيئياً بمختلف أشكاله (البيان، 2017).

وتُقدر كمية النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين وفقاً لمسح البيئة المنزلية (2015) في جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حوالي (2551) طناً يومياً، بواقع (1835) طناً يومياً من الضفة الغربية، حيث ظهر أن معدل إنتاج الأسرة الفلسطينية من النفايات الصلبة)2.9(كغم (وفا. د.ت). في حين نجد أن كمية النفايات الصلبة الناتجة عام (2019) والتي تشكل (4,333) طن في اليوم، أي ما يقارب (1,585878) طن سنوياً وفقاً لوكالة وطن للأنباء، أي هنالك زيادة ملحوظة خلال أربع سنوات للنفايات بما يقارب (6,343512)، لتصل نسبة إنتاج الفرد الواحد للنفايات الصلبة إلى ما يقارب (0.9) كغم يومياً (عطا الله،2020).

في حين نجد أن مخيمات اللجوء تعاني من عدة قضايا مختلفة، إحداها قضية النفايات الصلبة، وانعدام الوسائل التقنية لنقل ومعالجة تلك النفايات، ما يشكل تهديداً على صحة سكان المخيمات التي تنشأ عنها مشاكل تنفسية نتيجة الروائح الكريهة والحرق غير الانتقائي وغيرها من الطرق غير الصديقة للبيئة في التعامل مع النفايات، بالإضافة إلى تراكم النفايات وتواجدها في مناطق مكتظة بالسكان، وتشكل خطراً على الأفراد من النواحي الصحية، عدا عن كونها تشكل تشويهاً للمناظر الجمالية في البيئة. إن قضية النفايات الصلبة من القضايا التي لا بد من تسليط الضوء عليها، كونها تهدد حياة الأفراد وتلحق بهم الضرر، وليس فقط على الجانب الصحي، بل تتعداه لتصل إلى جوانب اجتماعية ونفسية، حيث إن الأفراد في المخيمات أيضاً تتزايد احتياجاتهم، وبالتالي، تتزايد المخلفات، وهذا بدوره يشير إلى كمية النفايات المتواجدة في حيز مكاني صغير، وهذا ينطبق على كافة المخيمات، بما فيها مخيم الدهيشة كنموذج لطرحنا.

تبلغ مساحة مخيم الدهيشة (0.31) كم ضمن حدود بلدية بيت لحم. تأسس عام 1949، ويعيش فيه (13) ألف لاجئ مسجل وفقاً لدراسة إحصائية قامت بها بلدية بيت لحم عام (2014) (بلدية بيت لحم، 2014). وتنحدر أصول سكان المخيم من 45 قرية من القرى الواقعة غرب منطقة القدس وغرب منطقة الخليل، بينما تبلغ نسبة الفقر فيه (9.6%) حسب أطلس الفقر في فلسطين لعام 2017.

وعن طريق عملية حسابية صغيرة بنسبة وتناسب لأعداد سكان المخيم وكمية النفايات الصلبة من الفرد الواحد الفلسطيني، نستنتج أن نسبة النفايات التي تُنتج يومياً في مخيم الدهيشة تصل إلى (11.7) طن، أي ما يقارب (4270) طناً سنوياً، مع العلم أن أعداد السكان في تزايد مستمر، أي زيادة في الازدحام والاكتظاظ السكاني، وبالتالي، زيادة المخلفات البشرية المسماة النفايات الصلبة.

وخلال زياراتنا الميدانية لمخيم الدهيشة وإجراء المقابلات مع مسؤول المخيم وأعضاء من اللجنة الشعبية والعديد من العائلات، تمت ملاحظة أن مساحة المخيم ضيقة مقارنة بأعداد السكان ومنازلهم، بالإضافة إلى أن أهل المخيم في تزايد مستمر. ولإيجاد حيز ضمن مساحة المخيم المحصورة، يتجهون نحو بناء المنازل على صورة طوابق غير منتظمة وعشوائية، وهذا بدوره يؤكد على ضيق الحيز المكاني مقارنة بأعداد السكان القائمين عليه، والذي بدوره يسلط الضوء على وجود قضايا مضاعفة كالنفايات التي أصبحت في تزايد ضخم ومستمر.

المشكلة:

تكمن المشكلة في تراكم النفايات الصلبة في المخيمات نتيجة لأعداد السكان الكبيرة على مساحات ضيقة، كما تكمن أيضاً بأن هذه القضية بحاجة لإيجاد حلول جدية وجذرية وبصورة سريعة لما لها من آثار سيئة ووخيمة، حيث إن تراكم النفايات الصلبة بجوار المنازل وفي منتصف الحي السكني ومقابل المراكز الطبية يعتبر من القضايا الهامة لمحاولة خلق اقتراحات بنّاءة لمعالجتها، فهي تلحق الضرر بكافة الفئات العمرية، كما تعيق الحركة وتسبب أيضاً مشاكل اجتماعية بين العائلات، عدا عن كونها وصمة توضع على المخيمات من قبل المحافظات المجاورة لها.

أسباب المشكلة:

← ضيق المساحة الجغرافية

كما أشرنا سابقاً، فإن مخيم الدهيشة يعد من المخيمات الصغيرة، كون مساحته تمثل ما يقارب الثلث كيلو متر مربع (0.31 كم مربع)، وبالتالي، يترتب عليها تلاصق بالمنازل السكنية وضيق الشوارع والحارات والأزقة، ما يعيق عمليات عدة، من بينها تواجد مكبات للنفايات في كل حارة أو شارع، والسماح لسيارات النفايات بالمرور وتجميع النفايات، وبالتالي، تراكمها في الأزقة والحارات بشكل عشوائي وغير منظم.

← تضاعف أعداد أبناء المخيم

نجد أن النمو السكاني الفلسطيني بتزايد كبير ومستمر، فقد أشار جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن عدد أبناء الشعب الفلسطيني في إحصائية عام 2017 لقي ارتفاعاً ملحوظاً في العشرين سنة الماضية إلى ما يقارب (65.1%)، بنسبة (39.7%) للضفة الغربية (صالحة، رائد، وأسامة بدوي، 2020)، وهذا بطبيعته يمثل مخيمات اللجوء الفلسطينية بما فيها مخيم الدهيشة، وهذا يدلل على أن أغلب المخيمات تبني وترتفع بشكل طوابق وعمارات، أي أن المساحة الصغيرة هذه تحوي فوقها مساحة مضاعفة ثلاث أو أربع مرات. وبالرغم من أهمية تضاعف أبناء الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة خلفت أوضاعاً صعبة وتزايداً في الاستهلاك وإنتاج المخلفات، وبالتالي تراكم النفايات في المخيمات.

← وجود مكب النفايات الكبير وسط مخيم الدهيشة بجانب المركز الصحي

خلال مقابلتنا مع مدير المخيم السيد مصطفى يونس الصوباني، اشار إلى أن النفايات من القضايا التي تسعى وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم «الأونروا» لإيجاد حلول لها، وقال: ولكن هناك عدة عراقيل، فهم ينظرون إلى أن الحلول المتوفرة حالياً هي أفضل وأنسب الحلول، فقد تم عمل مكب كبير في مدخل مخيم الدهيشة أمام مركز الدهيشة للصحة «مركز الوكالة» كحل لتجميع النفايات بداخله، ووجود هكذا مكب أمام مركز صحي يعد بحد ذاته قضية لا يمكن استيعابها، ولكن ما شاهدناه أن الأشخاص يدخلون لتلقي الخدمات الصحية من هذا المركز دون الاكتراث لوجود المكب، كما أن آلية تجميع النفايات داخل المخيم قائمة على عدد من موظفي الوكالة، وذلك من خلال جر العربات داخل أزقة المخيم والعودة بها إلى المكب، ولكن هؤلاء العمال لا يقومون بهذا الدور إلا صباحاً، فأين تذهب مخلفات المنازل خلال النهار؟ إنها توضع في الطرقات وأمام المنازل لليوم التالي، كما أن هذه العربات لا تتسع للكميات الكبيرة من المخلفات التي ينتجها المخيم، فهي تشكل عبئاً على العمال جسدياً وصحياً، خاصة أن أعداد العمال قليلة، بالإضافة إلى أنه أيام العطل، أي الأحد والجمعة من كل أسبوع، لا يتم تجميع النفايات، بل تبقى أمام المنازل متراكمة لليوم التالي، فماذا عن الرائحة؟ وماذا عن الأمراض؟ عدا عن النفسية، بالإضافة إلى أطفال المخيمات الذين يجدون في أزقة المخيم متنفساً لهم، فهم يلعبون وحولهم النفايات.

وأشار عضو اللجنة الشعبية لمخيم الدهيشة السيد نافز أبو جودة إلى أنه تم توفير «تراكتور صغير» لتجميع النفايات من داخل المخيم ونقلها نحو المكب كوسيلة للتخفيف عن عمال النظافة وكأداة أسرع، ولكن تمت الإشارة أيضاً إلى أن هذا التراكتور يتعطل كثيراً، فهل هذا حل؟ ولماذا تجمع النفايات أمام المخيم ثم تنقل لمكب «المنيا» الخاص بمحافظتي بيت لحم والخليل؟ أليس من الأجدر نقلها مباشرة إلى المكبات المختصة بسيارات النفايات الكبيرة بدلاً من حلقة الوصل هذه؟

← إلقاء المسؤولية على «الآخر» من قبل الجهات المسؤولة والمختصة في المخيم

عندما تم إجراء المقابلات أثناء زياراتنا الميدانية للمخيم للبحث حول القضية لمحاولة طرحها بصورة موضوعية، تبين لنا أن مدير المخيم أشار إلى أن الأونروا تقوم بأدوارها ضمن القدرة والمتاح لها، فهي ساهمت في خلق المكب، وحاولت توفير التراكتور داخل المخيم، ومنعت مسالخ الدجاج واللحوم من أن تقوم بالذبح داخل المخيم، للتخفيف من الآثار الناجمة عن البقايا العضوية للذبح وما ينتج عنها من روائح داخل المخيم،

حيث أشار إلى أن هذه هي إمكانيات الأونروا المتاحة ضمن الأزمة المالية التي تعاني منها، لكن الحلول المقدمة من قبل الأونروا غير كافية لهذه القضية. من جهة ثانية يرى أهالي المخيم ان على الأونروا والمؤسسات الشعبية واللجان. إيجاد حل للقضية، ولا بد من تكثيف الجهود نحو هذا الهدف، والعمل سوياً لإنتاج حلول فعالة بالتعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمة.

<u>أهداف الورقة:</u>

الهدف العام: تسعى هذه الورقة إلى تقديم بدائل سياساتية فعالة موجهة لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، ووزارة الحكم المحلي، واللجان الشعبية في المخيمات، وسكان المخيم، لمعالجة مشكلة النفايات الصلبة المتراكمة التي تقود إلى مشاكل عديدة، منها مشاكل صحية وبيئية واجتماعية.

الهدف الخاص: إزالة مكب النفايات الكبير من أمام المركز الصحي، ووضع حاويات صغيرة مع شاحنات ضاغطة للنفايات ملائمة لمساحة المخيم الضيقة، والعمل على التعامل مع تلك النفايات وإعادة تدويرها، إذ ستعد مصدر دخل إضافي للبلديات والمخيمات.

<u>أهمية المشكلة:</u>

تكمن أهمية المشكلة في كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجوانب الحياة المختلفة، كالصحي والبيئي والاجتماعي والنفسي، كما تكمن في كون أبناء المخيم هم من الفئات التي لا بد من محاولة تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بها.

← مشكلة النفايات الصلبة وعلاقتها بالجانب الصحي والبيئي

إن النفايات الصلبة، في حال عدم التعامل معها بالشكل الملائم، ستشكل خطراً على الصحة وتهديداً للبيئة، إذ تهدد الأفراد، خاصة عندما تتجمع في منطقة معينة، وهي تؤدي إلى مشاكل صحية متمثلة بأمراض في الجهاز التنفسي، والأمراض المتعفنة، والأمراض الجلدية كحساسية الجلد، وذلك نتيجة لانتشار الحشرات الناقلة للميكروبات والفيروسات والبكتيريا والأوساخ، فالوجود المستمر للقمامة نفسها فى البيئة هو العامل الأساسي المسبب للأخطار والأمراض، حيث إن عدم التخلص المنتظم من القمامة يومياً يؤدى إلى تراكمها، ما يوفر المسكن الآمن ودرجة الحرارة المناسبة والغذاء المجاني للحشرات كالذباب والناموس والصراصير، بالإضافة إلى تجمع الكلاب والقطط الضالة والفئران، عدا عن التعفن الذي يحصل لهذه النفايات، والذي يسبب روائح كريهة وأضراراً صحية بالغة على حياة الإنسان وأجهزة جسده وحواسه، وكل ذلك أدى إلى تدهور المنظومة البيئية والإخلال بالقيم الجمالية البيئية. كما أن تراكم النفايات الصلبة يقود إلى آثار مدمرة على المظاهر الطبيعية والجمالية، عبر ما تبثه من روائح كريهة، لا سيما المخاطر التي قد تسببها درجة الحرارة العالية على النفايات، التي تنتج غازات كثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الضارة، التي بطبيعة الحال تشكل تلوثاً هوائياً يشكل خطراً على المرضى، خصوصاً أنها تتواجد قرب المركز الصحي. إن تراكم القمامة التي تحاصرنا في كل مكان تعد من أهم ملامح التلوث البصري، ما يقلل من فرصة المواطن في الاستمتاع بالقيم الجمالية، ويؤثر سلبياً على حالته النفسية التي ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بالعمليات الفسيولوجية داخل الجسم والصحة العامة.

مشكلة النفايات الصلبة وعلاقتها بالجانب النفسي والاجتماعي

يؤدي تراكم القمامة إلى غرس مشاعر انعدام الثقة والانتماء والولاء والعبث الاجتماعي وتراكم مشاعر عدم الرضا وتزداد حالة السلبية ومشاعر العدوانية والسخط نحو أركان البيئة واعتبار تراكم القمامة مظهراً مألوفاً، والافتقار إلى القيم الأخلاقية لبعض الأفراد من المجتمع التي ظهرت في المشاجرات والمنازعات بين السكان نتيجة لإلقاء القمامة بالشارع وعلى أبواب المنازل، التي تقود الجار إلى مشاجرة جاره، وما يليها من عراكات وخلافات اجتماعية في المخيم ناتجة عن المشكلة الكبرى ألا وهي النفايات الصلبة وعدم إدراك خطورتها على مختلف الأصعدة، كما تؤدي إلى تولد السلبية وعدم الشعور بالمسؤولية لدى بعض أفراد المجتمع، فتزداد نسبة غياب الإحساس بالنظافة العامة كقيمة دينية وحضارية واجتماعية وجمالية تواجه مجموعة من التصرفات ينجم عنها تعقيد لمشكلة المخلفات وتفاقمها، فهذا يقود إلى تزايد التعود على إلقاء القمامة في الأماكن العامة والمنافع العامة والخاصة بالطرق وكذلك داخل وسائل النقل والمواصلات مؤدية إلى تأصيل العادات السيئة نتيجة للتنشئة والتربية الخاطئة التي يتلقاها بعض الأفراد خلال الحياة الأسرية، ما يؤدي إلى اكتساب رواسب ثقافية وسلوكية تقليدية تقف عائقاً في وجه التنمية البيئية.

النفايات الصلبة وجوانبها الاقتصادية

يؤثر تراكم المخلفات الصلبة تأثيراً اقتصادياً سلبياً، ما يؤدي إلى عدم استثمار موارد اقتصادية يمكن استرجاعها وتدويرها بطريقة مثلى والتعامل معها كمصادر تلوث وليس مصادر ثروة، مثل الورق والكرتون والزجاج والحديد والبلاستيك وخلافه، بالإضافة إلى التأثير السلبي على قطاع السياحة لعدم توافر عناصر النظافة العامة والجمال بالمناطق الأثرية والسياحية مع تواجد تراكمات المخلفات الصلبة فيها أو في الطرق المؤدية إليها، ما يؤثر على مشاعر السياح بالتناقض بين الجمال التاريخي القديم والأصالة الحضارية من جانب، وإحداثيات التلوث والتدهور البيئي من جانب آخر، وكذلك إعطاء صورة إعلامية قاتمة عن تلك الأماكن، التي من شأنها إبعادنا عن قطاعات السياحة. في حين لا يمكن النظر لمشكلة النفايات الصلبة دون التطرق لمساحات الأراضي الواسعة التي تستخدم كمكبات، حيث إن هناك ما يقارب 156 مكباً في الضفة الغربية وفقاً لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، فهذه المساحات من الأراضي تعتبر مساحات جغرافية ضائعة، في حين نعاني من مشكلة مصادرة الأراضي وصغر بقعتها الجغرافية.

<u>البدائل المقترحة:</u>

أولاً: وضع مكبات صغيرة للنفايات داخل المخيم بدلاً من تجميعها في مكب كبير

يقترح هذا البديل حلاً فعالاً ومجدياً وبسيطاً لحل مشكلة النفايات الصلبة، ألا وهو وضع حاويات صغيرة في أزقة المخيم.

ويتطلب ذلك ما يلي:

- تعاون أبناء المخيم بمديره ولجنته الشعبية ومؤسسات المخيم المختلفة، وبالتعاون مع المحافظة والبلديات والمجالس المحلية المجاورة، كالدوحة وبيت جالا، والتعاقد مع شركات النفايات التي تتعامل معها تلك البلديات والمجالس.

- بناءً على ذلك التعاون، يمكن وضع حاويات صغيرة للنفايات في أزقة كل حارة من حارات المخيم، ليس بنفس الحجم الذي يستعمل في باقي المناطق وذلك لخصوصية المخيم المساحاتية، إذ يمكن وضع حاويتين صغيرتين في كل حارة بدلاً من وضع النفايات أمام البيوت، وهذا بدوره سيخفف أيضاً من الأعباء الاجتماعية والنفسية والصحية والبيئية ومشكلة شح العمال الذين يجرون عربات داخل المخيم لتجميع النفايات، الذي يشكل خطراً على صحتهم كونهم يتعاملون مع النفايات بشكل مباشر.

- من ثم، يمكن نقل تلك النفايات كما يحدث في أي منطقة، عن طريق السيارات الضاغطة «سيارات تجميع النفايات»، وأن يتم ذلك في الصباح الباكر قبل حركة أفراد المخيم لتجنب الاصطدامات، ومن ثم نقلها إلى نفس المكبات المختصة للبلدية التي ينتمي إليها المخيم.

- عندما لا تستطيع شحنة تجميع النفايات الضاغطة الدخول لضيق المساحة والطرق، يمكن استخدام الـ:»بيك أب» وأنواعها، التي تُعد صغيرة الحجم مقارنة بالشاحنات الضاغطة.

- الهدف من هذه البدائل هو إزالة المكب في أول المخيم، الذي يقع مقابل المركز الصحي واللجان الشعبية والأونروا، أي بمعنى آخر، إن تلك الحاويات الصغيرة التي ستوضع في أزقة الحارات ومن ثم نقلها إما بالشاحنات الضاغطة أو بال»بيك أب» إلى المكبات الكبيرة المخصصة لكل محافظة، ستعمل على إلغاء نقطة الوصل هذه، ألا وهي مكب النفايات الكبير، وبالتالي، تفادي جميع المشاكل الصحية والبيئية والنفسية والاجتماعية.

ثانياً: إعادة التدوير للنفايات الصلبة

مشكلة النفايات الصلبة لا تقتصر فقط على كيفية تجميعها وإزالتها من المخيم والمحافظات، بل تتطلب التعامل معها ومعالجتها، ويقترح هذا البديل حلاً لمشكلة النفايات الصلبة المتراكمة في البلاد عامة، والمخيمات تحديداً، عن طريق فرز النفايات وإعادة تدويرها، وهو ما سيقود لمنفعة اقتصادية.

ويتطلب ذلك الآتي:

- نشر التوعية بالتعاون بين أفراد المخيم والتجمعات السكانية الأخرى إلى ضرورة التعامل مع النفايات بطرق سلمية وصحية وصديقة للبيئة، عن طريق العمل على فرز النفايات كلٌ حسب نوعها، أي وضع الزجاج، وبقايا الطعام ومخلفات الأكل، والبلاستيك والأكياس، والورق والكرتون، كلاً على حدة.

- بعد عملية الفرز هذه، يجب العمل على وضع مكبات «حاويات» مختصة بكل نوع، وهذه بدورها تقود إلى تسهيل عملية إعادة التدوير لكل صنف وطرقه الخاصة.

- التواصل مع شركات من خارج البلاد مختصة بعملية تدوير النفايات، والتعاقد معها، إما أن يتم بيع النفايات لها، أو أن يتم عقد صفقة قائمة على الشراكة، أي أن النفايات مجمعة ومفروزة من أبناء المخيمات والتجمعات الأخرى، والتدوير من قبل الشركة وتقاسم العوائد المالية بين الطرفين، وكلتا الطريقتين ستعود بإيرادات مالية للطرفين، سواء أكانت عن طريق بيع المواد التي تمت إعادة إنتاجها والتي ستخفف استيراد المواد الأولية كالزجاج والورق وغيرها، أم عن طريق بيع النفايات نفسها للشركات التي سيتم التعاقد معها، فتدوير النفايات يُعد أحد مصادر الدخل البارزة في الدول المتقدمة، وهناك كثيرون اغتنوا بسبب إقامة هكذا مشاريع.

ثالثاً: التخلص من النفايات الصلبة عن طريق الحرق أو المدافن الصحية

بعد تجميع النفايات، لا بد من التخلص منها بطريقة صحية وسليمة وغير ضارة للبيئة والصحة. ويقترح هذا البديل ما يلي:

- عند تجميع النفايات، يمكن العمل على ترميدها، أي حرقها وجعلها رماداً، ففي العادة، يتم حرق النفايات بطريقة عشوائية وغير آمنة وضارة للبيئة، في حين يمكن الاستفادة من الغازات المنطلقة والحرارة في توليد الطاقة الكهربائية، وبعد تدوير الغازات المنطلقة لإنتاج الطاقة الكهربائية، يتم طرحها في الهواء بعد تنقيتها من المواد الملوثة (الخزاعلة، 2019).

- أما بالنسبة للمدافن الصحية، التي تشكل أحد الأساليب التي تعمل على حل تراكم النفايات دون التوصل لمشاكل في البيئة، إذا تمت بالشكل الصحيح، فهي بحاجة لعمل حفرات بشكل مخطط ومدروس وبعيدة عن المياه الجوفية خشية تلوثها، ومن ثم تتم تغطيتها بالبلاستيك، وبالتالي، وبفعل الحرارة، ستتولد غازات قد تكون ضارة للبيئة، فبدلاً من تلويث البيئة، يمكن استخلاص الغازات هذه في توليد الحرارة أو الكهرباء.

- هذان البديلان يتطلبان إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية كبيرة، لكن يمكن العمل على نفس الفكرة التي طُرحت سابقاً، وهي التعاون مع شركات من الخارج، أو مع الدول المجاورة.

الخاتمة:

فيما يتعلق في البديل الأفضل، وفي حالة مخيم الدهيشة تحديداً، نجد أن جميعها يمكن تطبيقها إذا توافر الدعم المالي والإمكانيات، فعن طريق إعادة التدوير والمدافن الصحية والحرائق، يمكن الاستفادة منها جميعها في عمل طاقة كهربائية وحرارة وتوفير المواد الأساسية والأولية، ولكن في حال عدم توافر تلك الفرص والمواقع والخطط الإستراتيجية، فإن البديل الأمثل الذي يناسب قدرات المخيم المادية والتقنية هو البديل الأول، كونه يتطلب فقط التعاقد مع الشركات المتاحة والمُتعاقد معها من قبل البلديات الفلسطينية، بالإضافة إلى وضع حاويات صغيرة في أزقة المخيم بدلاً من تجميع النفايات جميعها بالمكب الكبير في المخيم، وهذا الحل سيحد من المشاكل الصحية والبيئية والجمالية والنفسية والاجتماعية، كون هذا الحل سيلغي تراكم النفايات وسط التجمعات السكنية، سواء في المكب أو في الحارات والأزقة، وسيتم تنظيمها بشكل لائق للحياة البشرية ووضعها في مكب مخصص بعيداً عن المناطق السكنية كما يحدث في باقي المناطق الأخرى من البلاد.

المراجع:

- عابد، عبد القادر (2008). أساسيات علم البيئة. دار وائل للطباعة والنشر: عمان.

- اشتية، ضرغام (2012). تقييم واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطاتها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، جامعة النجاح.

- وفا (د.ت). «واقع النفايات الصلبة في فلسطين»، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، (روجع بتاريخ 2021/5/1). https://info.wafa.ps/

- عطا الله، نضال (2020). «كيف تدار النفايات الصلبة تحت الاحتلال»، موقع وكالة وطن للأنباء، (روجع بتاريخ 2021/4/25). https://www.wattan.net/

- بلدية بيت لحم (2014). «مخيم الدهيشة»، موقع بلدية بيت لحم، (روجع بتاريخ 2021/4/23). www.bethlehem_city.org

- البيان (2017). «تعريف النفايات وأنواعها»، موقع البيان، (روجع بتاريخ 2021/10/5).

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– قاعدة بيانات القوى العاملة 2020 رام الله- فلسطين. https://www.albayan.ae/

- الخزاعلة، صهيب (2019). «أضرار النفايات وطرق معالجتها»، موقع موضوع، (روجع بتاريخ 2021/5/10). https://mawdoo3.com/

- صالحة، رائد، وأسامة بدوي (2020). التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، رام الله: فلسطين.

مقابلات:

- مقابلة مع مصطفى يونس صوباني، مدير مخيم الدهيشة، بتاريخ 2021/4/22.

- مقابلة مع نافز أبو جودة، عضو في اللجنة الشعبية لمخيم الدهيشة، بتاريخ 2021/4/22.

التعاونيات الشبابية في المخيمات الفلسطينية كأداة لمحاربة التهميش والإقصاء والبطالة (مخيم الجلزون نموذجاً)

"إعداد: ليان مراد عوض الله وأفنان جعفر قرارية - جامعة فلسطين التقنية - فرع رام الله"

المقدمة:

تقوم فلسفة العمل التعاوني على العمل التشاركي الجماعي بدل العمل الفردي الخاص، وعلى توحيد الموارد والجهود بدل تفتيتها وتوزيعها، واعتبار مصلحة الفرد جزءاً من مصلحة الجماعة بدلاً من أن تكون فوقها. إن حياة الأفراد والمجتمعات تعتمد على مبادئ وقيم التعاون من أجل تقديم الخدمات لمن يحتاجون إلى مساعدة ما في حيثية معينة، وذلك من أجل تحقيق الصالح العام والتنمية المستدامة، وفكرة التعاون تجدها حاضرة في المستوى الديني {وتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوى}.

تؤكد النظرة الشمولية للتعاون على أنه إلى جانب أنماط التعاون الاقتصادي الاجتماعي السائدة، التي تعطي للعمل التعاوني أهميته الاقتصادية والمعيشية، فهناك التعاون القائم على تمكين الفئات المهمشة وإخراجها من عزلتها وتحويل عملية الإقصاء المفروضة ذاتياً من الداخل أو الخارج، إلى عملية تشاركية فعالة توسع فرص وصول هذه الفئات لمقومات المعيشة، بما يشمل (الأبعاد المادية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والمدنية، والسياسية)، إضافة لكون أعضاء التعاونيات يؤمنون بالقيم الأخلاقية للأمانة والصراحة والمسؤولية المجتمعية، والاهتمام بالآخرين.

لقد بدأ العالم كافة، وأصحاب التعاونيات خصوصاً، بالاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات منذ العام 1995، وكان الهدف من هذا الاحتفال السنوي نشر الوعي بأهمية العمل التعاوني، وتأكيد ذلك من خلال إبراز مساهمة الجمعيات التعاونية في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تتصدى الأمم المتحدة لحلها، ولتعزيز الشراكات وتوسيعها بين أطراف الحركة التعاونية الدولية، والجهات الشريكة معها، وقد عُرّفت التعاونيات حسب الأمم المتحدة بأنها: «جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختيارياً لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوفر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة».

وكانت سنة 1844 نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية (أبو حبلة، 2008)، حيث أسست أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم «جمعية رواد روتشيلد التعاونية» بإنجلترا، في حين شكلت أول جمعية تعاونية فلسطينية سنة ، حيث كانت فلسطين من أوائل الدول العربية التي اهتمت بتأسيس التعاونيات، ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدار قرن من الزمن، أصبحت فلسطين جزءاً من الحركة التعاونية العالمية، إذ بلغ عدد الجمعيات التعاونية العاملة في الأراضي الفلسطينية سنة 2019 قرابة 866 جمعية تعاونية، منها 677 في الضفة و189 في غزة (المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، شباط/ فبراير 2019). وقد سعت جميعها للعمل على تعزيز مفهوم التعاونيات مع التركيز على الفرد ومفهوم الاكتفاء الذاتي، بوصفهما عاملين مهمين من عوامل التنمية المستدامة، المبنية على أسس سليمة.

ويعد تعزيز دور التعاونيات من الأدوات التي تساعد في الوصول إلى أهداف التنمية الألفية (Millennium Development Goals)، فالتعاونيات بطبيعتها مؤسسات مدرة للدخل، وهي مفتوحة للجميع، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود أو الفقراء أو من يملكون مصادر طبيعية محدودة. ولقد أشار بيرشول (Birchall, 2003) إلى أن التعاونيات تعمل على تخفيض الفقر أكثر من أي منشأة اقتصادية أخرى، كما أن للتعاونيات دوراً كبيراً في مجال التعليم والصحة وتوفير السلع الاستهلاكية بسعر يكاد يقترب من سعر التكلفة (UN,2011).

تعتمد درجة نجاح العمل التعاوني، وبالتالي مساهمته في التنمية، على مدى دعم المجتمع المحلي لها على المستويين الرسمي وغير الرسمي، ومساعدتها في ممارسة أعمالها التعاونية (Zeuli et al,2002).

تحليل المشكلة:

تعتبر البطالة من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ويكاد لا يوجد مجتمع إلا ويعاني من هذه المشكلة، سواء أكان من المجتمعات المتقدمة أم النامية، فضلاً عن المجتمعات التي تعيش تحت احتلال دولة أخرى كالمجتمع الفلسطيني. وظهر مصطلح التهميش هذا وانتشر على نطاق واسع، فيجعل بعض قطاعات المجتمع غير مرئية أي (يتم وضعها على الهامش)، إما من خلال الثقافة السائدة أو من خلال السياسات الحكومية، بالإضافة لمنعهم من الوصول إلى السلع والخدمات التي تتلقاها القطاعات المتكاملة من المجتمع المهيمن (الكهرباء، الماء، الاتصالات، الغذاء)، وتعرضهم للإقصاء المتمثل في عزلهم عن عامة الناس، من خلال الرقابة أو بالإبادة علناً)، ما يخلق حالة من الظلم والاستبداد.

واستناداً إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مسح القوى العاملة الفلسطينية- التقرير السنوي: 2020)، فإن معدل البطالة من مجموع المشاركين في القوى العاملة بلغ 25.9% خلال عام 2020 في فلسطين، بواقع 22.5% بين الذكور مقابل 40.1% بين الإناث. وقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين، حيث بلغت النسبة 42.1%، بواقع 36.6% للذكور و70.0% للإناث. وبلغت نسبة الفقر داخل المخيمات الفلسطينية ما نسبته 20.60%، بواقع 29572 فقيراً من بين إجمالي 119447.

تعكس ظاهرة البطالة حالة اقتصاد أي شعب من الشعوب، ولعل بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة تمثل الشطر الأكبر من البطالة في فلسطين، وغالباً ما تكون هذه البطالة من خريجي الجامعات. ولا شك أن ما تعرض له هذا الشعب على مدى القرن السابق من تشريد وإذلال واحتلال الأرض له أثر كبير على تعظيم مشكلة التهميش والبطالة، الأمر الذي سلط الضوء على مشكلة الدراسة.

مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين واحد من أصل 19 مخيماً معترفاً بها من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقد تأسس عام 1949 فوق مساحة من الأرض تبلغ 0.25 كيلومتر مربع على تلة صخرية تبعد 7 كيلومترات شمال رام الله، بالقرب من قرية جفنا، ويحفل تاريخه بآلاف الشهداء والجرحى والأسرى والتضحيات.

لكن المخيم اليوم تحول إلى مكان فيه نسبة كبيرة من الفقر والبطالة، وإهمال شديد لمراكز الشباب والمرأة، والمؤسسات الثقافية، فالوضع المالي والاقتصادي داخل المخيم يؤثر ويتأثر، كما باقي المخيمات الفلسطينية، بالظروف العامة التي تمر بها المنطقة وخاصة الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته شبه اليومية من اقتحامات واعتقالات لشباب المخيم، وعدم منح تصاريح العمل، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في رفع نسبة البطالة والفقر في المخيم، حيث بلغت نسبة الفقر داخل المخيم 11.3% بواقع 920 فقيراً من بين 8145. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017- النتائج الرئيسية حسب بيانات أطلس).

أما فيما يتعلق بالمخصصات المالية التي تحولها الحكومة الفلسطينية إلى المخيمات، فهي لا تكفي لسد احتياجات المخيم. وهذه المخصصات كانت قد أقرت من أيام رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات (أبو عمار)، وأكد عليها الرئيس الحالي محمود عباس، وأنه من الضروري جداً بقاء هذه المخصصات دون أي انقطاع، بل وزيادتها، كونها لا تزال غير كافية.

وتبذل اللجنة الشعبية جهودها من أجل تأمين المستلزمات المعيشية اليومية في المخيم، خصوصاً أن اللاجئين الفلسطينيين في المخيم يطالبون على الأقل بالحد الأدنى من المستوى المعيشي، والتقليل من نسب البطالة، وقبولهم في وظائف القطاع الخاص، إلى جانب تحسين الأوضاع الصحية والاجتماعية. وفي ظل عدم توفر ذلك، تتعزز مقولة: «المخيم على فوهة بركان قريب»[9].

يضم المخيم عدداً من المراكز داخله مثل: المركز النسوي لدعم المشاريع الصغيرة للنساء، ومركز الشباب الذي يدعم فئة الشباب من سن 17 فما فوق، في المجالات (الرياضية، الثقافية، الخدماتية، الفنية). وما زال اللاجئون ينظرون للمخيم باعتباره محطة انتظار لحين العودة، ويجب أن يعيش فيه الإنسان بكرامة»[10].

ويمكن ملاحظة وجود نسبة مرتفعة من الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المخيم، خصوصاً من فئة الذكور، ومعظمهم يمتلكون مهارات تمكنهم من الانخراط في سوق العمل، لكنهم يعانون من التهميش باعتبارهم أشخاصاً غير مؤهلين بدنياً أو عقلياً[11].

وداخل المخيم، يتم النظر لمراكز الشباب باعتبارها مؤسسات ذات أهمية خاصة، وقد مثلت منذ البداية الشعلة «والمفرخة» الحقيقية للعمل الوطني، لكن تدريجياً، تحولت المراكز إلى الطابع الرياضي الكروي، علماً أنها من المفترض أن تقدم خدمات متنوعة لفئة الشباب داخل المخيم الذين يمثلون ما نسبته 30-40%[12]. أما بخصوص مراكز النشاط النسوي، التي لطالما كانت شعلة، فهي الآن بحكم شبه الميتة.

وهذا ينطبق كذلك على مراكز تأهيل المعاقين. وذكر أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم وجود برامج واضحة لتلك المراكز، بل فقط برامج موسمية، تنقضي بانتهاء فترتها.

[9] مقابلة مع حسين عليان نائب رئيس اللجنة الشعبية للخدمات في مخيم الجلزون.
[10] مقابلة مع حسين عليان نائب رئيس اللجنة الشعبية للخدمات في مخيم الجلزون.
[11] مقابلة مع مدير مركز «الكرامة» لتأهيل المعاقين والإرشاد الأسري داخل المخيم.
[12] مقابلة مع مدير مركز الشباب السيد خالد دويك.

أهمية الورقة:

تتميز التعاونيات عن باقي المؤسسات داخل المجتمع بأنها تؤدي دوراً اقتصادياً ذا نتائج اجتماعية واقتصادية هامة، وخاصة في تقليل نسبة البطالة في المجتمع وإحداث التنمية، لذا، كان الهدف الأساسي لنا في العمل على هذه الورقة، تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التعاونيات في الحد من مشكلة الإقصاء والتهميش والبطالة، وخلق فرص عمل للعاطلين والخريجين في المجتمع الفلسطيني.

إضاءات لنموذج عمل تعاوني داخل المخيم:

تحدث نائب رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون (حسين عليان) عن وجود عدة أمثلة لتعاونيات (مبادرات شبابية/ نماذج حقيقية) موجودة داخل المخيم تساعد النساء في بعض الحرف التي تخصهن والتي تعد من أنجح المهن وأهمها، وهي مناسبة لعمل تعاوني وتضامني لهن مثل: صالونات التجميل، والعمل في مجال الطهي وإعداد الطعام وبيعه، والتطريز والصناعات اليدوية، والخياطة، إضافة إلى دعم مراكز الشباب عن طريق أنشطة وخدمات تخصهم بدعم ذاتي من أهالي المخيم، بالإضافة لقسم من وزارة الرياضة والشباب فقط لا غير، وخاصة بعد تخلي الوكالة عن تقديم الدعم في الآونة الأخيرة ولأسباب تتعلق بتقليص الدعم الدولي، وخاصة الأميركي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين. أما بالنسبة للمعاقين، فهناك نادٍ للطفل يعتني بالطفل ونشاطاته، وتوجد جمعية التنمية التي تعتني ببعض النشاطات لخدمة أهالي مخيم الجلزون، كذلك تجمعات الشباب الطوعية، حيث يعملون في قاعات مخيم الجلزون والحديقة التابعة للجنة الشعبية على مبادرة تعاونية لتقديم تكية طعام من 500 إلى 600 وجبة يومياً بمبادرة من شباب مخيم الجلزون ودعم من أصحاب الخير في عدة قرى مجاورة، وهؤلاء الفئة من الشباب يعملون مبادرات طوعية كل فترة، إلى جانب اللجنة الشعبية، في تقديم الأدوية وملابس العيد وتجهيزات المدارس.. إلخ.

حقائق:

- تأسست أول جمعية تعاونية مسجلة في فلسطين عام 1924، وصدر أول قانون للتعاون في فلسطين عام 1933، ما ساهم في انتشار التعاونيات في فلسطين، حيث وصل عددها إلى 244 تعاونية خلال المدة 1933-1948.
- أول تعاونية ناجحة كانت عن طريق رواد روتشيديل في بريطانيا سنة 1844، وبعد ذلك، بدأ انتشار الجمعيات التعاونية في مختلف أنحاء العالم (عبد الحميد، 2011).
- توفر وثيقة إستراتيجية العمل التعاوني (إصلاح وتنمية) للأعوام 2017-2022 أرضية مناسبة للانطلاق في العمل المشترك، ويمكن لهيئة العمل التعاوني أن تعتمد الخطة المذكورة كخارطة طريق لها في السنوات المقبلة، وأن تركز على بناء قدراتها المؤسساتية.
- تضررت قدرة الجمعيات التعاونية الفلسطينية على تسويق منتجاتها محلياً جراء تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، إذ ارتفع معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2020، إلى حوالي 25% (بواقع 14% في الضفة و45% في القطاع). كما ارتفعت معدلات الفقر إلى 30% (بواقع 14% بالضفة و53% في القطاع).

النتائج:

بعد إجراء الدراسة الحالية، خلصت الباحثتان إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- هناك دور أساسي للتعاونيات الشبابية في المخيمات الفلسطينية، من خلال الإسهامات الكبيرة التي تقدمها في مجالات خفض معدلات الفقر وخلق فرص عمل للشباب وتعزيز الوعي البيئي والمساواة في النوع الاجتماعي، كما أنها تعد بمثابة مساهمة بسيطة في إنجاح الخطط التنموية للحد من الإقصاء والتهميش والبطالة.
- تشكل التعاونيات الشبابية نموذجاً اقتصادياً مستداماً وفعالاً يرتكز على الانخراط الاجتماعي والمدني، وخلق فضاءات للشبان والشابات الفلسطينيين تتسم بالمساواة.
- تأمل الباحثتان أن يكون من وراء هذا التحليل عمل يحفز سياسات لتقليل نسب الفقر في فلسطين، بالإضافة إلى مساندة الشباب لتحقيق ذواتهم وتعزيز المشاركة المجتمعية.

البدائل السياساتية المقترحة:

البديل الأول: تعزيز المشاركة والمسؤولية المجتمعية للتعاونيات الشبابية في المخيمات الفلسطينية لمحاربة التهميش والإقصاء والبطالة

يقتضي هذا البديل دعوة الحكومة الفلسطينية والمجتمع المحلي لتقديم دعم مالي لهذه التعاونيات الشبابية من خلال توفير فرص عمل من ضمن برامج مخصصة لديها، وذلك عبر إجراءات محفزة ومشجعة لعمل تعاونيات شبابية، وحث الشركات الكبرى التي تحقق أرباحاً مرتفعة، مثل قطاعات الاتصالات والتأمين والاستثمار على ذلك، ومن هنا، يمكن للحكومة أن تلعب دوراً في تقديم إعفاءات ضريبية أو تسهيلات للشركات التي تلبي دعوتها، وأن تعمل الحكومة الفلسطينية على زيادة المخصصات المالية التي تحولها للمخيم.

تقييم البديل الأول

الفاعلية: هذا المقترح فاعليته عالية جداً، لأننا من خلاله نوفر فرص عمل لفئة كبيرة من الشباب، ولأنه يحفز عمل التعاونيات الشبابية.

إمكانية التطبيق: تطبيق هذا البديل وارد، حيث إنه يوجد عدد كبير وكافٍ من الشباب للعمل في هذا المجال والتعاقد مع مؤسسات لدعمهم وتوجيههم.

التكلفة: تكلفة هذا البديل ليست مرتفعة بالنسبة للمخاطر التي يمكن تجنبها، حيث إن يمكن للمؤسسات الداعمة للتعاونيات الشبابية تمويل هذه التعاونيات وسد أجور الشباب.

البديل الثاني: نشر وتعزيز ثقافة التعاونيات الشبابية في جميع المحافظات الفلسطينية

يقتضي هذا البديل نشر ثقافة العمل التعاوني بين جميع المحافظات الفلسطينية من أجل تطوير وتوحيد جهود المخيمات الفلسطينية لمحاربة التهميش والإقصاء والبطالة.

تقييم البديل الثاني

الفاعلية: فاعلية هذا المقترح عالية، لأن نجاح هذا البديل يساهم في رفع ثقافة المواطنين نحو التعاونيات الشبابية وأهميتها.

إمكانية التطبيق: إمكانية تطبيق هذا البديل كبيرة، حيث إنه يمكن الاطلاع على تجارب العالم، سواء العربي أو الأجنبي، في هذا المجال والاستفادة من ذلك. كما يمكن تطبيقه من خلال وسائل الإعلام المختلفة، سواء الإذاعات أو الصحف أو المحطات التلفزيونية، والتحدث عن أهمية التعاونيات الشبابية وأنها سبيل لنهوض الدولة.

التكلفة: إن تكلفة هذا المقترح مقبولة إلى حدٍ ما، حيث إنها غير مرتفعة بالنسبة لغيرها من البدائل، إذ سيتم تطبيقها ضمن الإمكانيات المتاحة في البلد.

البديل الثالث: الاتجاه نحو التمويل الدولي والعالمي

يقتضي هذا البديل عرض قضية المخيمات الفلسطينية ومشاكلها على المجتمع الدولي والعالمي، لتسليط الضوء على القضية الفلسطينية والمعاناة التي يتعرض لها اللاجئون، وتحفيز الجاليات الفلسطينية الموجودة في دول العالم الأخرى على ضرورة تخصيص دعم مالي لشعبهم الفلسطيني في المخيمات، والعمل على بناء قدرات ومهارات بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات السوق العالمية.

تقييم البديل الثالث

الفاعلية: نرى أن فاعلية هذا المقترح مقبولة نوعاً ما، حيث إنه بعد تحقيق هذا البديل، سيزيد التفاعل مع القضية الفلسطينية واللاجئين، كما أنه يعمل على تدريب الشباب وتزويدهم بمهارات عالية.

إمكانية التطبيق: من الصعب تطبيق هذا البديل، لأنه يجعل الدولة تعتمد على غيرها من الدول الأخرى، ولا نضمن استمرار هذا التمويل والدعم.

التكلفة: هذا البديل تكلفته متوسطة، حيث إنه يعتمد على مقدار تمويل الدول الأخرى.

المفاضلة بين البدائل:

نرى أن البدائل الثلاثة مناسبة من حيث منطقيتها، ولكن البديل الأمثل والأفضل والذي يمكن أن يحقق الهدف المرجو من المشروع هو البديل الأول، وذلك لأن إمكانية تطبيقه مرتفعة جداً ومضمونة نتائجه وتكلفته معقولة مع اعتماد تطبيق البديل الثاني ضمن استراتيجيات محددة يتم تعيينها وفق معايير لنشر هذه الثقافة وتعزيزها في جميع المحافظات الفلسطينية.

الخاتمة:

في الختام، فإن العمل على مؤسسة القطاع التعاوني، وتغيير الأنماط السلوكية القائمة إلى أنماط جديدة تسهم في إيجاد مشاريع تنموية جادة وذات مردود اقتصادي فاعل على الأعضاء التعاونيين وأفراد أسرهم والمجتمع بعامة أينما وجدوا في محافظات الوطن من جهة، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على المستوى الكلي من جهة أخرى هي مسؤولية مشتركة وجماعية، وإن المخيمات بيئة مناسبة لعمل تعاوني وتضامني في مجال النساء تحديداً في قطاعات التطريز والتصنيع الغذائي.. إلخ.

«هذا المخيم هو محطة انتظار لحين العودة، ويجب أن يعيش فيه الإنسان بكرامة».

المراجع العربية:

- أبو حبلة، على (2008) العمل التعاوني: هل يستحوذ على اهتمام الحكومة الفلسطينية. فلسطين.
- البرغوثي، عبد الحميد (2011). واقع تعاونيات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية: دراسة تشخيصية. وزارة العمل- الإدارة العامة للتعاون. ضمن مشروع دعم القدرات المؤسسية والاقتصادية للجمعيات التعاونية، رام الله- فلسطين.
- مسح القوى العاملة دورة (نيسان- حزيران 2020)، الربع الثاني 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/9/9.
- مقارنات بين الحركة التعاونية في فلسطين والعالم، المؤتمر التعاوني السنوي: التوسيع والإصلاح: حوار الشركاء من أجل تحديد التدخلات ذات الأولوية، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، شباط/ فبراير 2019.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017 - النتائج الرئيسية حسب بيانات أطلس.

English References:

- Birchall, Johnston. (2003). Rediscovering the cooperative advantage Poverty reduction through self-help. Cooperative Branch, International Labour Office, Geneva.
- United Nations. (2011). Cooperatives in Social Development and implementation of the International Year of Cooperatives. Report of the Secretary General. General Assembly. Sixty-six sessions.
- Zeuli, Kimberly and Others. (2002). the Potential for Non-Agricultural Cooperatives in Rural Communities. University of Wisconsin Center for Cooperatives.

نحو تمثيل منصف للنساء في اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية

"إعداد: أماني شومان ومحمد عاقلة - جامعة القدس المفتوحة"

المقدمة:

لقد انخرطت المرأة في العمل السياسي والمجتمعي داخل المخيمات الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الرجل منذ المراحل الأولى لتأسيس المخيم، فقد فرض واقع ظهور مصطلح مخيم بعد نكبة عام 1948 على المرأة الفلسطينية المشاركة السياسة، من خلال العمل الوطني والمجتمعي، ومشاركتها في كل الأنشطة والفعاليات والانخراط الفاعل في عمل التنظيمات والأحزاب السياسية.

تكمن أهمية الورقة في تناولها موضوعاً هاماً جداً، ويُعد جزءاً من المكون المجتمعي الفلسطيني، بما يعكس من تهميش لواقع مشاركة المرأة في مخيمات الضفة الغربية. وبالنظر إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنها تشير إلى أن المرأة الفلسطينية تمثل نصف المجتمع، أي ما نسبته 49.2%[13] في عام 2016. وهذا يستدعي اتخاذ تدابير وضمانات تكفل مشاركة واسعة وفاعلة للمرأة، لأن غياب تمثيلهن يعني تغييباً قسرياً للكفاءات النسوية غير الحزبية، الأمر الذي يتطلب تمثيلهن في المجلس الوطني للتأثير على موازين وعلاقات القوى داخل المنظمة.

إن من أسباب اختيار الموضوع أهمية مشاركة النساء في الشأن العام وما يخلقه ذلك من تمثيل أكبر لحقوقها وصناعة سياسات مستجيبة لاحتياجاتها ودورها كشريك في بناء الوطن وتحقيق السلم المجتمعي، وعلى مستوى القوانين الفلسطينية الناظمة لمواطنيها والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، هناك فجوة كبيرة بين ما هو منصوص عليه في القانون الأساسي الفلسطيني والاتفاقيات التي وقعت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية والمشاركة الفعلية للمرأة في اللجان الخدماتية التي توجد داخل المخيمات الفلسطينية.

تهدف هذه الورقة إلى تعزيز مشاركة وحضور المرأة في اللجان الشعبية داخل المخيمات الفلسطينية من خلال توعية ومناصرة النساء للمشاركة السياسية وضمان سياسات وتشريعات تفرض هذا الحضور، وبالتالي التأثير على صناع القرار في تعزيز هذه المشاركة الفعلية في العمل السياسي وإظهار الفجوة بين الواقع والمأمول تطبيقه من خلال الحكومات الفلسطينية لتقوية دور ومشاركة النساء في العمل السياسي.

اتبع الباحثان المنهجية العلمية في إعداد هذه الورقة من خلال تتبع غالبية القوانين والمقابلات والمراجع التي تناولت موضوع البحث، والاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال، ومحاولة تطوير ورقة تأتي بجديد.

[13] نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير، إعداد هبة الدنف، 11 تموز 2018، https://www.masarat.ps/article/2598/

المشكلة:

إن مواقع صنع القرار في المؤسسات القائمة في مخيمات اللاجئين، وفي مقدمتها اللجان الشعبية للخدمات، لا تتجاوز مشاركة المرأة في هذه اللجان ما نسبته 10%. وغالباً ما يعود ذلك إلى سيطرة العقلية الذكورية والأبوية، وغياب الوعي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المخيمات، وضرورة تواجدها في المواقع القيادية.

أظهرت نتائج الدورة (23) للمجلس الوطني وما تلاها من تجديد للمجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نسبة تمثيل متدنية للمرأة، إذ لم يتعد تمثيلها في المجلس الوطني 12%[14] ، والمشاركة السياسية للمرأة من أهم المؤشرات على الممارسة الديمقراطية في أي بلد، وتعدّ مؤشراً على تعزيز مشاركة المواطن، ومعياراً على إعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين، وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية.

كما تشير الأرقام إلى أن نسبة مشاركة النساء في اللجان الشعبية المنتخبة والمعينة في الضفة الغربية وقطاع غزة تشير إلى أنها لم تتجاوز 13% [15] من عدد أعضاء اللجان الشعبية، وهي نسبة لا تنسجم مع قرار المجلس المركزي الفلسطيني[16] الذي حدد نسبة تمثيل النساء في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما لا يقل عن 30%. في حين حصل الرجال على 87% من هذا التمثيل. ولم تتمكن أي امرأة من رئاسة أي لجنة شعبية على الإطلاق.

وبإطلالة سريعة على بعض المؤشرات الإحصائية، فقد احتل مخيم عايدة المرتبة الأولى من حيث مشاركة المرأة في اللجان الشعبية (4 أعضاء نساء من أصل 11). ويأتي مخيما شعفاط ودير البلح في المرتبة الثانية (3 أعضاء نساء من أصل 15). واللافت للانتباه أن بعض اللجان الشعبية لم يتم إشراك نساء فيها بالمطلق، كمخيمات قدورة وسلواد وعين عريك.

إن تمثيل المرأة داخل الأطر القيادية الخاصة باللجان الشعبية للخدمات يجب أن ينعكس ويترجم حسب نسب النساء داخل المخيمات، وبالتالي، يجب أن تكون هناك كوتة تضمن تمثيلاً منصفا للنساء بما لا يقل عن 30% حسب قرار المجلس المركزي الفلسطيني. (انظر الجدول رقم 1 الذي يوضح نسبة توزيع الذكور والإناث في اللجان الشعبية في المخيمات).

استؤنف عمل لجنة الدستور في العام 2015 بعد توقف دام سنوات، ويعتبر التساؤل الأهم ضمن قراءة المؤشرات الكمية الخاصة لهذه اللجنة على وجه الخصوص في البحث عن ضمانة خلو الدستور من أي مبادئ تمييزية، وهل تُعنى المنظمة بإشراك النساء في رسم شكل الدولة وطبيعتها، بالإضافة إلى اللجان التي شكلت وفقاً للمادة (11) من النظام الأساسي للمنظمة، التي أظهرت رئاسة ذكورية مطلقة لغالبية اللجان، وهي على النحو الآتي حتى قبل انعقاد المجلس الوطني في أيار 2018: اللجنة القانونية: يرأسها محمد أبو سردانة، ولجنة التربية والتعليم يرأسها حنا ناصر، ولجنة الثقافة والعلوم والآداب يرأسها يحيى خلف، وغيرها من اللجان التي يرأسها الذكور.

[14] نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير، إعداد هبة الدنف، 11 تموز 2018، https://www.masarat.ps/article/

[15] نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير، إعداد هبة الدنف، 11 تموز 2018، https://www.masarat.ps/article/

[16] قرار المجلس المركزي في دورته (27) في العام 2015، إذ نص البند التاسع على «ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين.. وألا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%».

(جدول رقم [) يوضح توزيع أعداد الذكور والإناث في اللجان الشعبية:

الرقم	المخيم	عدد أعضاء اللجنة الشعبية	عدد أعضاء الذكور	عدد أعضاء الإناث	رئيس اللجنة	
					ذكور	إناث
1	الجلزون	15	13	2	1	0
2	الأمعري	15	14	1	1	0
3	عقبة جبر	13	11	2	1	0
4	عين السلطان	13	11	2	1	0
5	دير عمار	10	8	2	1	0
6	قلنديا	12	10	2	1	0
7	قدورة	9	9	0	1	0
8	سلواد	7	7	0	1	0
9	بيرزيت	13	12	1	1	0
10	عين عريك	6	6	0	1	0
11	نور شمس	11	9	2	1	0
12	طولكرم	14	11	3	1	0
13	القارعة	9	7	2	1	0
14	العين- عين بيت الماء	11	9	2	1	0
15	بلاطة	15	13	2	1	0
16	عسكر الجديد	9	8	1	1	0
17	عسكر القديم	12	10	2	1	0
18	العروب	12	10	2	1	0
19	عايدة	11	7	4	1	0
20	العزة	9	8	1	1	0
21	الفوار	11	9	2	1	0
22	جنين	15	13	2	1	0
23	الدهيشة	12	11	1	1	0
24	شعفاط	15	12	3	1	0
25	جباليا	15	14	1	1	0
26	الشاطئ	15	14	1	1	0
27	النصيرات	15	14	1	1	0
28	المغازي	15	14	1	1	0
29	البريج	14	12	2	1	0
30	دير البلح	15	12	3	1	0
31	خان يونس	15	14	1	1	0
32	رفح	15	14	1	1	0
33	المجاميع	398	346	52	32	0
34	النسب	%100	%87	%13	%100	%0

أما المعيقات التي تحدّ من مشاركة المرأة في اللجان الشعبية داخل المخيمات الفلسطينية، فهي:

أولاً: المعيقات المتعلقة بالأحزاب السياسية

رغم مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية، إلا أن ذلك لم يعزز من نسب تمثيلها مقارنة بالرجال، بل استبعدت من مراكز صنع القرار داخل هذه الأحزاب التي منها من كان يتبنى فكراً تنويرياً وداعماً لدمج النساء في الحياة السياسية والعامة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي تنتمي لها، ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، تم تحديد الأهداف والاستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر، فيما أرجئت القضايا الأخرى إلى حين تحقيق الهدف السياسي، ومن الملاحظ وجود ازدواجية في دور المرأة داخل الأحزاب الفلسطينية، فهي تتواجد بشكل كبير في الحزب كصوت انتخابي، ومؤيد جماهيري، وعمل ميداني، في حين تغيب في الدور القيادي، فتبدو كأنها تقوم بدور وظيفي فقط. كما أن عدم وجود كوتا نسائية لتمثيل دور المرأة يعكس ضعف تمثيل النساء في اللجان الشعبية. وما زالت قضايا المرأة تحظى باهتمام متفاوت بالنسبة لغالبية الأحزاب، وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة في ظل المرحلة الحالية، على الرغم من وجود أعلى نسبة مشاركة للنساء لدى الأحزاب اليسارية، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنى أجندة نسوية تتوازى مع أجندة العمل الوطني.

وبقيت النساء يتبنين المشروع الوطني الذي ظل يستأثر بأولوية نشاطهن ضمن القضايا الاجتماعية والإغاثية، والمحصورة ضمن بوتقة العمل النسوي الخاص بالنساء دون الانخراط الحقيقي والفاعل في صناعة القرارات السياسية العامة بالفصائل والأحزاب بالشكل المطلوب.

ويظهر الجدول أدناه دلائل المشاركة السياسية للنساء ضمن الأحزاب السياسية في منظمة التحرير[17]:

الحزب/التنظيم	نسبة التمثيل(%) في اللجنة المركزية	نسبة التمثيل(%) في المكتب السياسي
حركة فتح	%4.7 امرأة من اصل 21 عضواً	%14.4 12امرأةمناصل20فيالمجلسالثوري
الجبهة الشعبية	%20	%15
الجبهة الديمقراطية	%23	%21
حزب (فدا)	%37	%26
حزب الشعب	%25	%25
الجبهة العربية الفلسطينية	%22 4 نساء من أصل 18 عضواً	%11 امرأة واحدة من أصل 9 أعضاء
الجبهة التحرير العربية	%15	لا يوجد
جبهة النضال	%20	لا يوجد
الجبهة التحرير الفلسطينية	%10	لا يوجد
المبادة الوطنية	0	0

[17] ورقة تحليل سياسات نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير، إعداد: هبة الدنف، الناشر: منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الاستراتيجي، 11 تموز 2018.

ثانياً: تراجع جماهيرية الأحزاب السياسية

تراجع جماهيرية الأحزاب والفصائل وعدم قدرتها على تجديد نفسها وأعضائها وغياب قانون أحزاب ناظم لهيكلية الأحزاب الفلسطينية يضمن مراعاة النوع الاجتماعي ضمن الأحزاب بقوة القانون؛ تسبب في عدم قدرتها على طرح سياسات بديلة، أو حلول للمشاكل اليومية التي يواجها المجتمع الفلسطيني، كقضايا الكهرباء والبطالة والفقر والمعابر، وحتى القضايا المجتمعية التي تتطلب تدخلاً ضاغطاً من قبل الأحزاب على متخذي القرار لإجراء تعديلات بالقانون تتلاءم مع واقع القضايا المعاصرة. وبالتالي، قلّت نسبة انخراط النساء في العمل الحزبي، بما أثر على مشاركة المرأة في اللجان الشعبية.

ثالثاً: أسباب تعود إلى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على النساء

ساهم في تهميش دور المرأة الضعف الشديد للتنشئة السياسية في الواقع الفلسطيني في المخيمات، وغياب الطابع الديمقراطي عنها، التي يتلقاها كل من الرجل والمرأة على حد سواء، وتعتمد على الثقافة الأبوية والذكورية الممتلئة في سيادة النزعة العشائرية والعائلية، إلى جانب تمركز السلطة وصلاحية اتخاذ القرار في أيدي الرجال، باعتبارهم من يمتلك إصدار القرارات الحكيمة والبطولية، بعيداً عن المفهوم الجندري الذي ينبغي القيام به على مبدأ يقوم على القضاء على التمييز ضد المرأة، ما يضمن التخلص من الشعارات الثقافية المغلوطة التي كرست مفاهيم التمييز، مثل «النساء ناقصات عقل ودين».

ولعل المعارك الانتخابية كانت من أكثر المشاهد وضوحاً وكرست تلك المفاهيم، ليس من الرجل فحسب، بل أيضاً من النساء أنفسهن، اللواتي يعتقدن أن دورهن في المشاركة السياسية هو النضال خلف الرجال ومساندة قراراتهم والتصفيق لهم، تلاه عدم الاتفاق على أجندة حقوقية بسبب تبعية النساء للأحزاب السياسية وغياب حركة موحدة للتغيير الاجتماعي في المخيمات، عززه عدم وجود إرادة سياسية للتغيير المجتمعي، ما أدى إلى تراجع مكانة المرأة وظهور مؤشرات خطيرة تتعلق بالعنف والتبعية والاضطهاد ضدها في ظل مجتمع تناضل فيه من أجل الحصول على حقوقها وتحرير وطنها.

<u>حلول ومقترحات:</u>

- بناء قدرات النساء والفتيات على المهارات الحياتية والمهنية والقيادية، التي تؤهلهن للوصول إلى مواقع القيادة في صنع القرار.
- مراجعة كافة الاتفاقيات الدولية والوطنية، ودراسة تأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- ضمان حضور النساء في اللجان الشعبية في المخيمات بنسبة لا تقل عن 40% من النظام الداخلي لانتخابات اللجان.
- فتح المجال أمام النساء للتدريب الخارجي.
- اعتماد معايير وطنية عليا لاختيار رؤساء الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع المتوسطة، وضمان تكافؤ الفرص لكلا الجنسين.

- إنشاء تخصص خاص بقيادة المهارات القيادية في الجامعات الفلسطينية لضمان مشاركة النساء في الحياة المجتمعية بشكل أوسع.
- دراسة الأنظمة للنقابات والاتحادات والعمل على تطويرها بما يضمن مشاركة المرأة في المواقع القيادية.
- تنظيم مؤتمرات وطنية لإبراز صورة المرأة القيادية الإعلامية والمجتمعية.
- زيادة نسبة تمثيل النساء في كافة اللجان، بحيث تضمن ألا تقل نسبة مشاركة النساء في اللجان عن نسبتها في المجتمع.
- اتخاذ إجراءات تبني كوتا نسائية تصل إلى 30% في كافة البيئات المحلية.

<u>بدائل:</u>

ثمة مجموعة من البدائل يمكن تقديمها لو لم تكن الحلول مجدية بعض الشيء، ومنها:

البديل الأول: القضاء على التمييز، وتحقيق المساواة ضمن النظام الأساسي لمنظمة التحرير، وإقرار نسبة الكوتا النسوية، فقد أقرت القوانين الفلسطينية «القانون الأساسي المعدل» الذي تحدث بعمومية ولم يميز بين الرجل والمرأة، والقوانين الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية «سيداو») حقوق المرأة الفلسطينية، بالإضافة إلى ما أقره المجلس المركزي للعام 2015 لتحقيق المساواة والقضاء على التمييز ضد المرأة في منظمة التحرير.

وتطبيق هذا البديل من خلال تعديل النظام الأساسي لمنظمة التحرير يضمن تعديل النظام الأساسي وتحقيق نسبة التمثيل التي أقرها المجلس المركزي[18]، والتزام مواءمة واقع دولة فلسطين بعد التوقيع على الاتفاقيات الدولية الذي يتطلب تعديل القوانين الفلسطينية، ليس فقط من خلال النص على الحقوق، بل أيضاً باتخاذ ضمانات وتدابير فعلية تضمن ممارستها ضمن الواقع العملي عند الالتزام بالقوانين والقرارات، فحصول المرأة على حقها القانوني والسياسي وتواجدها في موقع صناعة القرار يعني تغيير وعي المجتمع الفلسطيني بالممارسة وتقبله لوجود المرأة.

البديل الثاني: الرقابة على العدالة الجندرية ضمن منظمة التحرير الفلسطينية

تعد عملية الرقابة على عدالة النوع الاجتماعي من ضمن السياسات والقرارات التي يتوجب على منظمة التحرير تأمينها، لضمان التمثيل العادل للمرأة، بما يحقق المساواة والإنصاف في مؤسسات المنظمة، حتى إن شكلت لجنة في إطار المنظمة للرقابة على العدالة الجندرية، فمع الوقت، ستصل إلى الرقابة الذاتية، وصولاً إلى الإيمان بدور المرأة ومشاركتها في صناعة القرار الفلسطيني. ويضمن هذا البديل إجراء مراجعة أولية لكافة القرارات والإجراءات الصادرة عن منظمة التحرير بما يحقق العدالة الجندرية، ويقلل من حجم الانتقادات الواردة من مؤسسات المجتمع المدني حول القرارات المنبثقة عن المنظمة.

[18] قرار المجلس المركزي في دورته (27) في العام 2015 البند التاسع، «ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة المؤسسات، إذ إن منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين... وألا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%.

البديل الثالث: تفعيل دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

ويمكن ذلك من خلال تعزيز وتفعيل دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات والأطر النسوية وتمكينه من أداء دوره الأساسي بما يحقق أهدافه، والعمل بما ورد في الوثيقة الحقوقية التي أجمعت الرؤية النسوية على اعتمادها كمرجع حقوقي للمرأة، واعتماد برنامج نسوي جامع يركز على أدوات الضغط الحقيقية داخل المنظمة، واستغلال التواجد النسوي ولو بشكله الضئيل في المنظمة، وفتح خطوط تواصل مع اللجان المختلفة، يمكن من خلالها استثمار التواجد النسوي في تحقيق المطالب التي تسعى النساء لتحقيقها، ويدخل ضمن هذا البديل القيام بحراك نسوي ضاغط من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع على الفصائل والاتحادات والنقابات من أجل زيادة تمثيل النساء في المجلس المركزي.

المفاضلة بين البدائل:

قدمت الورقة مجموعة من البدائل المتكاملة التي من شأنها تحقيق الهدف العام لها، غير أنه في سياق المفاضلة بين البدائل على أساس تحقيق البديل الأقرب للتطبيق وفقاً للحالة السياسية الراهنة؛ يعد البديل الأول ضرورة ملحة لإقرار حقوق المرأة الفلسطينية، ورغم صعوبة التنفيذ الكلي له في ظل الواقع الفلسطيني الحالي، إلا أنه يمكن الأخذ به جزئياً، لما له من تأثير على واقع المرأة سياسياً واجتماعياً. فعندما تقر القوانين التي تنص على حقوق المرأة في صناعة القرار الفلسطيني على مستوى المنظمة والأحزاب قانونياً، وتقر الانتخابات الدورية في الاتحادات والنقابات الشعبية ويتم العمل بها، سترتفع نسبة الوعي الاجتماعي بدور المرأة وإشراكها في صنع القرار.

تقترح الورقة، حتى نصل إلى تطبيق البديل الأول بشكل كامل، البدء بتنفيذ الرقابة على العدالة الجندرية ضمن منظمة التحرير، وتفعيل دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إذ يمكن في البداية من المنظمة نفسها، كما جاء في البديل الثاني، تشكيل لجنة رقابية لتنفيذ قرار المجلس المركزي «الكوتا النسوية»، خاصة أن القيادة السياسية صرحت في حال التوافق الفصائلي وإنهاء الانقسام بإمكانية عقد مجلس وطني جديد. كما أن مطالبة المرأة بحقوقها، والسعي للعطاء بشكل منظم، كما جاء في البديل الثالث، يعزز من مشاركة المرأة في صناعة القرار الفلسطيني، ليس فقط على مستوى المنظمة، وإنما على مستوى القواعد الأولى التي تؤهل وجود المرأة في المنظمة والأحزاب والاتحادات والنقابات الشعبية.

الخاتمة:

إن نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في اللجان الشعبية في المخيمات متدنٍّ جداً، وهذا لا يتوافق مع نسبة النساء في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، إذ تشكل النساء نصف المجتمع تقريباً. أما نسبة مشاركتها في اللجان، فهي أقل من الربع، والمشاركة في هذه اللجان لجميع فئات الشعب على حد سواء، وغير مقتصرة على الذكور فقط. ومن وجهة نظري، فإن تعزيز دور المرأة في هذه اللجان أمر مهم جداً ويعود على المجتمع بفوائد كثيرة.

دور المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام

"إعداد: أسيل مازن سمحان وهبة محمد الكرمي- جامعة النجاح الوطنية"

المقدمة:

يستطيع الفرد من خلال المشاركة في الحياة العامة الحصول على حصته من الشأن العام، خاصة أن هذه المشاركة تقدم مجموعة من الفرص التي من شأنها تعزيز هذا الدور، فالمشاركة تؤدي إلى مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من الأنشطة والمجالات، بحيث تتماشى هذه المجالات مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد[19].

في فلسطين، يشكل الشباب الشريحة الكبرى في المجتمع (نحو 23% من إجمالي السكان، أي حوالي 1.1 مليون شاب وشابة في فلسطين)[20]، خاصة أن هذه الفئة يصنفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الفئة الأحق بالمشاركة، التي تعبر في جوهرها عن المواطنة، لذلك، فإن من المهم توعية الشباب بأهمية المشاركة وتأهيلهم وزيادة وعيهم وإدراكهم لحقوقهم وواجباتهم المجتمعية والسياسية، وإتاحة الفرصة لطرح قضاياهم وآرائهم من خلال القنوات، ولعل أهمها المراكز الشبابية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين (الأونروا) يعيشون في (58) مخيماً في كل من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وينحصر عدد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين بـ(27) مخيماً، (19) منها في الضفة الغربية، و(8) في قطاع غزة[21]. وتقدم (الأونروا) خدمات الصحة والتعليم والإغاثة للاجئين في المخيمات الفلسطينية، فعملت على افتتاح (95) مدرسة في الضفة الغربية، و(275) في قطاع غزة، و(43) مركزاً صحياً في الضفة الغربية، و(22) في قطاع غزة، بالإضافة إلى (19) مركزاً نسوياً في الضفة الغربية، و(7) في قطاع غزة، و(33) مركز تأهيل مجتمعي في الضفة الغربية، ومثلها في قطاع غزة من اللجان المحلية لتأهيل المعاقين، ومراكز الشباب[23].

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية أخذت على عاتقها خدمة الشباب اللاجئ في المخيمات، في ظل وجود احتلال يمارس سلطته ونفوذه وجرائمه على الشعب الفلسطيني بشكل عام، وعلى أبناء المخيمات بشكل خاص، مارس الاحتلال بحق المؤسسات الشبابية السياسات القمعية كالإغلاق؛ وحرمان هذه المراكز من أي فرصة تطويرية، والمداهمات الدائمة. على سبيل المثال، تم إغلاق مركز شباب بلاطة من عام 1982 إلى عام 1993 بشكل كامل، ولم ينته المطاف بذلك، فعدد من أعضاء الهيئات الإدارية في المراكز الشبابية تم اعتقالهم نتيجة أعمالهم في خدمة مجتمعهم المحلي[23]، بالتالي، يمكن القول إن المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية تعد من أهم المؤسسات التي تعنى بالشباب، وتهدف في المقام الأول إلى استقطاب الشباب داخل المخيمات وتنمية قدراتهم وإمكانياتهم، كما أنها تلعب دوراً محورياً في تمثيل اللاجئين داخل مخيماتهم، والتعبير عن معاناتهم في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية المعيشية،

[19] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، 1999م، ص 18

[20] للمزيد حول نسبة الشباب في فلسطين، انظر موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دولة فلسطين، http://www.pcbs.gov.ps

[21] صلاح أبو صالح، تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2021، ص 43

[22] للمزيد حول المخيمات الفلسطينية، انظر موقع وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين (الأونروا) WWW.UNRWA.ORG

[23] مقابلة شخصية مع أمجد الرفاعي، أمين سر اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر الجديد، نابلس، 2021/4/23

يضاف إلى ذلك أنها تعمل على تنظيم العديد من الفعاليات الرياضية والثقافية والاجتماعية والتوعوية التي من شأنها تعزيز المشاركة الشبابية في الحيز العام، على الرغم من التأثير والدور الذي تلعبه المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام، إلا أن الملاحظ بعد قيام السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية تراجع دور هذه المراكز في تعزيز دور مشاركة الشباب في الحيز العام، خاصة أنها تعاني من جملة من المعيقات والتحديات التي تحد من فعاليتها وأدائها.

بناءً على ما تقدم، تحدد هذه الورقة إشكاليتها بتوضيح طبيعة الإشكاليات والمعيقات التي تواجه المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام، إذ تهدف هذه الورقة بعد استكشاف طبيعة هذه الإشكاليات إلى هدف عام، وهو الخروج بالعديد من الحلول والبدائل المتاحة لمعالجتها، التي تصب في تعزيز دور هذه المراكز في تفعيل مشاركة الشباب في الحيز العام، لضمان الأثر العام وتحقيق التغيير المطلوب، معتمدة على المنهج الوصفي والتحليلي والأداة البحثية والمقابلات لجمع المعلومات حول هذه المراكز وأدوارها والإشكاليات التي تحيط بها.

تحليل الإشكاليات والمعيقات:

هنالك جملة من الإشكاليات والمعيقات التي تواجه المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام، التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

- **ضعف التمويل:** منذ نشأة المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية، تتولى (الأونروا) تمويل ودعم هذه المراكز، وذلك باعتبارها مسؤولة عن كافة الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، ولكن بعد قيام السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات، أخذت (الأونروا) بتقليص خدماتها بشكل مبرمج، إلى أن وصلت درجة تقليص أكثر من نصف خدماتها التي كانت تقدم للاجئين في المخيمات، وخاصة مع قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بوقف الدعم الأميركي (للأونروا) عام 2018، وكان من بين هذه الخدمات التي تم تقليص تمويلها هي المراكز الشبابية، بل وصلت إلى وقف الدعم المقدم لها نهائياً، مبررة ذلك بعديد من الحجج، أهمها ما يتعلق بضعف الميزانية، وتبعاً لذلك، أصبحت غالبية المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية تعتمد على المنح والمساعدات من عديد من الأطراف غير الحكومية، أو نتيجة تعاون هذه المراكز مع جمعيات إنسانية أوروبية وعربية، بالإضافة إلى مساعدات من الحكومة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة لضمان استمراريتها وقيامها، الأمر الذي يعني أن أي انقطاع أو تقليص لهذه المنح سيؤدي إلى تقلص نشاط هذه المراكز وتراجع دورها، كما تعاني المراكز الشبابية من نقص في الإمكانيات المادية وعدم مقدرتها الحصول على تمويل لبرامجها، ويعود السبب الرئيسي لتراجع التمويل المقدم لهذه المراكز، والسبب في ذلك كثرة المنظمات والمؤسسات التي باتت تنافس المراكز الشبابية في الحصول على التمويل[24].

[24] مقابلة شخصية مع صلاح أبو صالح، مدير جمعية التنمية الشبابية– كوفية- مخيم عسكر الجديد، نابلس، 2021/4/23

- **اقتصار مشاركة الشباب على التنفيذ دون رسم السياسات:** يعتمد تعزيز دور الشباب في المشاركة بالمراكز الشبابية على المساحة الممنوحة لهم في التعبير عن رأيهم، وقدرتهم على اتخاذ القرارات ومشاركتهم في مناقشة خطط المراكز ورسم سياساتهم العامة بما يتوافق مع احتياجاتهم وقدراتهم وإمكانياتهم، إلا أن المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية تعاني من عدم مشاركة الشباب في صناعة السياسات التي تخدم احتياجاتهم، بالتالي فإن عملية إشراك الشباب لا تتعدى فكرة إعلامهم بالمشاريع والخطط، يضاف إلى ذلك في حال البحث عن عدد الأعضاء الإداريين في المراكز الشبابية لن نجد أكثر من شابين أو ثلاثة يتبوأن المناصب الإدارية، حتى وإن وجدوا، فإن تمثيلهم شكلي في أغلب الأحيان، وعليه، فهناك ضعف تمثيل للشباب وأهدافهم داخل هذه المراكز [25]، ويمكن القول إن هذا الدور الضعيف الذي يلعبه الشباب داخل مراكزهم انعكس سلبياً على مشاركتهم في الحيز العام، فكيف يمكن تصور مشاركة فعالة لدى الشباب في حيزهم العام إذا لم يكن لهم دور داخل مراكزهم؟

- محدودية البرامج الموجهة للشباب واقتصارها على الرياضة فقط: نشأت المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية حاملة على عاتقها مسؤولية العمل على الصعيد الثقافي والاجتماعي والرياضي والفني وغيرها من المجالات، وقد حققت نتائج ملموسة، وكان لها دور فاعل في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن المراكز الشبابية شهدت في الفترة الأخيرة تراجعاً ملموساً في الدور الثقافي والفني والاجتماعي، وبدأ يطفو على السطح العمل الرياضي، وأصبحت المراكز الشبابية تهتم بالنوادي الرياضية أكثر، وقد أثبتت المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية مدى احترافها، وبالتالي، فإن الميزانية المخصصة للاعبي كرة القدم على سبيل المثال في نادي مركز شباب بلاطة 50 ألف دولار سنوياً، وبهذا، فقد أصبحت فاتورة وتكاليف النوادي والأنشطة الرياضية مرهقة للمراكز، ومعظم ميزانياتهم تصرف على الرياضة، مبتعدين عن باقي الأنشطة، وذلك لعدم كفاية الميزانية [26].

وتجدر الإشارة إلى أن البرامج التي تقدمها المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية تفتقر لقدرتها على جذب الشباب للمشاركة فيها، كما وتتصف معظمها بأنها موجهة لهم وليست منبثقة عنهم؛ أي أنها لا تعبر عن احتياجاتهم وإمكانياتهم، بالإضافة إلى عدم وجود خطط حقيقية داخل بعض هذه المراكز التي تقتصر على الشعارات والكلام، بعيداً عن الإنجاز والاستقطاب الحقيقي للشباب[27]، وعليه، تعتبر محدودية البرامج التي تقدمها المراكز الشبابية من أهم أسباب عزوف الشباب عن العمل والمشاركة.

[25] مقابلة شخصية مع عثمان الشعيبي، مدير العلاقات العامة والإعلام في مركز شباب بلاطة، نابلس، 2021/4/23

[26] مقابلة شخصية مع تيسير نصر الله، مراقب مركز شباب بلاطة ومدير مركز يافا الثقافي، نابلس، مخيم بلاطة، 2021/5/2

[27] مقابلة شخصية مع أحمد خضر، ناشط في المراكز الشبابية في مخيم بلاطة، نابلس، 2021/4/26

تحليل الخيارات والبدائل:

إن الخيارات والبدائل التي يمكن تقديمها لتعزيز المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية ودورها في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام، هي على النحو التالي:

- توفير الأموال اللازمة من أجل دعم وإسناد المراكز الشبابية القائمة في المخيمات الفلسطينية؛ بهدف تشغيل برامج وخطط هذه المراكز والحفاظ على استمراريتها وديمومتها، كما أن على هذه المراكز الشبابية أن تسعى لتوفير البديل المالي عن المنح والمعونات الخارجية التي تتلقاها، فهذه المنح والمعونات ليست دائمة، وبهذا، فإن المراكز الشبابية معرضة لوقف أنشطتها وانتهاء استمراريتها بأي تقليص لهذه المنح، يضاف إلى ذلك توفير برامج ومشاريع ذات مردود مالي ومشاركتها في استثمارات تعود على المراكز بعائد مادي يضمن استمراريتها واستقرارها، والعمل على تشغيل التمويل المتوفر للمراكز الشبابية في أنشطة ومشاريع وبرامج مختلفة لا تقتصر على نشاط معين، بحيث يتم عمل ميزانية عامة تتوزع فيها المخصصات لكل مشروع أو برنامج، وتحت هذا البند، لا بد من الضغط باتجاه وقوف وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) عند مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين والمخيمات الفلسطينية، بحيث تعيد تمويلها وخدماتها للمراكز الشبابية.

- تفعيل دور الشباب في عملية صنع القرار داخل المراكز، إذ يعتمد تعزيز دور الشباب في المشاركة داخل مراكزهم الشبابية أو خارجها في المقام الأول على وجود بيئة ديمقراطية حقيقية ومساحة كافية من الحرية في التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم ومطالبهم وأهدافهم، فمثل هذه البيئة التي تتمتع بالحرية والديمقراطية، ستفسح المجال للشباب للمشاركة واتخاذ القرارات، وهذا الأمر سيشجع الشباب على الانخراط في العمل الشبابي والمشاركة فيه، ويتطلب كل ذلك بناء استراتيجية عمل مؤسسية تقوم بها المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية، من أهم ملامحها أن تتكون الهيئات الإدارية في المراكز الشبابية من مجموعة من الشباب، وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات بالشكل الذي يشعرهم بأهميتهم وقدرتهم على تحقيق ذاتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية، بالتالي، هذه الاستراتيجية سوف تؤدي إلى تقوية وتطوير العلاقات بين الشباب ومراكزهم الشبابية وهيئاتها الإدارية، ويجعل الشباب على اطلاع دائم على أهم التطورات والنتائج، بحيث لا تقتصر عملية إشراكهم بإعلامهم فقط كما تم ذكره سابقاً، أي لا يتم اتخاذ القرار من قبل المسؤولين ومن ثم إعلامهم بها، بل يجب أن يتم اتخاذ القرارات بناء على اطلاعهم على أهم التطورات والنتائج ومشاورتهم بها، بالإضافة إلى عقد مجموعة من الاجتماعات الدورية ما بين الشباب والهيئات الإدارية في المراكز لاطلاعهم على تطورات الأوضاع الراهنة وبحث الخطط والمشاريع الجديدة، فهذا النوع من اللقاءات والاجتماعات من شأنه أن يعزز من مشاركة الشباب.

- تطوير البرامج وأساليب العمل والمشاريع التي تقدمها المراكز الشبابية، والارتقاء بها، بحيث تأخذ بعين الاعتبار أولويات واحتياجات الشباب اللاجئ في المخيمات الفلسطينية والواقع المعيش ومتطلباته، بحيث لا تقتصر هذه الأنشطة والبرامج على جانب محدد. ومن أجل الارتقاء بالبرامج الشبابية المقدمة التي من شأنها جذب الشباب للمشاركة، لا بد من توفير أنشطة وبرامج متنوعة تستهوي الشباب، سواء كانت اجتماعية أو فنية أو ثقافية أو رياضية، فحاجات الشباب متغايرة وأولوياتهم تختلف من شخص لآخر، لذا، يجب العمل على برامج تلبي طموحات الجزء الأكبر من الشباب، وكذلك لا بد من ضرورة العمل

على توفير كافة الإمكانيات والتجهيزات اللازمة للمراكز الشبابية في طريقها لتنفيذ أنشطتهم وبرامجهم، وأيضاً العمل على توجيه التمويل المقدم للمراكز الشبابية فيما يخدم البرامج والأنشطة المختلفة وعدم توجيه الجزء الأكبر من التمويل إلى البرامج والأنشطة الرياضية فقط، بالإضافة إلى ابتكار برامج تمكينية وجديدة بعيدة عن البرامج التقليدية، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والسوشال ميديا، وضرورة اعتماد بعض البرامج والدورات التدريبية المهنية لصقل مهارات الشباب وجذبهم للمشاركة، بالإضافة إلى ضرورة التوجه نحو المشاريع المتعلقة بالتمكين الاقتصادي من أجل فرص أوسع للاستمرارية والتطور.

المفاضلة بين البدائل:

بناء على التحليل السابق للخيارات والبدائل التي تطرحها هذه الورقة، نجد أنها خيارات وبدائل تراكمية، تدعم دور المراكز الشبابية في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام، إذ نجد الخيارين الأول والثاني استراتيجيين يعالجان المشكلة من جذورها، إلا أنهما يحتاجان إلى إطار زمني طويل وبحاجة لتضافر جهود العديد من الجهات، بينما الخيار الثالث عملي وسريع، إلا أنه يعتبر حلاً مؤقتاً، وقد تم اختيار هذه الخيارات لتكون بمثابة حلول، فالأول والثاني كحل استراتيجي والثالث كحل عملي، وكل هذه الخيارات تتضمن عدداً من الخطوات لمعالجة الإشكاليات والمعيقات التي تواجه المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية ودورها في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام، على عدة مستويات وعبر شراكة متعددة مع عدد من الجهات والمؤسسات، أبرزها وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين، والحكومة الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية، لضمان الأثر العام وتحقيق التغيير المطلوب.

الخاتمة والتوصيات:

نأمل أن تشكل هذه الورقة أداة معلوماتية ومعرفية تساهم في رفد صناع القرار، ووكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين، والحكومة الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية، وغيرهم من المعنيين بقضية اللاجئين الفلسطينيين، نحو ضرورة تفعيل دور المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية في تعزيز مشاركة الشباب في الحيز العام، إذ تؤكد الورقة ضرورة التركيز على ما يلي: توفير الأموال اللازمة من أجل دعم وإسناد المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية، وتفعيل دور الشباب في عملية صنع القرار داخل المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية، وتطوير البرامج وأساليب العمل والمشاريع التي تقدمها المراكز الشبابية في المخيمات الفلسطينية.

المراجع العربية:

- صلاح أبو صالح، تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2021.
- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، 1999.
- للمزيد حول المخيمات الفلسطينية، انظر موقع وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين (الأونروا) WWW.UNRWA.ORG
- للمزيد حول نسبة الشباب في فلسطين، انظر موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دولة فلسطين، http://www.pcbs.gov.ps
- موقع دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، http://plord.ps/post/7692/
- مقابلة شخصية مع صلاح أبو صالح، مدير جمعية التنمية الشبابية –كوفية- مخيم عسكر الجديد، نابلس، 23-4-2021.
- مقابلة شخصية مع أحمد خضر، ناشط في المراكز الشبابية في مخيم بلاطة، نابلس، 2021/4/26.
- مقابلة شخصية مع أمجد الرفاعي، أمين سر اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر الجديد، نابلس، 2021/4/23.
- مقابلة شخصية مع تيسير نصر الله، مراقب مركز شباب بلاطة ومدير مركز يافا الثقافي، نابلس، مخيم بلاطة، 2021/5/2.
- مقابلة شخصية مع عثمان الشعيبي، مدير العلاقات العامة والإعلام في مركز شباب بلاطة، نابلس، 2021/4/.

سياسات تسهيلية لنساء المخيمات العاطلات عن العمل في الضفة الغربية لإقامة مشاريع متناهية الصغر (الفوار نموذجاً)

"إعداد: سارا الصليبي وبتول الجنيدي- جامعة الخليل"

المقدمة:

تعتبر قضية عمل المرأة من المسائل الهامة، وفي ذات الوقت، التي تثير جدلاً واسعاً، واهتماماً كبيراً.

ونظراً لأهمية دور المرأة التي تشكل نصف المجتمع الفلسطيني وتعتني بالنصف الآخر. ولخصوصية الوضع العام داخل المخيمات الفلسطينية، فإنه لا بد من تمكينها في المجتمع الذي يعتبر حقاً أساسياً لها في تحقيق ذاتها. والتمرد على المعيقات التي تحول دون مشاركتها في تنمية قدراتها ومن ثم المساهمة في تنمية المجتمع.

وكأي مجتمع، من المهم مشاركة المرأة في عملية البناء الاجتماعي والحضاري، انطلاقاً من مسلمة أساسية تتلخص في استحالة نهوض المجتمعات بدون ضمان مشاركة المرأة في كافة المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليمية والصحية، وبالتالي، تمكين المرأة بالمعنى الشامل للكلمة، ورأس حربة هكذا تكمين التمكين الاقتصادي، باعتباره جوهر عملية التنمية، وبدونه تتعرقل التنمية. إذاً، يجب استثمار قدرات المرأة، وتفعيل قدراتها ومبادراتها.

وبالنظر لطبيعة وضع الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال بشكل عام، ووضع المخيمات في الضفة الغربية على وجه الخصوص، وما تعانيه من إجراءات وسياسات إسرائيلية قمعية وارتفاع معدلات الإصابة وارتفاع أعداد الأسرى، كل ذلك دفع بالمرأة الفلسطينية داخل المخيمات لأن تكون هي نفسها ربة الأسرة والمعيل الوحيد لأسرتها. لذلك، ارتأينا أن نُسلط الضوء على تلك المخيمات التي تعاني فيها المرأة، وإيجاد حلول ليتم تفعيل مشاركتها واستثمار طاقاتها على أرض الواقع، وجعلها قادرة على تحدي الواقع والمتغيرات السريعة داخله.

المشكلة:

تواجه المرأة الفلسطينية داخل المخيمات تحديات مجتمعية بخصوص العمل واستثمار قدراتها وتفعيلها على أرض الواقع، وعند البحث عن بيانات ومعلومات ونسب لوصف المشكلة بشكل دقيق، لم نجد تحديثات تخص المخيمات والمرأة، لذلك، تم الاعتماد على إدارة الزيارات الميدانية لمخيم الفوار المقام في الخليل كنموذج للمخيمات، ومقابلة المدير التنفيذي للجنة الشعبية للخدمات الأستاذة تسنيم الطيطي، التي أشارت إلى أن نسبة عدد النساء المتعلمات في المخيم تفوق 85%، ومعظمهن عاطلات عن العمل، أي أن الفئة المستهدفة من هذه الورقة عدد كبير، وغالبيتها العظمى تقع في فئة العاطلين عن العمل، نتيجة للعديد من العوامل التي أدت إلى عرقلة عملية إنجاز حقيقية داخل المخيمات.

كيف يمكن لهذه الأعداد الضخمة للعاطلات عن العمل داخل المخيم الإفادة والاستفادة؟ وما الحل؟ وإلى أين تتجه البوصلة أمام أولئك النساء؟

يؤكد العاملون في المركز النسوي ضرورة أن نعطي مسألة معاناة المرأة العاملة داخل المخيم الأهمية التي تستحق، وخصوصاً في ظل عدم وجود ضمانات فيما يخص استثمار وثبات الرواتب ونقص وتراجع وعدم ثبات التمويلات الخارجية، التي تمول أنشطة العديد من المراكز داخل المخيمات[28].

كما تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 إلى أن هناك نسبة 17.1% من النساء العاملات داخل دولة الاحتلال والمستعمرات، بسبب انغلاق سوق العمل الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب المزيد من العاملين.

المعيقات:

من أبرز المعيقات التي تواجه عمل المرأة الفلسطينية في المخيم:

ضيق المساحة الجغرافية للمخيم

تعتبر المساحة الجغرافية الضيقة في المخيمات عائقاً أمام وجود أماكن عمل داخلها، وذلك بسبب الانفجار السكاني، ومثال ذلك مخيم الفوار، الذي تبلغ مساحته 1 كيلومتر، وفيه عدد سكان يفوق الـ 12 ألف نسمة، وهنا، يصبح تركيز الدعم على ما خلفه ضيق المساحة من بنية تحتية متهتكة، وهو ما أكد عليه المدير التنفيذي للجنة الشعبية السيدة تسنيم الطيطي، موضحاً أن الدعم يكون مشروطاً فقط للعمران، كترميم البيوت وإنشاء بعض البقالات لسد حاجات السكان.

التجارب السيئة لبعض النساء العاملات داخل المخيم

عدم رغبة بعض النساء النزول إلى سوق العمل بسبب التجارب السيئة لبعض السيدات العاملات اللواتي يعانين من صعوبة داخل العمل وانقطاع الراتب وعدم وجود مكافأة نهاية الخدمة، وهذا الأمر أشارت إليه مديرة المركز النسوي في الفوار الأستاذة رحمة الحموز، التي تعاني من انقطاع الراتب إثر عدم وجود داعم أساسي ودائم للمركز، وأيضاً انقطاع مصادر الدخل الخاصة بالمركز، وعدم زيادة نسبة الراتب على مدار سنوات خدمتها.

تفضيل عمل الرجل على المرأة، وخاصة في المناصب الإدارية:

ما زالت المؤسسات والشركات تفضل عمل الرجل على المرأة، وذلك لبنية جسده، وأيضاً لتجنب إجازات الأمومة والرضاعة للمرأة، وهذا يظلم المرأة ويمنعها من تحقيق ذاتها وتنمية قدراتها للمساهمة في بناء المجتمع. كما أن هناك مشاركة متدنية للنساء في الأعمال التي يوجد بها صنع قرار، حيث أشارت النسب إلى أن حوالي 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء. أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية، فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في فلسطين للعام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية، مقابل 92% للرجال. وعند الحديث عن نسبة الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى، فقد بلغت 14% للنساء، مقابل 86% للرجال.

[28] مقابلة مع السيدة رحمة الحموز مديرة المركز النسوي في مخيم الفوار.

يؤكد العاملون في المركز النسوي ضرورة أن نعطي مسألة معاناة المرأة العاملة داخل المخيم الأهمية التي تستحق، وخصوصاً في ظل عدم وجود ضمانات فيما يخص استثمار وثبات الرواتب ونقص وتراجع وعدم ثبات التمويلات الخارجية، التي تمول أنشطة العديد من المراكز داخل المخيمات[28].

كما تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 إلى أن هناك نسبة 17.1% من النساء العاملات داخل دولة الاحتلال والمستعمرات، بسبب انغلاق سوق العمل الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب المزيد من العاملين.

المعيقات:

من أبرز المعيقات التي تواجه عمل المرأة الفلسطينية في المخيم:

ضيق المساحة الجغرافية للمخيم

تعتبر المساحة الجغرافية الضيقة في المخيمات عائقاً أمام وجود أماكن عمل داخلها، وذلك بسبب الانفجار السكاني، ومثال ذلك مخيم الفوار، الذي تبلغ مساحته 1 كيلومتر، وفيه عدد سكان يفوق الـ 12 ألف نسمة، وهنا، يصبح تركيز الدعم على ما خلفه ضيق المساحة من بنية تحتية متهتكة، وهو ما أكد عليه المدير التنفيذي للجنة الشعبية السيدة تسنيم الطيطي، موضحاً أن الدعم يكون مشروطاً فقط للعمران، كترميم البيوت وإنشاء بعض البقالات لسد حاجات السكان.

التجارب السيئة لبعض النساء العاملات داخل المخيم

عدم رغبة بعض النساء النزول إلى سوق العمل بسبب التجارب السيئة لبعض السيدات العاملات اللواتي يعانين من صعوبة داخل العمل وانقطاع الراتب وعدم وجود مكافأة نهاية الخدمة، وهذا الأمر أشارت إليه مديرة المركز النسوي في الفوار الأستاذة رحمة الحموز، التي تعاني من انقطاع الراتب إثر عدم وجود داعم أساسي ودائم للمركز، وأيضاً انقطاع مصادر الدخل الخاصة بالمركز، وعدم زيادة نسبة الراتب على مدار سنوات خدمتها.

تفضيل عمل الرجل على المرأة، وخاصة في المناصب الإدارية:

ما زالت المؤسسات والشركات تفضل عمل الرجل على المرأة، وذلك لبنية جسده، وأيضاً لتجنب إجازات الأمومة والرضاعة للمرأة، وهذا يظلم المرأة ويمنعها من تحقيق ذاتها وتنمية قدراتها للمساهمة في بناء المجتمع. كما أن هناك مشاركة متدنية للنساء في الأعمال التي يوجد بها صنع قرار، حيث أشارت النسب إلى أن حوالي 91% من رؤساء[29] المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء. أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية، فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في فلسطين للعام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية، مقابل 92% للرجال. وعند الحديث عن نسبة الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى، فقد بلغت 14% للنساء، مقابل 86% للرجال.

[29] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية.

ما زال المجتمع يرفض عمل المرأة، ويرى أن الرجل هو المُعيل الأساسي للعمل والمسؤول عن الإنفاق على الأسرة، ويقيد قدرات المرأة في عمل المنزل وتربية الأطفال فقط، كما أن هناك تقييداً لحرية العمل لدى المرأة بالممنوع والمسموح من خلال تحديد مهن خاصة للمرأة من قبل المجتمع، فهو يقبل عملها كمدرسة أو ممرضة، ولا يقبل عملها في القطاع العسكري مثلاً. حتى داخل اللجنة الشعبية في مخيم الفوار، فقد وجدنا أن المرأة تشكل 2% فقط داخل اللجنة، وتم دخول النساء للجنة عام 2016.

عدم المساواة في الأجور

عدم وجود مساواة بين أجور الرجل والمرأة بنسبة 26%[30]، وهذا يؤدي إلى عدم تشجيع المرأة على المشاركة في سوق العمل، لشعورها بالظلم وعدم المساواة.

والسبب في هذه الفجوة ليس عدم وجود قانون يفرض الحد الأدنى للأجور لكلا الجنسين، فالحد الأدنى للأجور في فلسطين 1450 شيقلاً لكلا الجنسين، ولكن تكمن المشكلة في عدم تطبيق هذا القانون من قبل رؤساء العمل، والتمييز بين الأجور حسب الجنس لا حسب القانون أو الجهد في العمل. وقد أشارت الدراسات إلى أن عدم المساواة بين الجنسين[31] يؤدي إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وهذا العائق من أكثر العوائق ظلماً للمرأة وإهانة لها، وفي كثير من الأحيان، يكون أجر المرأة ضئيلاً جداً لا يكفيها لسد حاجاتها الأساسية.

سياسات إسرائيل تجاه المخيمات

من أهم المعوقات لعمل المرأة الاحتلال، فالمخيمات تعاني من سياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه سكان المخيم، حيث إن هناك حواجز دائمة على أبواب المخيمات، وحتى بين المخيم والقرى المجاورة والمدينة، التي عادة ما تتوافر فيها فرص العمل، وهذا لا يشجع المرأة للخروج ومواجهة سوق العمل.

تحديد المشكلة:

تتركز المشكلة في:

- تدني مشاركة المرأة داخل المخيم في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة لدى النساء.
- تدني الأجور للمرأة وفجوة الأجور بين الجنسين.

[30] المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصائيات 2020.
[31] العساف، غازي (2016): أسباب تدني مشاركة المرأة في سوق العمل ومدى إدماج مفهوم النوع الجماعي، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية بدعم من صندوق التشغيل والتدريب.

البدائل:

مكين النساء من خلال التدريبات المتخصصة والمشاريع البيتية المرخصة:

إنشاء دورات مهنية تدريبية وعمل دورات تدريبية للخياطة بشكل عام ولخياطة وتطريز الثوب الفلسطيني بشكل خاص، وتأهيل كوادر نسائية من اللواتي خضعن للتدريب على إدارة الأعمال لتدريب النساء الأخريات اللواتي يبحثن عن فرص عمل في المستقبل، مع توفير دور للخياطة تستوفي كامل آلات الخياطة وأيضاً معدات تكنولوجية للترويج الإلكتروني وعرض التراث الفلسطيني على نطاق واسع، وهنا، يتم إحياء التراث الفلسطيني وأيضاً إيجاد فرص عمل للسيدات العاطلات عن العمل في المخيم، لتعزيز خبرة المرأة في إدارة المشاريع الصغيرة، خصوصاً من الناحية الإدارية لتكون قادرة على استثمار تلك القدرات، ومن نواحٍ مالية أيضاً، لتمكين المرأة من إدارة مشروعها والاستفادة منه وهي في منزلها، مع إعطائها التدريب المناسب للترويج لمنتجاتها، مع بناء بنية تحتية جيدة (إمدادات الإنترنت، الحواسيب...)، تمكنها من العمل دون التعرض لتحديات تعرقل عملية الترويج online، وإنشاء دور حضانة للأطفال مع استيفاء جميع شروط الصحة والسلامة، حيث إن مخيم الفوار مثلاً يحتوي فقط على ثلاث حضانات، واحدة فقط مرخصة، وهي موجودة في المركز النسوي، ولذلك، هناك حاجة لوجود دور حضانات من شأنها احتواء بعض النساء العاطلات عن العمل في المخيم من جهة، وتسهيل مهمة عمل المرأة التي لا تستطيع العمل بسبب أطفالها من جهة أخرى.

تقديم تسهيلات مع مؤسسات التمكين الاقتصادي والإقراض والبنوك

ضرورة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة بالتمكين الاقتصادي، وخصوصاً المؤسسة الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، ومؤسسات الإقراض الأخرى الفاعلة في إنجاز مشاريع تمكينية، كمؤسستي أريج وفاتن والمجتمعات العالمية CHF والبنوك، عبر تقديم تسهيلات خاصة بالقروض للسيدات اللواتي يتقدمن لطلب قروض لإنشاء المشاريع وتسهيلات من المؤسسات لمنح السيدات داخل المخيم مبالغ مالية لإنشاء مشاريع متناهية الصغر داخل المخيم.

توفير حماية قانونية للعاملات في القطاع غير المنتظم

يتطلب هذا الخيار تخصيص برامج رفع وعي النساء تجاه قانون وسياسات العمل لمنع الاستغلال بحقهن وفرض عقوبات رادعة لأرباب العمل الذين يقومون بالتمييز بين الجنسين، وتعزيز معيار العمل اللائق وفرض رقابة على أماكن العمل للتأكد من تطبيق المساواة بين الجنسين داخل حدود العمل وضمان ملاحقة المنتهكين لحقوقهن العملية، وتنفيذ حملة توعوية حول خطورة عمل النساء داخل المستعمرات وتوفير فرص عمل ملائمة لهن في أماكن عمل قريبة.

تقييم البدائل

البديل الأول

الفاعلية: يعتبر هذا البديل ذا فاعلية كبيرة، لأنه يتيح فرص عمل مناسبة لنساء المخيم، وستكون هناك فاعلية كبيرة من قبل السيدات (بناء على الآراء التي رصدناها مع سيدات في مخيم الفوار)، فمع التقدم التكنولوجي، هناك إقبال كبير على التسوق أونلاين.

إمكانية التطبيق: هناك إمكانية كبيرة لتطبيق هذا البديل على أرض الواقع وداخل المخيم، حيث إنه لا يحتاج إلى مساحة جغرافية كبيرة، وأيضاً سيكون جزء من تطبيق هذا البديل داخل بيوت النساء.

الوعي العام: هناك وعي عام بأهمية عمل المرأة ودورها المهم في نهوض اقتصاد البلد.

العدالة: هذا البديل عادل جداً وينصف النساء المحتاجات إلى عمل، كما أنه لا يوجد قانون أو مبرر يحول دون عمل وتدرب النساء.

البديل الثاني

الفاعلية: ترتبط الفاعلية بالمؤسسات والبنوك ومدى رضاها عن هذا البديل والفاعلية من قبل السيدات ستكون عالية.

إمكانية التطبيق: يمكن تطبيقه في حال قبول المؤسسات والبنوك.

العدالة: البديل عادل وشرعي.

البديل الثالث

الفاعلية: هناك رغبة كبيرة من قبل السيدات لتعديل قوانين العمل بما يناسبهن، والجهات المختصة يجب أن تكون متعاونة مع هذا الأمر، لما ستكون له من نتائج فعالة، وستكون هناك فعالية من قبل الجهات المختصة لوجود بديل عن لجوء النساء للعمل داخل المستعمرات.

إمكانية التطبيق: تطبيقه على أرض الواقع سهل.

الوعي العام: هناك وعي عام بأهمية العدالة والمساواة بين الجنسين، وستتم زيادة الوعي حول خطورة عمل النساء في المستعمرات.

العدالة: هذا البديل عادل وشرعي.

الخاتمة:

للوقوف أمام التحديات التي تواجه المراة الفلسطينية بشكل عام وداخل المخيم بشكل خاص، نرى ان البدائل المقترحة هي بدائل تكاملية من الاهمية تطبيقها لتعزيز حضور النساء في سوق العمل وبالتالي رفع مستوى مشاركتهن في الشان العام.

المصادر والمراجع:

- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).
- المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصائيات 2020.
- العساف، غازي (2016): أسباب تدني مشاركة المرأة في سوق العمل ومدى إدماج مفهوم النوع الاجتماعي، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية بدعم من صندوق التشغيل والتدريب.
- https://www.ida2at.com/

مصادر أخرى:

- مركز الإحصاء الفلسطيني.
- مقابلة مع المديرة التنفيذية للجنة الشعبية داخل مخيم الفوار (تسنيم الطيطي) تاريخ: 2021/4/28 الساعة 11 ص.
- مقابلة مع مديرة المركز النسوي داخل مخيم الفوار (رحمة الحموز) تاريخ: 2021/4/28 الساعة 3م.

نحو سياسات مستجيبة لتوفير حدائق عامة ومساحات ترفيهية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين

"إعداد: رهام إعسيلة وعائشة مشعل- جامعة بيت لحم"

المقدمة:

تشكل الاحتياجات الإنسانية منظومة متكاملة ومتداخلة حتى تحقيق الغاية الإنسانية، وهي الكرامة الإنسانية. وقد شكل المخيم محنة وجودية لجموع اللاجئين الذين وجدوا أنفسهم في هذه التجمعات التي تنعدم فيها المسطحات الخضراء، أو الفضاءات الطبيعية، أو الحدائق العامة، أو أية وسيلة تسمح بقضاء الوقت خارج هذه البيوت المتلاصقة والمكدسة، فالمهمات الأساسية لوكالة الغوث الدولية تشمل توفير الاحتياجات الإنسانية، كما لم تولِ المؤسسات في مخيمات اللاجئين أي اهتمام يذكر لإيجاد فضاءات مناسبة لمسطحات أو حيز جغرافي مفتوح، نظراً لأن الأولويات الإنسانية كانت تستثني الاحتياجات الخاصة (الحدائق) من سلم أولوياتها من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ضيق الحيز الجغرافي المشمول بخدمات وكالة الغوث الدولية لم يكن يسمح قط بتخصيص مساحات من الأرض لفضاء جغرافي عام.

طال المدى الزمني للبقاء في هذه المخيمات، ولذلك، بدأت تتشكل في الإدراك البشري قضايا التكيف مع هذه الحياة الإنسانية العسيرة، فتشكلت مؤسسات وجمعيات ومراكز تنموية، ومهنية، ونسوية مختلفة لتحقيق الاحتياجات الإنسانية غير الشمولية بخدمات وكالة الغوث، إلا أن الاحتياج المتعلق بتوفير مسطحات خضراء/ حدائق عامة وأماكن النزهة والترفيه بقي في آخر اهتمامات هذه المؤسسات الجديدة التي طورها اللاجئون ونشطاء العمل الوطني في المخيمات.

النفس الإنسانية تتوق للراحة والترويح عن النفس التي تشعر بالضيق والكبت والضغط والحرمان، وكان الأمر كذلك لفئة الأطفال باعتبارهم الفئة الأكثر احتياجاً لأنشطة اللعب واللهو والرياضة، بالإضافة إلى الاحتياجات الخاصة بتحقيق الذات واكتساب الثقافة والاندماج مع الأطفال الآخرين. وذلك ينطبق على ربات البيوت اللاتي يبذلن في النهار جهداً معقداً لتحقيق الاحتياجات العائلية. كما أن جميع الفئات المنعزلة والمحرومة من أبسط حقوق الإنسان، تستحق أن يتاح لها الحد الأدنى من المساحات المفتوحة/ الخضراء والخالية من التلوث، التي يمكن أن يحقق منها الإنسان بعض الاحتياجات الاجتماعية والنفسية التي لا تتوفر في منازل المخيمات.

إن من شأن هذه الحدائق/ المساحات الخضراء التي تساهم في توفير ألعاب للأطفال أو المسابح الصغيرة ومساحات الرياضة، أن تساهم في تحقيق الاحتياجات النفسية والاجتماعية والتكيف الاجتماعي وفتح قاعات للنشاطات الإنسانية والثقافية والرياضية المختلفة، وكذلك حماية الأطفال من اللعب في المناطق الخطرة والملوثة، وإنصاف ربات البيوت بالحد الأدنى من الهواء الطلق والهواء المنعش ومواجهة ضيق المنازل وارتفاع عدد أفراد العائلة الفلسطينية في الغرف المنزلية.

إن هذا الاحتياج أصبح يشكل أمراً حيوياً وجمالياً، خاصة لأن ارتفاع تكاليف شراء هذه الخدمات في المدن غير متاح عند الأغلبية العظمى من سكان المخيمات، الذين يعيشون في مجتمعات الحرمان.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين:

بلا أدنى شك، فقد أضاف الاحتلال لمأساة الفلسطينيين الممتدة بعداً اجتماعياً حديثاً تمثل في ظهور المخيم، كوعاء للعلاقات الاجتماعية لمجموعات واسعة من اللاجئين الذين تم طردهم عنوة من أراضيهم، ولمفهوم المخيم دلالات عميقة وكثيفة المعنى في تراجيديا النكبة الممتدة في حياة البشر، فالمخيم أصبح الغلاف والمأوى البشري لبضعة ملايين من الفلسطينيين. وقد اتسم منذ البداية بكثافة سكانه من الفقراء، موزعين على وحدات سكنية من الطوب أو الخيام أو غرف الصفيح الذي لا يحمي من البرد في الشتاء أو الحر في الصيف. ومنذ البدايات، ارتكز عمل وكالة الغوث على تأمين الغذاء من خلال توزيع حصص من مواد التموين الأساسية، وضمان تعليم أساسي حتى الصف التاسع، وتوفير الخدمات الصحية عبر عيادات المخيمات لتحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين (أبو رحمة، 2014).

المشكلة السياساتية: (ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان):

تكمن المشكلة في تركيبة المخيم الجغرافية، وباعتباره مكاناً مكتظاً يحتوي بداخله أعداداً كبيرة من البشر، ويتسم بعدم توفر المساحات الكافية داخله لتوفير حدائق عامة ومساحات ترفيهية من قبل المؤسسات ووكالة الغوث الدولية، فترتب على ذلك بروز مشكلات اجتماعية، كتلك الناتجة عن سوء استغلال أوقات الفراغ من قبل السكان، ما أدى إلى ضغوطات نفسية وسلوكيات غير مقبولة اجتماعياً، بالإضافة إلى معاناة أطفال المخيم من حرمانهم من حقهم باللعب واللهو وتوفر مساحة آمنة ومتخصصة تزاحم الأزقة الضيقة، بسبب عدم وجود أماكن ترفيهية ومساحات آمنة لفئات المخيم المختلفة.

هدف الورقة السياساتية:

تسعى هذه الورقة إلى تقديم بدائل سياساتية موجهة للجهات المختصة المتمثلة بمجلس الوزراء الفلسطيني، ووكالة الغوث، واللجان الشعبية للخدمات في المخيمات، من أجل توفير مساحات عامة للاستفادة منها من أجل إنشاء الحدائق والمشاريع المجتمعية الترفيهية التي تهدف إلى خدمة فئات المجتمع كافة، وتقديم مجموعة من المقترحات، من شأنها توفير مساحات عامة داخل المخيمات من خلال عدة مقترحات، أهمها استغلال الموارد العامة من المؤسسات الخدماتية، وتخصيص الأراضي والمساحات التي يمكن الاستفادة منها للمصلحة المجتمعية العامة.

أسباب المشكلة:

شكلت الكثافة السكانية داخل المخيمات الفلسطينية أحد أكبر التحديات الإنسانية، حيث يتكدس اللاجئون في مساحات ضيقة كانت وكالة الغوث قد استأجرتها من الدول المضيفة في الأقاليم الأربعة (الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين).

وتوجد في المخيمات عدة مؤسسات، خصوصاً: المدارس، ومراكز الشباب، ومراكز النشاط النسوي، ومراكز تأهيل المعاقين. وقد دأبت وكالة الغوث الدولية على تنشيط ودعم الأندية الشبابية التي كانت تقام تحت مسمى نادٍ (رياضي، فني، كشفي، ثقافي)، وقد كان من أهم النشاطات التي تقدمها هذه الأندية: الأنشطة التي تصقل روح العمل الطوعي، بالإضافة إلى الندوات والحلقات الثقافية التي حافظت على الذاكرة التاريخية للاجئين، والنشاطات التوعوية والمخيمات الكشفية الصيفية، إلى جانب تأسيس الفرق الرياضية المتنوعة ككرة القدم والسلة وغيرها، إلا أن هناك نقصاً بالمساحات الترفيهية والآمنة التي يحتاجها أهل المخيم (شرايعة، 2018).

إن مجتمعات الإيواء الجديدة المتمثلة في المخيمات، بما تتضمن من كم هائل من انعدام الأمن، وارتفاع نسبة اللاجئين قياساً بالحيز الجغرافي للمخيم، وارتفاع نسبة المقيمين في غرف المنازل، وزيادة الأعباء على الأمهات، وتكدس الحواري والأزقة بحاويات النفايات والسيارات وتلاصق المنازل والشرفات (البرندات/ البلكونات)؛ باتت المنازل فيها أشبه بغرف السجون التي لا تدخلها الشمس أو الهواء، ويحرم المدى البصري من التأمل أو استنشاق الهواء أو التمتع بالشمس أو عطر الصباحات وهدوء الغروب.

وتمتاز المخيمات بنظام عمراني غير منظم وغير مهيكل، ويمكن القول إنه جزء من التنمية العشوائية بلا خضوع للخطط التنموية الوطنية، حيث ازدادت المباني والبيوت بشكل عمودي، وبما يتماشى مع النمو السكاني داخل المخيمات، ما انعكس سلباً على حياة اللاجئين داخلها، وتدريجياً، بدأت المساحات الخاصة بالأرصفة والشوارع والأماكن العامة داخل المخيم بالتقلص التدريجي، وانعدمت مساحات لعب الأطفال ومرافق الترفيه (تصلق، 2006).

البدائل المقترحة:

البديل الأول: إعادة تنظيم البناء في بعض الأحياء العشوائية

تعددت الأنماط البنائية في المخيمات داخل التشكيل البنيوي للمخيمات، مثل الحارات الأزقة والأحواش التي تبنى بطريقة عفوية وعشوائية وبلا أي معايير هندسية، وغالباً ما تتم تحت ضغط الحاجة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية في إيجاد حجرات السكن. والإمكانية المتاحة لإعادة تنظيم البناء تكمن في هدم هذه الأحياء أو الأحواش، وإعادة البناء بطرق أحسن تنظيماً للاستفادة من هذه المساحات لأوسع مدى ممكن، ويجرى تركيبها وفق نظام هندسي (عمودي)، بحيث يجري توزيع الشقق على كافة العائلات التي جرى هدم منازلها في إطار عملية التنظيم الجديد، وفي هذه الحالات، يمكن للنظام الهندسي أن يترك مجالاً للحدائق أو المسطحات الخضراء، لتكون ملاذاً للترويح واللعب وقضاء وقت الفراغ.

تقييم البديل الأول

إمكانية التطبيق: صعب تطبيقه بسبب كلفة مصاريف الهدم والبناء في المخيمات وصعوبة ترحيل السكان. ومن الناحية السياسية، قد يفسر مقترح كهذا على أنه مدخل للتوطين، وبالتالي، سيلقى مقاومة ومعارضة شديدة داخل المخيمات، وسيسهل التحريض ضده في الأوساط الشعبية.

العدالة: لا عدالة في الهدم وإعادة البناء.

البديل الثاني: إعادة تطوير ملاعب وساحات مدارس وكالة الغوث الدولية وتحويلها من ساحات أحادية الغاية إلى ملاعب متعددة الغايات والأهداف

بحيث تجري تهيئتها بالفرش الصناعي الأخضر، وتنويع المعدات الرياضية لتتيح مجالات خصبة للأولاد بعد الدوام المدرسي الرسمي. ويمكن ترتيب هذه البرامج بالتوافق بين وكالة الغوث الدولية والجهات المختصة من خلال الهيئات الرياضية لتمويلها وحراستها وصيانتها وإيجاد المدرسين والمشرفين المؤهلين للإشراف على هذه المشاريع.

تقييم البديل الثاني

إمكانية التطبيق: يمكن تطبيقه بسبب قلة التكاليف المادية وسهولة الوصول والتنسيق بين المدارس والجهات المختصة، وهناك العديد من البلدان التي توجد فيها كل المرافق العامة كالمدارس ورياض الأطفال والحضانات والجمعيات.. إلخ تحت سلطة البلديات، التي من شأنها أن تقدم نموذجاً جديداً في مرافق متعددة الأغراض والأهداف.

العدالة: يمكن من خلاله تحقيق العدالة لجميع الفئات.

البديل الثالث: زراعة أسطح البيوت والمنشآت السكنية

في ضوء التطورات التي حصلت في نظام تكنولوجيا الزراعة والمسطحات الخضراء في الكثير من مدن العالم، حيث تطورت في هذه المدن العالمية الكبرى ظاهرة زراعة أسطح المنازل بالأعشاب وبعض الزراعات الأخرى، حيث يمكن تطوير هذه الأنماط في فلسطين. ويمكن للدول المانحة التي طورت مثل هذه النظم أن تساهم في تمويل هذه المشاريع الصغيرة.

تقييم البديل الثالث:

إمكانية التطبيق: يمكن تطبيقه بسبب سهولة توفره لجميع السكان وقلة تكاليفه، كما يعمل على تشجيع السكان على الاستفادة من أسطح المنازل، لما فيه من منفعة شخصية وعامة.

العدالة: يمكن من خلاله تحقيق العدالة للجميع، ويمكن من خلال الاستفادة من دعم الدول المانحة لتبني الفكرة والعمل بها.

البديل الرابع: توفير قطع أراضٍ بجانب المخيمات يمكن تحويلها إلى حدائق عامة

يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة من بعض قطع الأراضي المتوافرة (المشاع) المحيطة بالمخيمات أو التي بداخلها، ويمكن توفيرها وتحويلها إلى حدائق خاصة بهذه المخيمات، فينتفع منها جميع المواطنين، بمن فيهم أهالي المخيمات على وجه التحديد.

تقييم البديل الرابع:

إمكانية التطبيق: يمكن تطبيقه من خلال التنسيق مع الجهات المختصة في المؤسسات والمخيمات، بالإضافة إلى إمكانية توفير ميزانية لتطبيقه لتوفير مساحات آمنة.

العدالة: يحقق العدالة للجميع، ومن خلاله يمكن لجميع الفئات، سواء كانوا من داخل أو من خارج المخيم الاستفادة من هذه المشاريع.

<u>التوصيات والمفاضلة بين البدائل:</u>

بناء على درجة تعميم الفاعلية والكفاءة وإمكانية التطبيق والتكلفة للبدائل الأربعة التي تم ذكرها أعلاه، فإن أفضل البدائل للتعامل مع مشكلة عدم توفر مساحات عامة وحدائق ترفيهية في الوقت الحاضر من قبل الجهات المختصة واللجان الشعبية والمؤسسات في المخيمات هي البدائل الثاني والثالث والرابع، نظراً لأنه يمكن تطبيقها بسبب قلة التكاليف المادية وسهولة الوصول وإمكانية تطبيق العدالة الاجتماعية، ولأنها تتناسب مع قدرات وإمكانيات المخيمات الفلسطينية.

<u>توصيات عامة:</u>

نوصي بدعوة الأطراف الفاعلة في المخيمات والجهات المختصة لمناقشة أولويات الميزانيات السنوية لبناء حدائق عامة، فعلى الجهات المختصة ووكالة الغوث التدخل لحل مشكلة ضيق المساحات داخل المخيمات من خلال استئجار أو تملك أراضٍ جديدة محاذية للمخيمات لتوفير العيش الكريم للاجئين، والتأكيد على أن توسيع الرقعة الجغرافية للمخيمات لا يمس بحق العودة، بل يحسن نوع الحياة لقاطنيها (قنديل، 2018). كما نوصي الجهات المختصة كدول مضيفة باستئجار أو تملك أراضٍ محاذية للمخيمات لبناء مجمع متكامل لكل مخيم، يشمل الأندية الاجتماعية والرياضية والمراكز النسوية والترويحية.

المصادر والمراجع:

- أبـو رحمـة، منيـر موسـى (2014). الأوضـاع الاقتصاديـة والمعيشـية للاجئيـن الفلسـطينيين في ظـل الاحتـلال الإسـرائيلي. مجلـة الحكمـة للدراسـات الاقتصاديـة، المجلـد 2014، العـدد 3، 284-298.
- تصلـق، أمـل (2006). «الخصائـص العمرانيـة والتخطيطيـة للمخيمـات الفلسـطينية حالـة دراسـية لمخيـم جنيـن- الضفـة الغربيـة». كليـة الدراسـات العليـا، جامعـة النجـاح الوطنيـة، نابلـس، فلسـطين.
- شـتيوي، سـعاد حسـن (2007). دمـج سـكان المخيمـات الفلسـطينية في الضفـة الغربيـة اقتصاديـاً واجتماعيـاً وثقافيـاً في البيئـة الحضريـة المجـاورة (رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة)، جامعـة النجـاح الوطنيـة، نابلـس.
- قنديـل، رائـدة (2018). تأثيـر محدوديـة المسـاحات المخصصـة للشـباب في مخيمـات اللاجئيـن الفلسـطينيين على عمليـة التنميـة فيهـا، د.ت، د.م.
- الشـريف، محمـد (2016). قضيـة اللاجئيـن الفلسـطينيين. مجلـة بحـوث الشـرق الأوسـط، المجلـد 2016، العـدد 38، 391-406.

المقابلات الشخصية:

- أبو سرور، عبد الفتاح (مقابلة شخصية، 2 مايو 2021).
- أبو سرور، محمد (مقابلة شخصية، 1 مايو، 2021).
- العزة، سعيد (مقابلة شخصية، 1 مايو، 2021).
- يقين، سعيد (مقابلة شخصية، 5 مايو، 2021).

نحو سياسات عامة لمعالجة محدودية الدعم النفسي والاجتماعي وأثرها على العنف تجاه النساء في المخيمات الفلسطينية

"إعداد: رغدة فنون ولين دويك - جامعة القدس"

المقدمة:

شهد القرن الحادي والعشرون تطوراً ملحوظاً في العلوم الطبية، وزادت القدرة البشرية في التعامل مع الأمراض العضوية، إلا أن الأمراض النفسية زادت بنسبة ملحوظة ومثيرة للاهتمام. وما زالت هذه المشكلة تتفاقم شيئاً فشيئاً، إذا لم نجد حلولاً جذرية على أرض الواقع، فالكثير من اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة اللاجئات، يعانون من مشاكل نفسية واجتماعية، وهذا يأتي كنتيجة للواقع المعيش داخل المخيمات. فقد عانت المرأة داخل المخيمات من أشكال مركبة ومضاعفة من العنف، فهي تخضع لعنف الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ويمارس عليها عنف اجتماعي بأشكال متعددة، فالمرأة الفلسطينية مهددة دوماً بالقتل والاعتقال والاستهداف، بالإضافة إلى انتهاك حقوقها الأساسية بالإقامة والسكن والتنقل، وخير مثال على ذلك العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما يخلفه من دمار واضطرابات نفسية، حيث تتحمل النساء أعباء مضاعفة عند استشهاد أو اعتقال أحد أفراد الأسرة، وتتحول في معظم الأحيان إلى المعيلة الوحيدة لهذه الأسرة، فيزداد العبء النفسي الواقع عليها في توفير العناية والرعاية لأسرتها. وعلى الجهة الأخرى، لا تزال المرأة تعاني من عنف مجتمعي ومن تمييز عنصري ضدها وصعوبة في الحصول على الحقوق الكاملة في التعليم والصحة والعمل.

وقد أدت أزمة كورونا إلى تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة، وكان تأثيرها جلياً على نساء داخل المخيمات، بحكم الإغلاق الحكومي الذي ضاعف من ساعات تواجدها داخل المنزل، وبالتالي تراكم الضغط النفسي وعدم وجود فسحة لتفريغه، حيث ترتبت عليها المزيد من الأعباء المنزلية ورعاية الأطفال والتدريس وكثرة التفكير في الأوضاع وكيفية النجاة بأقل الأضرار. غير أن بعض النساء، وبالإضافة إلى هذه الأعباء، يعانين من عنف مستمر يفاقم الأزمة أضعافاً مضاعفة.

وذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» أن نسبة النساء المتزوجات حالياً واللاتي سبق لهن الزواج (18-64 سنة) وتعرّضن، لمرة واحدة على الأقل، لأحد أنواع العنف من قبل الزوج خلال 12 شهراً (2019) هي 29.6% في الضفة وقطاع غزة. كما أفادت 60% منهن بعدم معرفتهنّ بوجود مراكز ومؤسسات للحماية من العنف في المناطق التي يعشن فيها.

وخلال العام 2015، تم رصد وتوثيق (15) حادثة قتل لنساء وفتيات فلسطينيات، في حين تم رصد (23) حالة قتل أخرى خلال العام (2016)، ورصد مقتل (29) امرأة وفتاة خلال العام 2017، وبذلك، نرى أن مشكلة العنف متزايدة مع ازدياد السنوات، وعدد لا بأس به من هذه النسبة موجود بالمخيمات.[1]

تخاطب هذه الورقة، وزارة الصحة الفلسطينية ووكالة الغوث (UNRWA) ودائرة شؤون اللاجئين، ووزارة المرأة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وهذه الأطراف هي المعنية بشكل مباشر في زيادة الوعي النفسي والاجتماعي في آثار الاضطرابات النفسية على المرأة والتقليل من حالات العنف الممارس تجاه النساء في المخيمات.

تحليل المشكلة:

ترتفع نسبة العنف في المخيمات على وجه الخصوص بسبب تواجد أغلب هذه المخيمات على أطراف المدن وقريبة من نقاط التفتيش أو جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، حيث تعتبر هذه الأماكن من أكثر التجمعات السكانية معاناة، ما يزيد من ارتفاع عدد الاجتياحات للمخيم وإجبار سكانه على إخلاء منازلهم أو هدم المنازل، بالإضافة إلى ارتفاع احتمالية اعتقال المرأة أو اعتقال الزوج أو الأولاد والبنات، ما يزيد من الواجبات والضغط عليها، في ظل غياب الرجل عن العائلة، لتملأ مكان الأب والأخ.

كما أن المخيمات تعاني الازدحام وتلاصق البيوت وغياب الخصوصية، إضافة لعدم وجود مساحات كافية للترفيه فيها.

وقد وجد فريق الدعم النفسي والاجتماعي والتدخلات الطارئة التابع لجمعية الشبان المسيحية في بلدة قباطية بمحافظة جنين 2016، التي تعرضت لحصار مشدد بعد استشهاد ثلاثة من أبنائها في مدينة القدس؛ أن أمهات أسر عمارة سكنية استولى عليها الجيش فترة الحصار يعانين أعراضاً بسبب حالة الصدمة، تتمثل بالأعراض النفسية الجسمية، مثل ألم البطن والمغص، وكذلك حالة القلق والشعور بأعراض الولادة المبكرة لدى 3 من الحوامل بالإضافة إلى اضطرابات النوم[1].

كما أن البنية المجتمعية للمخيمات والعائلات الممتدة والنظرة للمرأة وانتشار الفقر والبطالة بشكل عام، تلعب دوراً كبيراً في جعل المرأة في المخيمات معرضة بنسبة أكثر للضغط النفسي بسبب النظرة السائدة للمرأة مقارنة بالنساء الفلسطينيات في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى غياب التوعية الكافية عند اللاجئين بأهمية علاج الأمراض النفسية وعدم الحرج منها.

وحسب وزارة المرأة، فإن العنف الاقتصادي والعنف المنزلي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً في خضم الظروف الحالية. «فنتيجة للظروف الاقتصادية، وفقدان الوظائف، وحالة القلق الشديد الحالية، هناك تدهور في الوضع الاقتصادي للمرأة، وهذا يؤدي إلى العنف الاقتصادي في المنزل، وكذلك ارتفاع معدلات العنف المنزلي»[2].

خلال فترة كورونا، أبلغت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية أنها رصدت أكثر من 510 طلبات للدعم، بما في ذلك ضحايا العنف المنزلي في الفترة ما بين 22 آذار و4 نيسان 2020، وأبلغت مؤسسة سوا، عن 3 حالات محاولات انتحار بسبب الاعتداء الجنسي وسفاح القربى والمضايقة ومحاولة الاغتصاب في غضون أسبوع واحد (9-16 نيسان/ أبريل)، ولا توجد أية بيانات خاصة بنساء المخيمات[3].

يُعرف المجتمع الفلسطيني بالتكتم على حالات العنف، ولا يسمح للمرأة بالإفصاح عما تعانيه، حيث يتم حل المشكلات داخلياً بين أفراد الأسرة، دون اللجوء إلى مختصين لتقديم العلاج بالطريقة الصحيحة. كما أن نسبة كبيرة من نساء المخيمات تجهل وجود مراكز دعم تلجأ لها في حالات تعرضها للعنف أو لطلب الدعم النفسي. كما أشارت الدراسة البحثية «واقع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية» المنفذة من قبل مؤسسة REFORM إلى أن 92.4% من سكان المخيمات يعتبرون خدمات الإرشاد والدعم النفسي أولوية «مهمة»، كما أن رضاهم عن برامج الدعم النفسي «غير مقبولة على الإطلاق» بنسبة 66.9%.(2020)[4].

كما قالت فاطمة أبو فارة، مواطنة في مخيم الدهيشة: «لم أسمع بالدعم النفسي، ولم يسبق أن شرح لي أحد عن مثل هذا الأمر».

كما تعاني المخيمات الفلسطينية من عدم توفير الدعم النفسي أو تعزيز الصحة النفسية لدى النساء في المخيمات، حيث إن وكالة الغوث توجد لديها وحدات متخصصة بتقديم الدعم النفسي للمرأة، لكن أنشطتها محدودة، ويقتصر الأمر على تقديم برنامج دعم فردي يغطي مجموعة من أفراد المخيمات.[5]

ولا توفر مؤسسات المجتمع المدني في مراكزها خدمات الصحة النفسية والتفريغ للنساء، فمثلاً، يوجد في مخيم الدهيشة عدد من المؤسسات الأهلية التي تقدم برامج وخدمات عديدة لمختلف شرائح المجتمع، إلا أنها تنفي توفر برامج خاصة بالصحة النفسية للمرأة، وإنما تقتصر على ورشات متفرقة، كما توجد وحدات تمكين اقتصادي واجتماعي، كما في مؤسسة «إبداع»، التي تعقد لقاءات متفرقة مع مجموعة مكونة من 60 امرأة.[6]

وتعمل وحدة الخدمة الاجتماعية في مؤسسة «ليلك» على تدريب مجموعات من طلبة الخدمة الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية وتقدم لقاءات توعوية. ولا يوجد برنامج مختص بالدعم النفسي للمخيم أو النساء.[7]كما أفاد ناجي عودة، مدير مؤسسة «ليلك» أنه «لا توجد متابعة متخصصة مع زوجات الشهداء أو المعتقلين والمعتقلات، لأن المؤسسات غير مؤهلة ولا مستعدة للتعامل مع هذه الفئة».

إن مراكز الدعم النفسي والاجتماعي غير موجودة في المخيمات، وإن وجدت، فإنها غير فعالة بالشكل المطلوب.

<u>أهداف الورقة:</u>

- إعادة طرح موضوع العنف الموجه ضد النساء على طاولة النقاش، وتقديم بدائل واضحة لصانع القرار، ليستند إليها في استحداث سياسات داعمة لموضوع الصحة النفسية للنساء في المخيمات الفلسطينية.
- تغيير الصورة النمطية للأمراض النفسية في أذهان اللاجئين عن طريق زيادة التوعية بأهمية العلاج النفسي.

<u>البدائل السياساتية المقترحة والمفاضلة بينها:</u>

البديل الأول: زيادة التوعية بأهمية علاج الأمراض النفسية عن طريق ورشات تدريبية للعاملين واللاجئين

يتضمن هذا البديل استقطاب أخصائيين نفسيين لعمل ورشات تدريبية للطاقم الموجود في الوحدات التمكينية ليصبحوا مؤهلين على قدر عالٍ للتعامل مع أغلب الحالات الموجودة، ثم عمل دورات تأهيل نفسي للأسر حول أهمية الصحة النفسية للنساء في المخيمات وعدم الحرج من علاج أي مشكلة تواجههنّ، حيث تتفاقم أعراض الاضطرابات النفسية حال إهمال علاجها، وتكون هذه الورشات موجهة لكل فئات المخيم، من أطفال ونساء ورجال، ليصبحوا على قدر كافٍ من التوعية وتقديم الدعم للعنصر الأنثوي بالمنزل، سواء كانت الأنثى أماً أو أختاً أو بنتاً، بالإضافة إلى عمل أيام فحص مجانية بوجود مرشد نفسي ليشجع النساء ويعطيهن الثقة للتحدث عن أي أعراض يلاحظنها على أنفسهن.

البديل الثاني: ربط بين المراكز الصحية ووحدات الدعم النفسي عامة

يقوم هذا البديل على ربط المراكز الصحية بوحدات الدعم النفسي، حيث يقوم المركز بتحويل الحالات التي تحتاج إلى دعم نفسي بعد العلاج الجسدي أو التي يتبين لهم أن المشكلة التي يعاني منها المريض نفسية وليست جسدية على الإطلاق، وقد تم اقتراح هذا الربط، لأن المراكز الصحية في المخيمات لا تتحمل إضافة وحدات نفسية بداخلها، فيمكننا استغلال التحويلات بين المركزين. من سلبيات هذا البديل أن بعض المرضى يمكن أن يتهربوا من العلاج ولا يذهبوا لوحدات التمكين، لذلك، تلعب التوعية الدور الأكبر.

البديل الثالث: تفعيل نشاط وحدات التمكين النفسي والمتابعة المستمرة لأعمالها

مشكلتنا ليست خلق وحدات تمكينية على أرض الواقع، بل تفعيل هذه الوحدات. ويقوم هذا البديل على فرض الرقابة على كل الوحدات التمكينية وتعيين لجنة للكشف المستمر على أعمالها والورشات التدريبية التي تقوم بها، بالإضافة إلى إلزام المسؤولين عن هذه الوحدات برفع تقارير تصف الوضع الموجود لديها، وأن تعمل ضمن خطة على تشكيل مجموعة من البؤر النسوية لرفع الثقة بين النساء في المخيم والوحدة، إضافة إلى تقديم التوعية بأهمية الصحة النفسية بين النساء.

البديل الرابع: الربط بين مراكز النشاط النسوي والدعم النفسي للنساء داخل المخيمات

تعمل مراكز النشاط النسوي على تقديم الدعم للمرأة المعنّفة أو ضحية أي نوع من أنواع الظلم، لذلك، يمكن الاستفادة من هذا النشاط والتعاون مع هذه المراكز بإدخال برامج الدعم النفسي إلى أنشطة هذه المراكز والتعاون مع مقدميها، وبناء نظام تحويل وطني للدعم النفسي لنساء المخيمات كجزء من نظام التحويل الوطني لحماية النساء من العنف[8].

البديل الخامس: تخصيص جزء من موازنة الحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية والنفسية

من واجبات الحكومة العمل على المساهمة في تحسين الأوضاع داخل المخيمات، وذلك من خلال رزمة من التدخلات الهامة التي من الممكن إنجازها، وخصوصاً في مجال التمكين الاقتصادي والتشغيل وخلق فرص عمل وخفض نسبة البطالة بين الأفراد.

البديل السادس: عمل أماكن للترفيه وجلسات التأمل، بالإضافة إلى مراكز رياضية

يقوم هذا البديل على إيجاد أماكن من شأنها تفريغ طاقة اللاجئين والتخفيف عنهم، بما له من أثر كبير على الصحة النفسية. ونعرف جميعاً أهمية الرياضة في تعديل صحة الفرد الجسمية والنفسية، حيث بالإمكان إطلاق حملة للمشي في شوارع المدينة والتعاون مع إحدى الشركات الكبيرة أنه مقابل كل 1 كم، يتم التبرع من قبل الشركة بـ 10 دولارات لوحدات التمكين والدعم النفسي، وبذلك، يتوفر مصدر مالي لاستمرارية الأنشطة والورشات، إضافة إلى جدول جلسات تأمل أسبوعية تساعد المشاركات على الاسترخاء وحل مشاكلهن.

الخاتمة:

نرى أن الحل البديل هو تفعيل نشاط وحدات التمكين والرقابة المستمرة على أعمالهم، لأنه مهما اقترحنا من حلول في ظل غياب الرقابة، فلن نرى استمرارية ونتائج واضحة على أرض الواقع، حيث إن مشكلة الصحة النفسية ليست وليدة اللحظة، والكثير من المشاريع قامت لدعمها، ولكن أغلبها توقفت ولم تستمر، فالدعم المالي في أي لحظة يمكن أن يقل. وبالنظر إلى أهميته، إلا أنه يمكن الاستمرارية في ظل شح الإمكانيات «قليل دائم خير من كثير متقطع». والتوعية مهمة، بل هي الأشد أهمية، ولكن إن كانت لفترة مؤقتة، فلن تعطي النتيجة المرجوة، ونفس الأمر منطبق على الربط بين المراكز الصحية ووحدات التمكين».

الهوامش:

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، العنف الأسري https://cutt.ly/PEav2C6

[2] وكالة قدس نت للأنباء، الإثنين 15 فبراير 2016، فريق الدعم النفسي الاجتماعي والتدخلات الطارئة بجمعية الشبان المسيحية في بلدة قباطيه أثناء الحصار. https://qudsnet.com/post/330030

[3] لاجئون، نساء معنفات في غزة.. من لهن؟ 11 أكتوبر 2020 https://cutt.ly/HEabhp·

[4] تقرير جديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يُعلي أصوات الفلسطينيات في خضم تدابير الإغلاق المفروضة في مواجهة كوفيد -19/ 09 يونيو، 2020 https://cutt.ly/JEanrs7

[5] دراسة واقع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية 2020 (REFORM).

[6] رائد عميرة مدير مكتب وكالة الغوث للشؤون الاجتماعية في الجنوب.

[7] صبحية الجعفري مديرة مشروع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، مؤسسة إبداع.

[8] ناجي عودة مدير مؤسسة إبداع.

[9] قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2013م بشأن نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16570

[10] وزارة شؤون المرأة. https://www.mowa.pna.ps/

نحو دور فاعل للشباب في صناعة القرار داخل الهيئات المحلية في مخيمات اللاجئين

"إعداد: فاطمة الزهراء وعبد الله وإبراهيم شعراوي- جامعة فلسطين الأهلية"

المقدمة:

لطالما كان للشباب الفلسطيني أثر كبير على المجتمع، حيث إن لهذه الشريحة من المجتمع الدور الأكبر والأبرز في القضية الفلسطينية، وكان وما زال لها الأثر الكبير في العمل المجتمعي، للشباب الفلسطيني دور مهم للغاية، فهم الفئة الأكثر تعطشاً ورغبةً للتغيير المجتمعي نحو الأفضل، بيد أن محاولة تغييب قدرات الشباب الفلسطينيين، وعدم الإيمان بقدراتهم، زاد من الظلم الواقع عليهم، فقلت نسبة مشاركتهم في صناعة القرار مجتمعياً بشكل عام، وفي المخيمات الفلسطينية بشكل خاص.

يعد المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً، إذ يبلغ عدد الشباب الواقعة أعمارهم ما بين 18–29 عاماً ما يقارب 1.14 مليون شاب، وشكلوا حوالي خُمس المجتمع بنسبة 22% من إجمالي السكان في فلسطين منتصف العام 2020، 23% في الضفة الغربية، و22% في قطاع غزة[1]. ومن الأمثلة على المشاركة الشبابية في العمل الاجتماعي: المشاركة في تحديد المطالب والاحتياجات الخاصة بالمخيم وأفراده، والمشاركة في التخطيط للبرامج التي من شأنها التأثير إيجابياً على أوضاع المخيم مستقبلاً، والمشاركة أيضاً في تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً ومتابعتها ومتابعة آلية تنفيذها، وأخيراً المشاركة في الأعمال التطوعية التي تعود بالنفع على المجتمع وأفراده، كما تنمي القيم المُحببة كالتعاون وغيرها.

ويوجد في الساحة الفلسطينية 27 مخيماً للاجئين الفلسطينيين المهجرين قسراً من قبل العصابات الصهيونية منذ عام 1948. بلغت نسبة اللاجئين في الضفة الغربية 17% لعام 2018، و25% في قطاع غزة، من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث.

وقد كان للانقسام الفلسطيني الأثر الكبير على عزوف الشباب الفلسطيني عن دائرة صنع القرار، ليس هذا فحسب، وإنما كان للجان الشعبية أيضاً الأثر في عزوفهم، وتعرف اللجان الشعبية على أنها لجان محلية، هدفها رعاية مصالح الفلسطينيين ضمن نطاق عملها الجغرافي[2]، حيث إنه لا يتم تشكيل اللجان الشعبية بطريقة ديمقراطية، وغالباً ما يكون أعضاؤها كباراً في السن أو كبار الشأن في المخيم، وليس الشباب، فقد أظهرت بيانات عام 2017 أن نسبة الشباب العاملين في مراكز صناعة القرار وموظفي إدارة عليا 0.7%، بواقع 0.8% في الضفة الغربية، و0.7% في قطاع غزة[3].

يعرف مفهوم التمكين على أنه زيادة القدرة الروحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات. وهو عملية زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات والنتائج المطلوبة. ومن أساسياتها الإجراءات التي تساهم في تكوين الأصول الفردية والجماعية، وتحسين كفاءة ونزاهة السياق التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم استخدام هذه الأصول. كما تعرف المشاركة على أنها قدرة المواطنين على الانخراط في القرارات السياسية في بلدهم أو منطقتهم.

اللجان الشعبية:

يرجع تشكيل اللجان الشعبية إلى اتفاق القاهرة عام 1969، حيث اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية سياسات عامة من أجل حل مشكلة اللاجئين في لبنان بشكل أولي. ولكن أخذ الفلسطينيون هذه الطريقة وطبقوها في كل المخيمات الفلسطينية. «إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية»[4]. ويكون للجان الشعبية مدير خاص ومنسق عام وممثلون عنها في مناطق المخيم والمدينة الموجود فيها المخيم، ويتم انتقاء مدراء اللجنة في انتخابات داخلية في كل مخيم في طرق غير ديمقراطية ما أضعف ثقة تمثيل الكثير من اللجان الشعبية في المخيم. وتتعامل السلطات الرسمية مع ممثلي اللجان الشعبية بشكل مباشر لتسهيل عملها في المخيمات من توزيع مساعدات أو تطوير البنية التحتية للمخيمات وبعض الأمور الجنائية.

المشكلة:

إن المشكلة المعروضة في هذه الورقة تتمثل بعدم إشراك الشباب في التخطيط للهيئات المحلية، وذلك يرجع لعدة أمور لعل أبرزها:

- الصراع الحزبي داخل المخيم: حيث ان هذه الصراعات المتكررة كانت أحد الأسباب التي أدت إلى عزوف الشباب الفلسطيني في المخيمات عن المشاركة في صنع القرار، أو حتى الانضمام للهيئات الموجودة داخل المخيم.
- عدم إشراك المجتمع المحلي كاملاً في انتخابات اللجان الشعبية: كما ذكرنا سابقاً، فإن عملية اختيار أو تشكيل اللجان الشعبية لا تتم بطريقة تمثيلية منصفة، إلا أنه في واقع الأمر لا يعمل به، حيث غالباً ما تقتصر الانتخابات على كبار الشأن في المخيم، أو بطريقة عشوائية.
- ضعف البناء الديمقراطي في مؤسسات المجتمع المدني، يعد هذا السبب من أبرز الأسباب التي تحول دون تمكين الشباب الفلسطيني من المشاركة في صنع القرار داخل الهيئات المحلية في المخيم.
- الانقسام الفلسطيني الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية منذ العام 2007، نتيجة لحالة الصراع والتنافس السياسي بين الفصائل الفلسطينية، أثّر سلباً وبشكل كبير على الحياة الاجتماعية لدى المجتمع الفلسطيني، ما أدى إلى زيادة حجم الفجوة الاجتماعية والثقافية والسياسية بين فئات المجتمع، وانعكس ذلك على جيل كبير من المجتمع، وبخاصة الشباب.

الهدف:

الهدف العام لهذه الورقة هو المساهمة في إشراك الشباب اللاجئ في رسم السياسات والخطط للهيئات المحلية داخل مخيماتهم للمساهمة في استحضار احتياجاتهم واحتياجات الفئات الشابة في هذه الخطط.

الأهداف الفرعية:

تقديم مقترحات لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لتطوير ودعم مشاركة الشباب في الحياة السياسية العامة داخل المخيم.

البدائل المقترحة:

البديل الأول: رفع نسبة حضور الشباب في اللجان الشعبية داخل المخيمات

يقوم هذا البديل على ضرورة إشراك الفئة الشابة في الهيئات المحلية داخل المخيمات، حتى تتسنى لهم المشاركة والتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم وتسليط الضوء على الإمكانات المتوافرة لديهم، والمساعدة أيضاً في حل المشكلات التي تعاني منها هذه الفئة، والمساهمة في تعزيز تواجدهم في مثل هذه الهيئات.

البديل الثاني: تأمين دعم مستمر وتقديم إعفاءات للمشاريع الشبابية في المخيمات

يساعد هذا البديل في تقليل انتقال المشاريع الشبابية في بدء مشاريعهم الصغيرة إلى خارج المخيمات، ويحفز الفئات الشابة على فتح مشاريعهم أو عمل نشاطاتهم في مناطق داخل المخيمات، فتأمين وجود فئة الشباب في المخيمات بشكل أولي يدفع هذه الفئة إلى المطالبة في إشراكهم باللجان الشعبية للمخيم. مهم أن يتم إعفاء المهندسين والمحامين والأطباء والتجار من بعض الضرائب وتكاليف الانتساب، وتقليل مبالغ الإيجارات للمحال التجارية داخل المخيمات.

البديل الثالث: تمثيل الأحزاب السياسية في تشكيلة اللجان الشعبية في المخيمات

احتكار اللجنة الشعبية من قبل فصيل سياسي لا يحل أيّاً من مشاكل المخيم، وإنما يفاقم مشاكله.

المفاضلة بين البدائل:

البديل الأول

المقبولية: يشكل هذا البديل مقبولية لدى فئة الشباب في المخيمات الفلسطينية، كونه يعبر عن مطالب واحتياجات هذه الفئة من المجتمع.

الإمكانية: تستطيع الهيئات المحلية للمخيم توجيه المنح والتمويل، عبر قنواتها الصحيحة، بما يخدم البرامج العملية لتعزيز مشاركة الشباب ودمجهم في الحياة العامة، من خلال استراتيجية مؤسسية وطنية مهنية.

التكلفة: لا توجد تكلفة.

الشرعية: لا يوجد أي قانون يعارض هذا البديل.

البديل الثاني

المقبولية: يلاقي هذا البديل مقبولية كبيرة بين الفئات الشبابية.

الإمكانية: تقوم الهيئات المحلية بتخصيص مبالغ بسيطة لمساعدة مثل هذه المشاريع على شكل قروض مخففة للشباب. وتوصي السلطات الرسمية بتقديم إعفاءات لهذه الفئات، على أن يتم تكثيف التنسيق بينها في الأمور الإدارية والجنائية.

التكلفة: لن يكلف هذا البديل الكثير إذا تم تقديم هذه المساعدات مع فئات خارجية، فهذه المشاريع تعود على المخيم بالنشاط الاقتصادي، وبدء مرحلة جديدة للمخيمات.

الشرعية: لا يوجد أي نص قانوني يعارض تقديم المساعدات الداخلية في لجان المخيمات أو تقديم بعض الإعفاءات لهذه الشريحة من الشباب.

البديل الثالث

المقبولية: يلاقي هذا البديل الكثير من المؤيدين من الكثير من الشرائح وبينها الشباب، فتسييس اللجان الشعبية قسم بيوت المخيمات إلى كتل سياسية متحاربة، وبذلك، تفشى الفساد في اللجان.

الإمكانية: يتم تشكيل لجنة انتخابية انتقالية ديمقراطية تشترط فيها عدم تسييس أي من المرشحين، سواء مدراء لجان أو ممثلون فيها. وتقوم نفس اللجنة الخارجية في مراقبة اللجنة وعملها سنوياً لتجنب الفساد.

التكلفة: إذا تمت بشكل صحيح، فستكلف القليل وهي في المرحلة الانتقالية الأولى فقط.

الشرعية: لا وجود لأي نصوص قانونية تمنع تسيير عمل المخيمات بشكل منفصل، فقد قامت الحكومة نفسها في تشكيل اللجان لكي تسهل عملها في المخيمات، فكان تشكيل هذه اللجان لهذا السبب بالأساس.

الهوامش:

[1]الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2020/12.

[2]تقرير حول اللجان الشعبية في المخيمات.. الفلسطينيون في مخيمات لبنان يريدون إجراء انتخابات للجان الشعبية كمدخل هام لتحسين وضعهم https://pahrw.org/portal/ar

[3]الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً يستعرض فيه أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2018/08/12.
https://www.masarat.ps/ar_print.php?id=47a42fy4695087Y47 a42f

[4]دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني.

[5]اللجان الشعبية في مخيمات الضفة: قراءة أولية.
http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1854

مراكز الإنترنت كبؤر غير آمنة على تشكيل وعي الشباب اللاجئ

"إعداد: عبيدة عبد الفتاح إخليل ومحمد زايد المناصرة - جامعة الخليل"

المقدمة:

يفتقر اللاجئون الذين يسكنون المخيمات في الضفة الغربية إلى أدنى الحقوق والخدمات الإنسانية، حيث يعيشون في مساحة ضيقة وتكاد نوافذ البيوت تلاصق بعضها بعضاً، وارتفاع كبير في نسب الفقر والبطالة، وما نتج عن ذلك من ظواهر ومشكلات اجتماعية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بالشباب، وعلى رأس تلك الظواهر الاجتماعية الجديدة تأتي مقاهي ومراكز الإنترنت وانتشارها داخل المخيمات. فما هي هذه المراكز؟ وكيف تؤثر على وعي الشباب وقدراتهم على إدارة الوقت؟

مع ظهور الإنترنت وانتشاره بشكل كبير حول العالم، وما يحتويه من معرفة ومعلومات هائلة. وفي ظل تزايد الطلب على المعلومات التي توفرها الشبكة العنكبوتية، تم إنشاء ما تعرف بمقاهي الإنترنت كأماكن تمكن من الولوج بسهولة ويسر لعالم الإنترنت بكل سرعة وأريحية تامة دون رقيب، ومقابل أجر مادي.

وانطلقت أول سلسلة في العالم من هذه المقاهي في عام 1995م في المملكة المتحدة، ثم انتشرت في كثير من الدول العربية، وكان دافع أرباب المقاهي من وراء افتتاحها تحقيق هامش ربحي من خلال المزاوجة بين خدمتين، خدمة المقاهي التقليدية وخدمة الإيجار في شبكة الإنترنت.

في المقابل، وجد الشباب في هذه المقاهي تسلية جديدة تختلف عن المقاهي التقليدية، ومقاهي الإنترنت بحد ذاتها ليست ظاهرة سلبية، إذا ما استخدمت بطريقة إيجابية ونافعة، لكن الخطير في الأمر أن تصبح هذه المقاهي أوكاراً للاستخدام السيئ من قبل بعض الزبائن.

من جهة أخرى، فمقاهي ومراكز الإنترنت لها آثار إيجابية على حياة الناس، وقد مثل بروز الإنترنت واستخدامه من قبل الفلسطينيين وسيلة تواصل هامة لنقل رسالة الشعب الفلسطيني ومعاناته وحقوقه للعالم، وقد تم إبداع عديد الطريق للتواصل مع الشعوب للتعريف بالقضية الفلسطينية، ويمكن القول إن ذلك أدى إلى زيادة مساحة التضامن.

بالمقابل، شكلت شبكة الإنترنت بيئة غير آمنة للفلسطينيين، وخصوصاً للشباب اللاجئ، فهي موضوع استخدام مبرمج من قبل الاحتلال وأجهزته، ومن خلالها، يمكن القيام بعمليات المراقبة والإغراء، ونشر المعلومات المضللة والإشاعات وبث الفرقة.

ويعزى اندفاع وإقبال الشباب نحو تلك المقاهي لعدة أسباب، في مقدمتها مسألة الفراغ الذي يعاني منه الشباب، نتيجة البطالة وقلة البرامج والمشاريع الدامجة لهؤلاء الشباب. أضف لذلك عدم قدرة الشباب داخل المخيمات على اقتناء أجهزة حاسوب وأجهزة اتصال ذكية، وذلك كونهم بالأساس ينحدرون من أسر فقيرة تعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي، تم استخدام الإنترنت كبديل لعدم توفر هذه الأجهزة، هذا عدا عما توفره هذه المقاهي من هوامش مناسبة للشباب، ونوع من الخصوصية والمساعدة الفنية التي تتوفر بوجود موظف فني يقدم الاستشارة والدعم اللازمين في هذا المجال.

وهذا كان له أثر كبير على اللاجئ في ظل غياب مقومات الحياة والانفتاح الكبير، فنتجت عنه مخاطر جمة تشكلت في ظل أزمات مركبة يعاني منها المجتمع وفئة الشباب، إذ تسبب بتضييع أوقات الشباب في غير منفعة عند الغالبية، والإصابة بالأمراض النفسية، والغرق في مستنقع المواقع الإباحية، وكذلك التعرف على أساليب الإرهاب والتخريب، ناهيك عن التجسس على الأسرار الشخصية، وانهيار الحياة الزوجية، والتغرير ببعض الفتيات ووقوعهن فريسة للاهين اللاعبين، وكذلك الأمراض النفسية كالتوحد الاجتماعي التي تصيب بعض المراهقين بسبب طول الفترة التي يقضونها، إلى جانب الكثير من عمليات النصب والابتزاز التي يقع بها بعض الشباب.

وفي ذلك، يقول الشاب عبد الرحمن تيم من مخيم الفارعة إن هذه المراكز تحتمل وجهين: وجهاً إيجابياً، فهي تتيح الفرصة للشباب للاطلاع على المعلومات المختلفة والقيام بالأبحاث العلمية وتصفح الأخبار. أما الجانب السلبي، فيتمثل في هروب المراهقين الشباب من المدارس ليلعبوا الألعاب التي توفرها لهم المقاهي مثل اللعبة الأشهر (كاونتر سترايك). أما من ناحية مدة قضاء الوقت داخل هذه المقاهي- المراكز، فيقول إنها متباينة، فمنهم من يقضي ساعتين، ومنهم من يتمادى إلى قضاء نصف اليوم، والغالبية العظمى من المرتادين من عمر (14-26)، ويقضون جل وقتهم في الألعاب الإلكترونية والمحادثات على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الفيسبوك، وتويتر، وإنستغرام.. إلخ. أضف لذلك التسبب بالمشاكل والشجارات بين الشباب، التي عادة ما تتطور إلى شجارات عائلية، تلعب فيها المقاهي سبباً مباشراً وغير مباشر، وتتعمق الأزمة في هذه المقاهي في ظل غياب الرقابة والمتابعة لعملها من قبل الجهات المختصة، وكذلك تراجع الرقابة الأسرية.

ويرى الكثيرون أن زيادة تأثير مقاهي الإنترنت تعود بالدرجة الأساسية إلى التراجع الملموس في مستوى الخدمات والمكانة والدور الذي تلعبه مراكز الشباب داخل المخيمات، فهذه المراكز من المفترض أن تلعب أدواراً تنموية واجتماعية وسياسية، ودوراً ثقافياً بين سكان المخيمات عامة والشباب اللاجئ على وجه الخصوص، بالإضافة إلى رعايتها لكثير من الأنشطة الإنسانية والتعليمية التي تسهم في رفع ثقافة ووعي هؤلاء الشباب.

المشكلة:

تكمن المشكلة التي تسعى الورقة لمعالجتها في غياب سياسة عامة واضحة من قبل الجهات الرسمية المسؤولة عن اللاجئين والمخيمات (دائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية للخدمات) فيما يتعلق بمراكز الإنترنت كبؤر غير آمنة، وأثرها على تشكيل وعي الشباب اللاجئ.

وتتمثل أبعاد هذه المشكلة في بعدين:

البعد الأول: غياب دور المراكز الشبابية في المخيمات أدى إلى زيادة إقبال الشباب على مقاهي الإنترنت.

البعد الثاني: غياب نظام رقابي من الجهات المعنية يراقب عمل مراكز الإنترنت في المخيمات أدى إلى استغلالها بشكل سيئ أثر على وعي الشباب اللاجئ.

بالنسبة للبعد الأول، فإن كل مخيم من مخيمات اللجوء يوجد فيه مركز شبابي يعنى بالشباب، ولكن منذ أن رفعت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين يدها ومسؤوليتها عن هذه المراكز، تراجع دورها، وانحصر على الجوانب الرياضية، ما ساهم بإهمال شرائح وفئات كبيرة من الشباب، وأدى إلى البحث من قبل الشباب عن بدائل يقضون أوقات فراغهم فيها. ومع ثورة وانتشار الشبكة العنكبوتية في العالم، كان لا بد للعالم الصغير الموجود في المخيمات أن يواكب هذا التطور، وكانت حصيلته انتشار مقاهي الإنترنت وارتياد كبير للشباب عليها، وبالتالي، نرى أن مقاهي الإنترنت نوع من إشغال الجيل في تضييع الوقت على ما لا ينفعه أكثر مما ينفعه.

أما البعد الثاني، فهذه المقاهي لا تتبع إلى رقابة أي جهة معينة، بمعنى أنها مستقلة وتفتح وتغلق بناء على مالكها، وفي هذا، يقول المواطن سامر الطيطي من مخيم العروب عندما سألناه ما إذا كانت هناك جهة معينة حاولت أن تحد أو تراقب من عمل مقاهي الإنترنت قائلاً: «أي مشروع في المخيم يتم بناء على قرار المالك دون أخذ إذن من جهة معينة، ولم يسبق للجنة شعبية أو إدارة شؤون اللاجئين التدخل بالمشاريع بشكل عام ومقاهي الإنترنت بشكل خاص».

وهنا تكمن أهمية هذا البعد، حيث إن تواجد هذا النظام الرقابي، سواء من قبل الأهالي أو اللجان الشعبية أو من إدارة شؤون اللاجئين، سيوفر على الأقل المعايير والشروط اللازمة لترخيص هذه المقاهي، من قبيل من المسموح له بالدخول؟ وما هي الفئات العمرية المسموح لها بالدخول؟ وما هي العروض المسموح بتقديمها للمرتادين؟ وهل توفر هذه المقاهي حجب المواقع الإباحية وحتى التجسسية والإرهابية منها؟ وغيرها من المعايير التي يمكن للجهة المخولة بالرقابة أن تطالب بها.

كما يتجاوز هذا البعد عدم وجود آلية للرقابة، ما يؤدي إلى تفشي بعض الآفات المجتمعية الخطيرة التي تهدد السلم الأهلي والأمان داخل المخيم مثل السرقة والمخدرات والشجارات التي قد تنتهي بقتل أحد الأفراد، وما يجره من نتائج سوداوية على سكان المخيم.

ومن خصائص الرقابة:

- تعد الرقابة من العمليات السريعة للكشف عن الأخطاء، ومعرفة أسبابها، والتبليغ عنها للمسؤولين لتصحيحها .
- تهتم الرقابة الفعالة بالحالة الاقتصادية للمنشأة، إذ تحرص على تحقيق التوازن الاقتصادي بين عوائدها وتكاليفها المالية.
- تستطيع الرقابة أن تتوقع حدوث الأخطاء، وذلك من خلال الاعتماد على الخبرات السابقة، ما يساهم باتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب تكرار حدوث الأخطاء.
- تسعى الرقابة إلى اقتراح البدائل الممكنة والمستخدمة في طُرق معالجة المشكلات لمنع حدوثها.
- تعد الرقابة وسيلة لتحسين أداء الموظفين، وليس لصيد أخطائهم ونشر الخوف بينهم.

هدف الورقة:

إن هدف الورقة تقديم حلول سياساتية للجهات المعنية لمعالجة ظاهرة ارتياد الشباب مقاهي الإنترنت واستخدامها بشكل سيئ، لتفعيل دور المراكز الشبابية في المخيمات، ومحاولة إيجاد بدائل تعالج مشكلة عدم وجود نظام رقابي توجه إلى صانع قرار كدائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية للخدمات الخاصة بكل مخيم على مراكز الإنترنت ووضع معايير وشروط ترخيص مثل هذه المراكز.

البدائل المقترحة:

البديل الأول: تفعيل دور المراكز الشبابية والرياضية كبديل عن مقاهي ومراكز الإنترنت.

هناك العديد من الخدمات التي تقدمها المراكز الشبابية والرياضية التي تقوم بدور ترفيهي وتوعوي حال تفعيلها، مثل عقد المسابقات والفعاليات وافتتاح النوادي الرياضية، ومكتبة ثقافية عصرية، وإن تفعيل هذه المراكز يحتاج إلى إدارة تستطيع تسخير الموارد والمباني الموجودة بأحسن صورة. وعندما يتم تفعيل هذه المراكز الشبابية على اختلاف أنواعها، سنرى أن مقاهي الإنترنت ستختفي تدريجياً أو ستتحول إلى مسمى آخر، وهو المكتبات الإلكترونية، أي أن تكون متوافرة للعلم والمعلومات، وبهذا، تتحول مقاهي الإنترنت من ظاهرة سيئة إلى ظاهرة جيدة تعود بالنفع على سكان المخيم كافة والشباب خاصة.

البديل الثاني: إيجاد نظام رقابة، ويكون مصدر شرعية هذا النظام دائرة شؤون اللاجئين والمنفذ لهذا النظام هو اللجنة الشعبية للمخيم.

إن هذا البديل موجه إلى صانع القرار المتمثل في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة الشعبية الخاصة بكل مخيم، حيث إن دائرة شؤون اللاجئين تستمد شرعيتها من منظمة التحرير المعترف بها دولياً، وبالتالي، إن قيام اللجان الشعبية بتنفيذ نظام الرقابة الذي يتفق عليه هو شرعي باستناده إلى أسس شرعية.

وبالتالي، فإن كل لجنة شعبية خاصة في مخيم ما، تكون أعلم الجهات الرسمية والشرعية بحال أهل المخيم وأكثر اطلاعاً على احتياجاته والطرق المناسبة لتنفيذ كيفية الرقابة المتفق عليها، بحيث تطالب اللجان الشعبية أصحاب المقاهي ومراكز الألعاب (الإنترنت) بالالتزام بالمعايير وشروط ترخيص تحددها تلك اللجان، وإذا ما رفض أو أخل صاحب المقهى بأحد الشروط، تسحب منه الرخصة ويطلب منه إغلاق المقهى حتى استيفاء الشروط المطلوبة منه.

المفاضلة بين البدائل المقترحة

البديل الأول: تفعيل دور المراكز الشبابية والرياضية كبديل عن مقاهي ومراكز الإنترنت

المقبولية: حسب المقبولية من قبل الرأي العام، فإن هذا البديل يحظى بتأييد شعبي أكبر من البديل الثاني، كونه يأتي أولاً بطريقة سلمية هدفها الرقي بشباب المخيم والوضع المتدهور فيه.

الإمكانية: هذا البديل أكثر واقعية وإمكانية للتطبيق على أرض الواقع، كونه يحظى بقبول واسع من السكان، فيمكن تفعيل بعض المراكز الشبابية ببعض الموارد اليسيرة.

التكلفة: يمكن تفعيل المراكز والأندية الشبابية بموارد يسيرة، إذ تعتمد في الأساس على إرادة سكان المخيم عامة، والشباب خاصة، كذلك تزداد فرص تمويل هذه المراكز والأندية عن طريق المنح والمساعدات والراعين الرسميين داخلياً وخارجياً بفعل علاقات الأندية والمراكز الشبابية مع محيطها الرسمي والشعبي.

المشروعية: هذا البديل لا يتنافى إطلاقاً مع القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، ولا مع التشريعات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني وقت انعقاده، ولا مع القوانين التي لها قوة القانون الصادرة من الرئيس الفلسطيني وقت غياب المجلس التشريعي، ولا الأنظمة المعمول بها لدى دائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية للخدمات، بل يتماشى معها.

المنفعة: إن حجم الفائدة المتحققة من هذا البديل حال تطبيقه بالشكل الصحيح كبيرة، وسنرى انخفاضاً في مستويات الجريمة وتعاطي وبيع المخدرات وغيرها من الآفات المهلكة لبنية المجتمع، سواء كان مخيماً أو مدينة.

البديل الثاني: إيجاد نظام رقابة، ويكون مصدر شرعية هذا النظام دائرة شؤون اللاجئين والمنفذ لهذا النظام هو اللجنة الشعبية للمخيم.

المقبولية: حسب المقبولية من قبل الرأي العام، فإن هذا البديل لا يحظى بتأييد شعبي على مستوى سكان المخيم، كونه يميل إلى التحدي وبعض المناكفات وتسوية الحسابات القديمة التي قد تكون بين صاحب المقهى وأحد أعضاء اللجان الشعبية.

الإمكانية: يمكن تحقيق هذا البديل على أرض الواقع، حتى وإن كان لا يحظى بتأييد كبير، لكن مدى نجاحه وفشله مرهون بصاحب المقهى ومدى مرونة اللجنة الشعبية مع بعض المواقف الصعبة.

التكلفة: إن تمويل اللجنة الشعبية بشكل عام يأتي من قبل دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير، أي أن قيامهم بالرقابة ليس سوى وظيفة ثانوية تقوم بها اللجنة الشعبية على مقاهي الإنترنت قد يكون بنفس التمويل السنوي العام، أي قد لا تحتاج إلى تمويل إضافي حتى تقوم بعملها.

المشروعية: كون هذه اللجان الشعبية تعمل بتكليف من قبل إدارة شرعية هي دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية الشرعية المعترف بها دولياً، فوظيفتهم الرقابية شرعية ولا تخالف القوانين المعمول بها في البلاد، بدءاً من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، وحتى القوانين المعمول بها في دائرة شؤون اللاجئين.

المنفعة: هناك منفعة من تنفيذ هذا البديل بالشكل الصحيح، مثل التزام أصحاب المقاهي بشروط التراخيص التي وضعتها اللجنة الشعبية، وهذا يزيد من التعاون والوحدة بين الأفراد في المخيمات، وبالتالي تفعيل دور اللجان الشعبية بشكل أكبر في المخيمات، وبعد قبول أصحاب المقاهي، قد تتطور عملية الرقابة إلى مناحٍ أخرى في المخيم غير مراكز الإنترنت، ما يشكل منفعة كبيرة للمخيم.

التوصيات:

- الأخذ بالبديل الأول كونه يميل إلى السلمية أكثر وتأييده الشعبي أكبر، ولا يكلف الكثير، مقابل البديل الثاني الذي يحتاج إلى موازنة من منظمة التحرير للجان الشعبية، قد تكون نفسها، وقد تزداد في بعض السنوات.

- التركيز على تفعيل المراكز الشبابية في كافة المحافظات والمدن والبلدات والمخيمات لما سيحققه ذلك من «عدوى» إيجابية ستنتقل من منطقة إلى أخرى بفعل إنجازات كل منطقة، وبث روح التنافس والتعاون بين الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

- اهتمام صناع القرار بموضوع التنشئة الاجتماعية للشباب، لما فيها من زيادة وعي الشباب السياسي والثقافي والاجتماعي تجاه بلدهم.

- إيجاد آليات رقابية داخلية وخارجية في المخيمات الفلسطينية.

الخاتمة:

لا يستطيع أحد أن ينكر الفوائد التي يمكن أن يجنيها بعض الناس من خلال تلك المقاهي، كالبحث العلمي، وإرسال رسائل بريد إلكتروني سريعة، والاطلاع على الكتب الحديثة والمكتبات العالمية الضخمة، والبحوث العلمية الحديثة، ولكن لمّا كان جل الاستخدام في غير ذلك، كان ضررها أكبر من نفعها.

كما أن بعض مراكز الإنترنت، مثلها مثل المشاريع الأخرى في المخيمات، لا تخضع للرقابة، وبسبب ذلك، تجاوزت في تقديم خدماتها الخطوط الأخلاقية، ولأنها ملتقى عدد كبير من الشباب، فإنها أصبحت مركزاً لتجار المخدرات والأسلحة، إلى جانب ارتفاع نسبة المشاكل والشجارات التي سرعان ما تتحول إلى شجارات عائلية كبيرة وتقلص دور المراكز الشبابية والنوادي الرياضية في المخيمات.

لذا، كانت الحاجة إلى دراسة ومعرفة إقبال الشباب على هذه المراكز ومحاولة إيجاد بدائل وحلول لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في انتشار الآفات الاجتماعية في المخيم.

وقد ذكرنا بديلين لهذه المعضلة، يتمثل الأول في تفعيل دور المراكز الشبابية والنوادي الرياضية، آملاً أن تؤدي تدريجياً إلى اختفاء مقاهي الإنترنت أو تحولها إلى مكتبات إلكترونية متطورة. أما الثاني، فيتمثل في إيجاد نظام رقابة شرعيته مستمدة من دائرة شؤون اللاجئين ويتم تنفيذه من قبل اللجان الشعبية في المخيمات عن طريق وضع شروط خاصة لفتح مقهى الإنترنت.

وقد تمت المفاضلة بين هذين البديلين، فوجدنا أن البديل الأفضل هو البديل الأول لما يطرح من حل سلمي ومنفعة مستقبلية كبيرة لا تقتصر على الحد من الأثر السيئ لهذه المقاهي، بل إن النوادي الرياضية بفعالياتها وأنشطتها تقضي على كل مشكلة تواجه الشاب اللاجئ تدريجياً، حيث باستطاعتها القضاء على كافة الآفات المجتمعية التي تستهدف الشباب، وتزيد من وعي الشاب اللاجئ سياسياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً وغيرها، لتتحول مراكز الإنترنت من بؤر غير آمنة إلى بؤر آمنة على تشكيل وعي الشباب اللاجئ.

المصادر والمراجع:

- مقابلة المواطن سامر الطيطي من مخيم العروب. يوم الأربعاء الموافق19,05,2021 الساعة 05:00 مساء.

- مقابلة الشاب عبد الرحمن تيم من مخيم الفارعة. يوم الأربعاء الموافق 19,05,2021 الساعة 01:00 مساء.

مقالات:

- موقع أمامة الإخباري. مقال بعنوان المخيمات الفلسطينية بين خطر المخدرات وتهميش السلطة. بدون تاريخ نشر. https://cutt.ly/dW9JzFf

- أوراق عمل 2018- ريفورم. أوراق عمل التحولات المجتمعية في ضوء التحديات الحالية ومستقبل العمل الشبابي. https://cutt.ly/gW9JVgp

- دانا الوهادين. موقع موضوع الإلكتروني. مقال بعنوان مفهوم الرقابة. 16,03,2016 https://cutt.ly/wW9JOM5

- عمر اللوح. وكالة شمس نيوز. مقاهي الإنترنت.. ملجأ الغزيين لـ «قتل الوقت»، ولا قيود على «الإباحية». https://cutt.ly/rW9JHyW 08.11.2014

- حسن أحمد. موقع فهرس الإلكتروني. موضوع تعبير عن مقاهي الإنترنت. 2017 https://fhras.net/post/90657

مدى جهوزية المراكز الصحية في مخيمات جنوب الضفة في مواجهة التحديات الصحية الطارئة (مخيما الفوار والعروب نموذجاً)

"إعداد: هديل عايش وشهد إدعيس- جامعة القدس"

المقدمة:

الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان التي لا يمكن الاستغناء عنها أينما وجدوا وخاصة للاجئيين، فهم يعانون من ظروف معيشية وصحية صعبة في ظل قلة الاهتمام من قبل الدول المضيفة، والإهمال في التعاطي مع حقوقهم واحتياجاتهم. وبموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، فإن إمكانية الوصول لخدمات الرعاية الصحية المماثلة أو المشابهة لسكان ومواطني المنطقة المستضيفة هي حق من حقوق اللاجئين، ولذلك، جعلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عملية تمكين وصول اللاجئين إلى سبل الرعاية الأولية، إحدى أولوياتها.

وتعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) المقدم الأساسي للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية. وتضم هذه الخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية ما قبل الحمل، ورعاية الحمل، والمتابعة بعد الولادة، ورعاية الأطفال الرضّع (مراقبة النمو، والفحوص الطبية، والتطعيمات)، والصحة المدرسية، وصحة الفم والأسنان، واستشارات العيادات الخارجية، وعيادات تقديم خدمات الصحة النفسية، والخدمات التشخيصية أو المخبرية، وتدبير الأمراض المزمنة غير السارية[1].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية تعيش أزمة صحية يفرضها الواقع الصعب بمختلف مستوياته الاجتماعية والصحية والأمنية والثقافية، فقد سجلت وما زالت تسجل هذه المخيمات تزايداً في الأمراض المختلفة وخاصة الأمراض غير السارية منها، فحسب التقرير السنوي للأونروا لسنة 2019، فإن مرض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأوعية والأمراض التنفسية المزمنة هي السبب الرئيسي للوفاة في جميع أقاليم الوكالة، وهذا تنتج عنه الحاجة المتزايدة للأدوية المختلفة في علاج هذه الأمراض المختلفة[2].

ولكن، على الرغم من كل الجهود المبذولة، ما زال اللاجئون يعانون من ضعف في الجاهزية لدى المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية، وبالاستناد لدراسة أجرتها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM شملت لاجئين من عدة مخيمات فلسطينية، فقد تبين أن 31.6% من اللاجئين غير راضٍ على الإطلاق عن توفر الأجهزة والمعدات الطبية و17.3% غير راضٍ على الإطلاق عن توافر الكوادر الطبية و35.6%غير راضٍ على الإطلاق عن توفر الأدوية الطبية[3].

وبالرجوع لتقرير العمل السنوي للأونروا لعام 2019، فإن متوسط عدد الاستشارات لكل طبيب في اليوم وصل إلى 76 استشارة، ما يقلل الوقت المخصص لكل مريض، وبالتالي، قلة جودة الرعاية المقدمة، وكما يوضح التقرير أيضاً، فإن نسبة المراكز الصحية التي تلبي معايير تصميم الحماية في مرافق الأونروا 57.1%.

ستطرح الورقة بدائل عدة تساعد صناع القرار والجهات المسؤولة على تحسين وضع المراكز الصحية داخل المخيمات الفلسطينية، بما يتناسب مع حقوق واحتياجات سكانها.

المشكلة:

المشكلة التي تعالجها الورقة هي ضعف جاهزية المراكز الصحية التي توفر الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية خاصة مخيمات الخليل من حيث:

- نقص الأجهزة والمعدات الطبية: وتشمل أجهزة التصوير الطبي (أجهزة التصوير بالأشعة السينية، وأجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية، وأجهزة التصوير الطبقي والمغناطيسي)، وأجهزة التحاليل المخبرية المتخصصة.
- النقص في عدد الكوادر الطبية التي تخدم في المخيمات، ما ينعكس سلباً على المريض وذلك لقلة الوقت المخصص لمعاينة المرضى (التاريخ المرضي، الفحص، التشخيص ووصف العلاج المناسب)، وأيضاً على الطبيب، وذلك بزيادة عدد ساعات العمل ومتوسط عدد الاستشارات اليومية.
- عدم توفر أنواع معينة من الأدوية، خاصة أدوية الأمراض المزمنة، وتوفر أدوية أخرى بكميات محدودة، وبالتالي توجههم لشراء الأدوية على نفقتهم الخاصة.
- قلة عدد التحويلات للمرضى الذين يحتاجون إلى علاج في المستشفيات، وبُعد المشافي التي تتعاقد معها الأونروا عن المخيمات.
- اقتصار العيادات المتخصصة على تخصصات محددة فقط وبأيام محددة.

هدف ورقة السياسات:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم بدائل عدة موجهة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ووزارة الصحة، واللجان الشعبية للخدمات والمؤسسات الأهلية لزيادة جاهزية المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية وتحسين المؤشرات الصحية التي تقيسها عبر محورين أساسيين، هما:

- تجهيز المراكز بالموارد والأدوات الطبية اللازمة.
- توفير الأدوية اللازمة لاحتياجات اللاجئين.

منهجية العمل:

المرحلة التحضيرية: تم العمل على مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ومراجعة الإحصاءات الواردة في تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ووزارة الصحة.

مرحلة المسح الميداني: تم العمل على إعداد وتطوير استمارة بناء على ما تم طرحه في المرحلة التحضيرية. حيث تم إجراء المسح الميداني على (97) فرداً بواقع (75) استمارة من مخيم الفوار و(19) استمارة من مخيم العروب و(3) من لاجئين يسكنون في المدينة (سكان سابقين لأحد المخيمين).

توزعت العينة من حيث الخلفية الديموغرافية والاجتماعية العامة بالشكل الآتي:

جدول رقم (١) التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	41	%3.42
الإناث	56	%7.57
المجموع	97	%100

شكل رقم (١) التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب عدد أفراد الأسرة

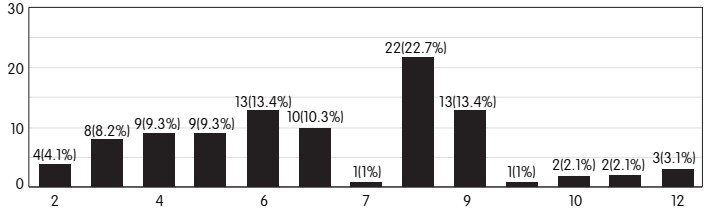

مكان الإقامة:

تشير الدراسة إلى أن (52.6%) من العينة يعيشون في منطقة متوسطة داخل المخيم و(20.6%) منهم يعيشون في منطقة غير عشوائية داخل المخيم، و(14.4%) يعيشون في منطقة عشوائية داخل المخيم، و(12.4%) يعيشون في منطقة فقيرة خارج المخيم.

ويعتمد تقسيم المخيم إلى أماكن فقيرة أو متوسطة أو غير عشوائية على التقويم النسبي للمخيم نفسه، لا على مقارنة مع أماكن أخرى خارج المخيم، لأن المخيمات تعد بيئة فقيرة وتفتقر إلى مقومات السكن اللائق بشكل عام.

سكن الأسرة:

يعيش ما نسبته (68%) من أفراد العينة في بيوت مستقلة، و(26.5%) يعيشون في بيوت مشتركة، و(5.5%) يعيشون في بيوت مستأجرة.

نتائج المسح الميداني:

كشفت نتائج المسح الميداني العديد من المؤشرات التي تتناول واقع المراكز الصحية في مخيمي الفوار والعروب، وما يعاني منه سكانهما في حال مرضهم. ويمكن التوصل من خلال النتائج إلى عدم رضا سكان هذه المخيمات عن مستوى الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية. ويمكن تقسيم إجابات اللاجئين قاطني مخيمي العروب والفوار على عدة محاور:

أولاً: أساسيات الرعاية الصحية

← التأمين الصحي

بين المسح أن (71.1%) من أفراد العينة يملكون تأميناً صحياً و(28.9%) منهم لا يملكون واحداً. وهي نسبة غير مقبولة، لكنها مشابهة لنسبة المجتمع الفلسطيني ككل، حيث إنه بالرجوع إلى الجهاز المركزي للإحصاء، فإن (79%) من مجمل سكان فلسطين مؤمنون صحياً.

← استخدام الأدوية

عند السؤال عن استخدامهم للأدوية، يتناوله دائماً ما نسبته (10.3%)، و(10.3%) غالباً، و(47.4%) أحياناً، والمتبقون (32%) أبداً.

بالنظر إلى شكل (2)، نلاحظ أن النسبة الكبرى من العينة (81.4%) ممن يعاني من مرض مزمن، لا تأخذ الدواء بشكل منتظم، ما يجعلها عرضة أكثر للمضاعفات، وبالتالي زيادة عدد مرات زيارة الطبيب السنوية.

شكل (2) التوزيع لانتظام أفراد العينة باستخدام الدواء في حالات مرضية مختلفة

← مصادر الدواء

إن النسبة الكبرى (43.2%) من العينة تدفع من مالها للحصول على الدواء. يمكن تلخيص النتائج بأن مراكز الأونروا واللجان الشعبية لا تقوم بالدور المنوط بها من حيث تقديم الرعاية الصحية المناسبة، وقد يكون ذلك لأسباب أخرى مثل عدم توافر الأدوية لديها أو عدم الثقة بنوعية الأدوية التي توفرها.

جدول رقم (2) النسبة المئوية لكيفية الحصول على الأدوية

	ابداً (%)	احياناً(%)	غالباً(%)	دائماً (%)
الأونروا	2.7	5.27	1.47	2.18
مراكز اللجان الشعبية	0	1	2.4	8.94
الدفع من مال الجيب	2.43	2.33	5.17	1.6

← توفر الدواء

أظهرت الدراسة أن (17.5%) من الأدوية متوفر دائماً. وهذا قد يشرح النتائج السابقة وقلة إقبال اللاجئين على مراكز الأونروا أو اللجان الشعبية، ما يعكس تقصيراً أكبر وعدم تلبية احتياجات السكان، وبالتالي، زيادة العبء المادي على اللاجئين الذين تعاني النسبة الكبرى منهم من البطالة.

← ثمن الدواء

(30.9%) من اللاجئين الذين يحتاجون إلى الدواء يدفعون شهرياً أقل من 100 شيقل ثمناً للدواء، و(22.7%) يدفعون من 100-200 شيقل، (8.2%) من اللاجئين يدفعون 200-300 شيقل، وما نسبته (5.2%) يدفعون 300-400 شيقل شهرياً، و(1%) منهم يدفع 400-600 شيقل. كل هذا في ظل وضع اقتصادي مأساوي، وعدم مقدرة النسبة الكبرى على شراء الأدوية، وتقاعس الأونروا وتقليص خدماتها، وبالتالي تدني أكبر في المستوى الصحي والمعيشي تباعاً.

← نوعية المستشفى

نلاحظ أن الأونروا هي الوجهة الأولى للعدد الأكبر من اللاجئين مقارنة بمراكز مقدمي الرعاية الصحية الأخرى، لكن كونها المقدم الأساسي للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية، ومجانية الخدمة المقدمة وقربها من اللاجئين داخل المخيم، فإن النسبة قليلة.

جدول رقم (3) التوزيع النسبي لتردد المرضى على مراكز خدمات صحية مختلفة

	ابداً (%)	احياناً(%)	غالباً (%)	دائماً (%)
مستشفى حكومي	20.2	28.8	28.8	22.2
مستوصف حكومي	3.1	8.2	31	57.7
مستشفى خاص غير حكومي	13	26.8	35	25.2
مستوصف خاص	10	14	38	38
الهلال الأحمر الفلسطيني	4.1	5.2	29.7	60.8
عيادات الأونروا	23.7	28.9	31	16.4

ثانياً: خدمة التصوير الطبي

(46.4%) من اللاجئين يتجهون إلى مستشفى حكومي لخدمات التصوير الطبي، و(4%) إلى مستوصف حكومي، و(29.9%) منهم يتوجهون إلى مستشفى خاص غير حكومي، و(33%) يتوجهون إلى مستوصف خاص. أما بالنسبة للهلال الأحمر، فإن (6%) من اللاجئين يتوجهون إليه، و(8%) فقط يتوجهون إلى عيادات الأونروا.

(48.5%) من أفراد العينة عبروا عن عدم توفر قسم للأشعة التشخيصية في المخيم، و(32%) لا علم لديهم عن توفر قسم أم لا. أما عن الصور المتوفرة في المراكز، فإن (61.4%) عبروا عن توفر التصوير بالأشعة السينية، و(19.3%) يعتقدون بوجود أجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية، و(11.4%) أكدوا وجود أجهزة التصوير الطبي.

إن النتائج تعكس بشكل واضح تراجعاً في خدمات الأونروا الصحية، وافتقار معظم عيادات الأونروا إلى قسم الأشعة التشخيصية يعني حاجة المرضى للتوجه لأماكن تبعد عن المخيم، وهذا لا يتناسب مع الحالات الطارئة، والتأخر في التشخيص، وبالتالي العلاج، وتعرُّض المريض للمضاعفات والإهمال الطبي.

ثالثاً: المعاينة

هناك رضا عام عن أسلوب المعاينة في المراكز الصحية، حيث إن (76.3%) قيموا أسلوب المعاينة بأنه جيد، و(19.6%) قالوا إنه جيد جداً، و(4.1%) وصفوه بأنه سيئ، و(45.4%) من المبحوثين ينتظرون مدة 30 دقيقة للدخول إلى الطبيب، و(28.9%) ينتظرون 15 دقيقة، و(14.4%) ينتظرون أكثر من 60 دقيقة، فيما ينتظر (8.2%) 60 دقيقة، و(3.1%) فقط يدخلون بسرعة. هذه النسب مقلقة، إذ إن بعض الحالات تحتاج إلى معاينة فوراً أو تحويل للمستشفى أو مركز رعاية صحية أكثر تطوراً. أما عن المبلغ الذي يتقاضاه الطبيب، فقد أفاد (46.4%) منهم أنه يدفع 50-70 شيقلاً ثمناً للمعاينة، و(29.9%) يدفعون 70-100 شيقل، و(20.6%) منهم يتقاضى منهم الطبيب أقل من 50 شيقلاً، وما نسبته (3.1%) يدفعون أكثر من 100 شيقل.

رابعاً: تقييم خدمات الأونروا

بالنظر إلى جدول رقم (4)، فإن أفراد العينة راضون بشكل عام عن مستوى الخدمات المقدمة، رغم أن الأسئلة السابقة تبين قلة الجودة والموارد التي توفرها، رغم كونها الملاذ الأول والمقصد الأكبر والمسؤول الأساسي عن تقديم الخدمات الصحية للاجئين. وهذا قد يكون سببه قلة وعي اللاجئين عن حجم المسؤولية الواقعة على هذه الجهة. **جدول رقم (4) تقييم أداء عيادة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.**

	جيد جداً	جيد	وسط	سيئة	سيئة جداً	لا أعرف
الاستشفاء المقدم من الأونروا	%15.1	%52.6	%13	%9.3	%3.8	%6.2
طريقة تعامل الأطباء في عيادات الأونروا	%10.3	%46.4	%24.8	%11.3	%2.1	%5.1
كفاءة الأطباء في عيادات الأونروا	%7.2	%44.6	%0	%9	%33	%6.2
كفاءة ممرضي وممرضات عيادات الأونروا	%10.3	%54.6	%17.6	%8.2	%2.1	%7.2
طريقة تعامل ممرضي وممرضات عيادات الأونروا	%8.2	%51.5	%9.7	%13.4	%2.1	%5.1

وحسب النتائج السابقة، فإن الخدمات الصحية التي تقدمها مراكز الأونروا في مخيمي الفوار والعروب ما زالت غير كافية من نواحٍ مختلفة كقلة الأدوية المتوفرة ونقص عدد الأطباء والمعدات الطبية المختلفة، خاصة أجهزة التصوير الطبي، فلا يتوفر في هذه المراكز على سبيل المثال أكثر من طبيب واحد لتلبية احتياجات سكان المجتمع كله.

البدائل المقترحة:

البديل الأول

إطلاق فكرة العمل التطوعي لطلاب الطب الجامعيين في المراكز الصحية التابعة للأونروا داخل المخيمات الفلسطينية.

يشكل طلاب الطب نسبة لا بأس بها من الطلبة الجامعيين في فلسطين، وتزداد هذه النسبة سنوياً مع زيادة الإقبال على هذا التخصص وازدياد عدد الكليات الجامعية التي تدرس الطب في البلاد. حيث يهدف هذا البديل إلى طرح فكرة التطوع الفردي أو الجماعي المنظم بين طلبة الطب داخل المراكز الصحية التابعة للأونروا في المخيمات الفلسطينية، وبخاصة مخيمات الخليل من خلال ما يلي:

- قيام الطلبة والأساتذة الجامعيين بعمل خطة منهجية شاملة بالتعاون مع مراكز الأونروا يتم فيها تحديد تفاصيل العمل التطوعي والحقوق والواجبات للمتطوعين قبل البدء بالعمل التطوعي.
- قيام الطلبة بتنظيم عملية التطوع الفردي أو الجماعي داخل المراكز الصحية.
- قيام الطلبة بتنظيم حملات تبرع للمراكز الصحية تحت إشراف الجامعة.
- القيام بحملات تثقيفية تهدف إلى زيادة مستوى الوعي بأهمية العمل التطوعي بين الشباب داخل المخيمات الفلسطينية وخاصة العمل التطوعي الصحي، كون المخيمات الفلسطينية تشكل رمزاً للصمود وجزئا لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، وبالتالي الحاجة الماسة لتحسين الوضع الصحي فيها.

محاكمة البديل الأول

المقبولية: إن قيام الطلبة ذوي التخصصات الصحية بالتطوع في المراكز الصحية أمر مقبول ومتعارف عليه، خاصة أن التطوع يعطي هؤلاء الطلاب فرصة ذهبية للتعلم واكتساب الخبرات المختلفة والمسؤولية اللازمة لهم في حياتهم المهنية المستقبلية. وبما أن التطوع يكون بدون عائد مادي على المتطوعين، فإن هذا يساعد في توفير موارد بشرية ومادية في ظل النقص الحاد في هذه الموارد، وكذلك تخفيف الضغط الشديد الواقع على الأطباء العاملين في هذه المراكز.

الإمكانية: إن التطوع جزء من الفلسفة المجتمعية التي تقوم عليها الجامعات الفلسطينية، وبالتالي، توفر الإمكانية للسماح بالتطوع، بل ومن المفترض أن تشجع الجامعات مثل هذه النشاطات لما تعود عليه من فائدة للطلبة والمخيمات.

التكلفة: لا توجد تكلفة للتطوع.

الشرعية: لا يوجد أي عائق أو مانع قانوني لهذا البديل، ولكن من الممكن أن يتم توقيع اتفاقية تطوع تؤكد على أخلاقيات المهنة ومراعاة القواعد.

البديل الثاني: تعزيز دور مؤسسات الهلال

الأحمر الفلسطيني داخل المخيمات الفلسطينية

يقتضي هذا البديل تفعيل دور مؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني في تحسين جاهزية المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية. ولكي يتم تحقيق ذلك، فلا بد من تفعيل التنسيق والتعاون المشترك بين هذه المؤسسات وبين مراكز الأونروا، حيث يتم تشكيل لجنة مشتركة بينهما تجتمع بشكل دوري لمناقشة أوضاع المراكز الصحية في المخيمات وما ينقصها، وبالتالي، خلق سبل وحلول من شأنها أن تحسن من وضع هذه المراكز سواءً من ناحية توفير الموارد المالية أو البشرية أو توفير المعدات الطبية الناقصة كسيارات الإسعاف اللازمة، وخلق عقود مع المستشفيات التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، ما يحسن من واقع التحويلات الطبية.

محاكمة البديل الثاني

المقبولية: إن تعزيز النهج التشاركي وبرامج التعاون بين مراكز الأونروا ومؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني لتحسين واقع المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية يعتبر جزءاً من الرسالة السامية التي تدعو إليها كلتا المؤسستين، لذلك، لا يُتوقع أن يكون هناك رفض من أي طرف.

الإمكانية: تتوفر الإمكانية للتعاون المشترك بين مؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني والأونروا، كونهما تهدفان إلى تحقيق رؤية سامية متشابهة في تحسين حياة المواطنين الفلسطينيين خاصة اللاجئين منهم نظراً لظروفهم الأصعب من غيرهم.

التكلفة: لا يحتاج هذا البديل إلى تكلفة عالية.

الشرعية: لا يوجد أي عائق قانوني يمنع هذا البديل، ومن الممكن توقيع مذكرة تفاهم أو مذكرات إطار للتعاون والتشارك بين الجانبين.

البديل الثالث

تطوير برنامج تعاوني تشاركي منظم ذي خطة واضحة المعالم يضم عدة أطراف وهي: الحكومة، والمستشفيات الحكومية، والمستشفيات الخاصة، واللجان الشعبية للخدمات، ويقوم هذا البرنامج بعمل ما يلي:

- ذكر الواقع الصحي للمخيمات الفلسطينية في التقارير السنوية لوزارة الصحة الفلسطينية.
- إنشاء صندوق صحي حكومي هدفه تلبية احتياجات المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية وخاصة المختبرات والمعدات الطبية الناقصة، لا سيما معدات التصوير الطبي، وكذلك توفير عدد من الأدوية اللازمة الناقصة.

- تسهيل عمل التحويلات الطبية بين المستشفيات الحكومية والخاصة والمراكز الصحية داخل المخيمات خاصة للحالات الصحية الصعبة.
- عمل برنامج حكومي يتم فيه التنسيق بين أطباء الاختصاص المسجلين لدى الحكومة وبين مراكز الأونروا، حيث يتم تحديد أيام معينة لدوام هؤلاء الأطباء في مراكز الأونروا، ما سوف يساهم في توفير التخصصات الطبية المختلفة في هذه المراكز على مدار الأسبوع.
- العمل على تطبيق مشروع التأمين الطبي الشامل، وإدراج اللاجئين الفلسطينيين فيه مع مراعاة الوضع الحالي لهم، وإعفاء غير المقتدرين منهم.
- تفعيل دور اللجان الشعبية للخدمات من خلال مساهمتها في توفير الدعم المالي للمراكز الصحية عن طريق التبرعات، والمساهمة في التنظيم الداخلي لهذه المراكز، ما يساعد في توفير الجهد والوقت للعاملين والمرضى داخل المراكز.

محاكمة البديل الثالث

المقبولية: يلقى هذا البديل مقبولية لدى الجهات المعنية، كونه يشكل خطوةً أولية من شأنها تعزيز روح التعامل والوحدة الوطنية، وتحسين الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين.

الإمكانية: يحظى هذا البديل بالإمكانية والقابلية للتنفيذ على أرض الواقع، لكنه يحتاج إلى خطوات جادة من جميع الأطراف لبناء هذه العلاقات التعاونية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبالتالي، نجاح البرنامج التعاوني الذي يؤدي في النهاية إلى تحسين الوضع الصحي وجاهزية المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية.

التكلفة: يحتاج هذا البرنامج التعاوني إلى تكلفة لا بأس بها والكثير من الجهود المشتركة لإنجاحه.

الشرعية: لا يوجد أي مانع أو عائق قانوني يمنع هذا البديل، بالعكس، فإنه يتم تشجيعه كونه يعزز أسس الوفاق المجتمعي (مع التأكيد على حساسية الولاية القانونية للأونروا على المخيمات، وباعتبارها الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات داخل المخيم).

المفاضلة بين البدائل

قدمت هذه الورقة مجموعة من البدائل المتكاملة التي من شأنها أن تساعد في تحسين جاهزية المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية، وخاصة مخيمات الخليل، وعلى الرغم من أهمية كل بديل من البدائل الثلاثة والحاجة إلى تطبيقها جميعاً لضمان نتائج أفضل، إلا أن الورقة ترجح البديل الأول كونه يعتمد على الطاقة الشبابية التطوعية ولا يحتاج إلى أي تمويل داخلي أو خارجي، والبديل الثالث كونه ينجم عن وحدة مجتمعية مختلفة الأطراف.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام أكثر بصحة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية، لما لهذا من آثار عميقة وإيجابية على شتى مناحي الحياة المختلفة.
- لا بد أن يتم عمل تقييم دوري للمراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية ومعرفة النواقص فيها ثم سدها بما يتناسب مع حاجة سكان المخيمات.
- ضرورة أن يكون هناك تعاون وشراكة تكاملية بين الحكومة، والقطاع الخاص، والهلال الأحمر الفلسطيني، واللجان الشعبية، مع الأونروا، بما يخدم ويعزز صحة اللاجئ الفلسطيني.
- ضرورة تعزيز فكرة العمل التطوعي في القطاع الصحي وخاصة بين فئة الشباب الفلسطيني.

المراجع:

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (https://www.unhcr.org/ar/5b432d124.html)
- تقرير العمل السنوي 2019 (https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/aor_2019_eng.pdf)
- المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية (https://reform.ps/?lang=ar)

دور مدارس الأونروا في تعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية

"إعداد: ملك حسون ونورهان طنبور - جامعة النجاح الوطنية"

المقدمة:

إن مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم المستحدثة في العصر الحديث، وله تعريفات قليلة، نذكر منها تعريف الأمم المتحدة، الذي يقول: يمكن فهم العدالة الاجتماعية بشكل شامل على أنها الإنصاف والتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي ، كما يشار بمفهوم المشاركة الاجتماعية إلى مشاركة الجماعات الاجتماعية والمنظمات التطوعية بشكل عام، والمؤسسات التي ينصب عملها في الدور المجتمعي والمحلي في عدة مجالات مثل التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات والتقييم وغيرها من عناصر العملية التعليمية بشكل خاص[1].

وإيماناً بأهمية التعليم بشكل عام، وبأهمية المراحل الدراسية بشكل خاص وتأثيرها على المتعلمين في مختلف الجوانب النفسية والاجتماعية والمعرفية وغيرها، ومساهمتها في تطوير الشخصيات وتنميتها، ولما لها من دور في فتح المجال أمام الطلبة للمشاركة في العمل التعاوني والتطوعي وتبادل الأفكار وخلق أفكار جديدة لإنجاز مهام وأعمال وتحمل مسؤولية من خلال وضعهم في مواقف تتطلب التفّكر والتأمل وإنجاز الأعمال بالاشتراك مع الآخرين، بالتالي، فإن دور المدرسة بعناصرها المختلفة؛ مديرين، ومعلمين، وإداريين، ومناهج، ونشاطات تربوية وغيرها من العناصر، لا تقف عند حد نقل المعلومات إلى الطلبة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تزويد الطلبة بخبرات جديدة ومفاهيم متعددة، مثل تلك المتعلقة بالمشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية وغيرها، وذلك من أجل إعدادهم للحياة وتبصيرهم بقضاياهم ليكونوا قادرين على التعامل مع الواقع بوعي وفكر ورؤية لصناعة حاضرهم، وبناء الرؤى الخاصة بمستقبلهم ومستقبل مجتمعاتهم، حتى يكونوا أكثر واقعية وفاعلية[2].

وفي هذا السياق، من الطبيعي أن تقوم مدارس وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتوعية الطلبة بالعديد من المفاهيم، وخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة المجتمعية للنساء والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تزويدهم بهذه المفاهيم وشرحها وتوضيحها، كي تترسخ في أذهانهم ووجدانهم وللدفاع عنها، خصوصاً أن تكوين وعي الطلبة حول هذه المفاهيم سيساهم بشكل فعال في تفهمها، ويساعدهم في أن يكونوا ذوي نظرة إيجابية تجاه هذه المفاهيم، إذ يشير مفهوم المشاركة الاجتماعية إلى مشاركة الجماعات الاجتماعية والمنظمات التطوعية بشكل عام، والمؤسسات التي ينصب عملها في الدور المجتمعي والمحلي في عدة مجالات، مثل التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات والتقييم وغيرها من عناصر العملية التعليمية بشكل خاص، ومن هنا، يمكن القول إن المشاركة المجتمعية للنساء هي رغبتهن واستعدادهن للمشاركة الفعالة في تحسين عملية التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية، حيث إنها عملية تتاح من خلالها الفرصة الكبرى لعدد من النساء وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي ليساهموا بالفكر والمشورة والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية.

[1] أحمد الميالي، العدالة الاجتماعية عند الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 16.

[2] احمد رضوان، مدى إسهامات مديري ومعلمي مدارس (الأونروا) في تكريس «حق العودة» من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية في مخيمات اللجوء في محافظة جرش، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 35، المجلد 2، 2011م، ص 35.

وقد أقامت المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية- REFORM تدريباً بعنوان تكثيف مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني، أشارت فيه منسقة المشاريع في المؤسسة السيدة روان شرقاوي إلى أن نسبة مشاركة النساء في الحياة العامة محدودة مقارنة مع الرجال، حيث إن 82% من القضاة هم رجال مقابل 18% نساء، و73% من المحامين المزاولين للمهنة هم رجال مقابل 27% نساء، و80% من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال مقابل 20% من النساء، و25% من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين نساء مقارنة بما نسبته 75% من الرجال. أما على صعيد أعضاء مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية، فقد بلغت نسبة الطالبات 31% مقابل 69% من الطلاب. وعليه، نلاحظ أن نسبة مشاركة النساء في المستويات العليا ومراكز صنع القرار ما زالت تراوح مكانها، ولا تتناسب مع نسبة النساء القادرات في المجتمع الفلسطيني[4].

كما أن تعرض المرأة الفلسطينية للعنف، سواء من الزوج أو من أحد أفراد أسرتها أو في مكان العمل أو في الشارع، وسواء كان العنف (لفظياً، نفسياً، اجتماعياً، اقتصادياً)، يحد من مشاركتها المجتمعية الفاعلة والازدهار بالمجتمع.

وأكثر أنواع العنف انتشاراً ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني هو العنف النفسي بنسبة بلغت 52.2%، يليه العنف الاقتصادي 36.2%، ثم العنف الاجتماعي 27.6%، ثم العنف الجسدي 17.4%، وأخيراً العنف الجنسي 6.9%. وهذه الأرقام تشير صراحة إلى أن هناك حالة من التمييز ضد المرأة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بحرية العمل والتحكم في الدخل والسيطرة على المقدرات والأموال[5].

كما أشارت بيانات مسح العنف 2019، إلى أن نحو 29% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج (18-64 سنة) تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل الزوج (نفسي، جسدي، جنسي، اجتماعي، اقتصادي) مرة واحدة على الأقل[6].

كما يشار إلى العدالة الاجتماعية بأنها نظام اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، وتسمى أحياناً العدالة المدنية، وتصف فكرة المجتمع الذي تسود فيه العدالة في كافة مناحيه، بدلاً من انحصارها في عدالة القانون فقط. وبشكل عام، تفهم العدالة الاجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من خبرات المجتمع، وإعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية على الجميع، وتوفير متساوٍ للاحتياجات الأساسية والمساواة في الفرص، أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي. كما تقوم العدالة الاجتماعية على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، الذي يعمل على تقليل الفجوة وتنمية المجتمع والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في المجالات المختلفة.

المشكلة:

تحدد هذه الورقة إشكاليتها بتوضيح طبيعة دور مدارس الأونروا في تعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية من ناحية، ومن الناحية الأخرى تحديد طبيعة التحديات التي تحد من فعالية هذا الدور وأدائه، وذلك للخروج بجملة من الخيارات والبدائل التي يمكن تقديمها لمدارس الأونروا في سبيل تعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية.

[3] المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية -REFORM- تكثيف مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني ديسمبر 3، 2019 | د.ت 14 تاريخ الزيارة /2021/9 https://cutt.ly/2W5yuHH

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2020، تموز/ يوليو 2020: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2528.pdf

[5] النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019: http://bit.ly/356u3hd

الهدف:

تهدف هذه الورقة إلى الخروج بالعديد من الحلول والبدائل المتاحة لمعالجتها، التي تصب في تعزيز دور هذه المدارس في تعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية نتيجة لافتقار المنهاج لشروحات حول مفاهيم العدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية للنساء والمساواة، وذلك لضمان الأثر العام وتحقيق التغيير المطلوب، معتمدة على المنهج الوصفي والتحليلي، واعتماد المقابلات كأداة في عملية جمع البيانات حول هذه المراكز وأدوارها والإشكاليات التي تحيط بها.

مبررات اختيار الموضوع:

تعتبر المدرسة المؤسسة التعليمية الأولى والمكان المؤثر في الطالب والمساهم في تنمية وتطوير معتقداته وشخصيته وأفكاره، التي تساهم أيضاً في تعزيز الوعي وتسليط الضوء نحو عدة قضايا تساعد على تطور المجتمع وازدهاره، ولعل أهم هذه القضايا هي المشاركة المجتمعية للنساء.

وفي هذا الصدد، يبرز دور مدارس الأونروا في تعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المجتمعية للنساء، من خلال مشاركة النساء في تحسين العملية التعليمية بعدة أدوار، ترأسها دور المناصب الإدارية في مديرية التربية والتعليم التي تحتلها النساء، إضافة إلى العناصر النسائية في المدارس، التي تعتبر أساس أي مدرسة، متمثلة في المناصب الإدارية والمعلمات ومجلس الأمهات.

أما عن طبيعة دور مدارس الأونروا في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم العدالة الاجتماعية، فيبرز من خلال تعزيز مفاهيم العدالة الاجتماعية عن طريق المنهاج الدراسي، واستخدام المعلم أساليب التدريس المختلفة، مثل أسلوب التمثيل والأسلوب القصصي، لترسيخ المعلومات والقدرة على تطبيقها والانتفاع بها، فللمعلم دور كبير وفعال في تعريف الطلاب بحقهم في التعبير عن الرأي بحرية والمشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي، وأن يكونوا متساوين بالحقوق والواجبات، بالإضافة إلى قيام مرشد المدرسة بالتعاون مع المؤسسات المختلفة والمعنية بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بإعداد ورش عمل وندوات توعوية بمفهوم العدالة الاجتماعية.

المعوقات:

فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه دور مدارس الأونروا في تعزيز وعي الطلبة حول هذه المفاهيم، فإن المدارس تواجه العديد من التحديات في مختلف المجالات المعرفية والمهارات بشكل عام، ومدارس الأونروا بشكل خاص، بسبب النظرة المجتمعية الدونية لمدارس الأونروا والطلبة اللاجئين، ولعل من أهمها:

عدم تسليط الضوء على مدارس الأونروا بشكل خاص في عمل ورشات توعوية بعيدة عن المنهاج، والاقتصار على المنهاج والمفاهيم الموجودة به، وبالتالي لا يحصل الطلاب على المعرفة حول مفاهيم العدالة المجتمعية والمشاركة المجتمعية للنساء والعدالة والإنصاف، وإن ورد ذكرها بالمنهاج، فلا يتم التوسع بها وتوضيح مدى أهميتها، وذلك من خلال الاختباء خلف حجج تتمثل في عدم وجود الوقت المناسب والكافي لعرض أو التوسع في مفاهيم العدالة الاجتماعية والإنصاف، والمشاركة المجتمعية للنساء، والمساواة، وقيام بعض المسؤولين في المناصب الإدارية بالتقليل من قدرات التلاميذ على استيعاب الأمور الثقافية بعيداً عن المعرفية.

الخيارات والبدائل المقترحة:

إن الخيارات والبدائل التي يمكن تقديمها للمدارس في تعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية، تتمثل في الآتي:

- العروض الحية والمباشرة أمام الطلبة، ويتمثّل ذلك في تسليم المدرسة لمدة يوم دراسي لعدد من الطالبات من خلال استلام كل واحدة منهن دوراً إدارياً، مثل المديرة والنائبة والمرشدة والسكرتاريا.

- تفعيل مشاركة الطلبة في اجتماعات مجلس الأمهات ومشاركتهم النقاش واستعراض الأفكار نحو تطوير العملية التربوية والتعليمية وتحقيق الهدف المرجو من هذه المشاركة في تحقيق متعة المشاركة وعرض الأفكار وتحمّل المسؤولية والمساهمة في المشاركة المجتمعية للنساء.

- قيام المدرسة بالتعاون مع المرشدة الاجتماعية وبعض أعضاء المجتمع المحلي الفاعلات من النساء وأعضاء مجلس الأمهات بعمل ندوات توعوية للطالبات وأمهاتهن نحو تعريف المشاركة المجتمعية للنساء ومفاهيم العدالة الاجتماعية وأهميتها للمدرسة بشكل عام، ومن ثم أهميتها للنساء بشكل خاص في بناء شخصياتهن ومعارفهن واستعراض بعض الأفكار التي تم تحقيقها من قبل أعضاء المجتمع المحلي النسوي وأعضاء مجلس الأمهات.

- تفعيل وسائل الإعلام من أجل إبراز مدارس الأونروا وتوفير الفرص المكافئة لها مثل بقية المدارس، وكذلك تعريف الأهل بأهمية تطبيق العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية للنساء داخل محيط العائلة والبيت، لأن المبادئ التي يتعوّد عليها الطالب في منزله تزيد من سهولة ترسيخ المفهوم لديه واستعماله في مختلف مجالات الحياة.

- الندوات التوعوية وجاهياً وإلكترونياً بالتعاون مع المجتمعات المحلية الفعالة حول قدرات الطلاب واستعدادهم ومدى استيعابهم وأهمية توسيع مداركهم ومعارفهم وتثقيفهم بشتى الأمور منذ الصغر.

- استعمال المعلمين والمعلمات طرقاً حديثة لدمج المفاهيم ذات العلاقة بالمشاركة المجتمعية للنساء والعدالة الاجتماعية مع المناهج الدراسية المقررة، لتعزيز دافعية الطلبة بأهمية المشاركة، وبهذا، يتم تحقيق الهدف المعرفي والهدف الاجتماعي المطلوبين.

- تعاون مدارس الأونروا مع وزارة التربية والتعليم في عمل ندوات وورشات توعوية حول مفهوم العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية للنساء، وإلحاقها بمسابقة للمشاركين النخبة من الطلاب في عرض أفكار لمفاهيم المشاركة المجتمعية للنساء والعدالة الاجتماعية.

- تعديل المناهج ووضع مفاهيم بسيطة تدريجياً للصفوف حول مفهوم العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية للنساء وأهميتها وكيفية تحقيقها.

- استخدام أساليب التعليم الفعّالة والحديثة حول تعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية للنساء من خلال استعمال الأسلوب القصصي والدراما.

REFORM
المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية
The Palestinian Association for Empowerment and Local Development